المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثاني عشر . السنة الحادية والعشرون . العدد ٥٠ . كانون الثاني / يناير ٢٠١٥



ليس منّا .. وليس فينا
من يفرط بذرة تراب من القدس

أبو عمار



الافتتاحية

محكمة الجنايات الدولية والمقاومة الشعبية عنوان المرحلة



• بقلم: الأخ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

لا يخفى على أحد أن القيادة الفلسطينية والفصائل والقوى كافة وقبلهم الشعب الفلسطيني وصلوا لقناعة تامة بضرورة تغيير نهج وطريقة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي وما يحاول أن يكرسه بشأن مستقبل القضية الفلسطينية والحل الذي يريده لها، فقد أوصل الأمور إلى نقطة اللاعودة، فهو يضع سقفا لهذا الحل منذ أن بدأت مسيرة السلام في مدريد، فكلما أعتقد البعض أن الحل بات قريبا تُفتعلُ أحداث داخلية إسرائيلية ترجعنا إلى ما دون نقطة الصفر، وهكذا بتنا ندور في حلقة مفرغة يقوم الاحتلال الإسرائيلي وحده بسدها بمزيد من الاستيطان وسرقة الأراضي.... .

فالمتتبع لمسار القضية الفلسطينية ومسيرة النضال الفلسطيني منذ ما يزيد عن ٢٠ سنة يدرك بضرورة شق طريق ومنهج مختلفين في التعامل مع الاحتلال، فقد أصبح خيار ملاحقة مجرمي هذا الاحتلال في المحاكم الدولية من بوابة « تدويل القضية الفلسطينية » أمرا ملحا، فنحن مع بداية نيسان القادم نصبح أعضاء في محكمة الجنايات الدولية التي من المفترض أن تكون ساحة من ساحات مقارعة الاحتلال وتحقيق قدر من العدالة للشعب الفلسطيني.

لقد فشل الراعي الأول لعملية السلام في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ووقف المجازر بحق شعبنا، وفشل كذلك في وقف الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري، وفشل أيضا في أن يكون وسيطا وراعيا محايدا ونزيها لعملية السلام، ولم يكتف بذلك، بل مارس دورا معطلا في كثير من الأحيان في أن يأخذ المجتمع الدولي وبشكل خاص مجلس الأمن الدولي دوره في إنهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧ كما اعترفت بها مؤخرا الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢.

ونحن إذْ نسلك في ذلك المسار القضائي لا بد لنا من بذل كل الجهود لتعميق وحدتنا الوطنية، وتكثيف جهودنا على الأرض في مواجهة الاحتلال من خلال المقاومة الشعبية وتوسيع نطاقها والمشاركين فيها لتكون الإستراتيجية الثانية فلسطينيا وأن لا نكتفي بمزيد من الدعوات فقط، إنما بوضع خطط وآليات عمل يقرها المجلس المركزي الفلسطيني في دورة طارئة يدعى لها الكل الفلسطيني في اقرب وقت ممكن.

بهاتين الاستراتيجيين، المقاومة الشعبية وتدويل القضية ليس فقط قضائيا، إنما بالتوجه مجددا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن يكون ذلك من خلال تشكيل فريق قانوني متخصص يدرس أفضل السبل للاستفادة القصوى من ذلك التوجه، وأن يدرس كل الخيارات بعناية فائقة بهدف الوصول لقرار أممي يجبر مجلس الأمن الدولي على القيام بواجباته ومسؤولياته، وبذلك، يكون الشعب الفلسطيني أمام طريق يعرف بدايته ويحدد أهدافه بإنهاء الاحتلال وتقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل حدود عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤.

ونؤكد مجددا أن ما جرى في مجلس الأمن الدولي لم ولن يؤثر مطلقا على مشروعية حقوقنا التي أقرتها سابقا قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكفلتها مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقيات جنيف الأربع التي لا تجيز احتلال أراضي الغير بالقوة أو إحداث تغييرات جغرافية أو ديموغرافية فيها.

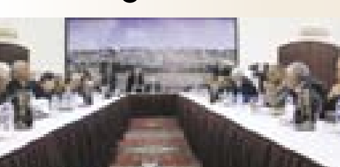
وأخيراً، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يكسر إرادتهما ما تقوم به دولة الاحتلال ومن يساندها، وان قرار شعبنا المستقل لن ينال منه أحد، وهو ماض في طريقه حتى زوال الاحتلال، وأن حق شعبنا في الدفاعً عن نفسه وممارسة كافة أشكال النضال بما فيها الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية ومساءلة قادة الاحتلال على جرائمهم ووقف إرهابهم ضد شعبنا، هو حق لا يمكن لأحد مصادرته أو المساومة عليه.

اغضب

فإن الأرض تحني رأسها للغاضبين

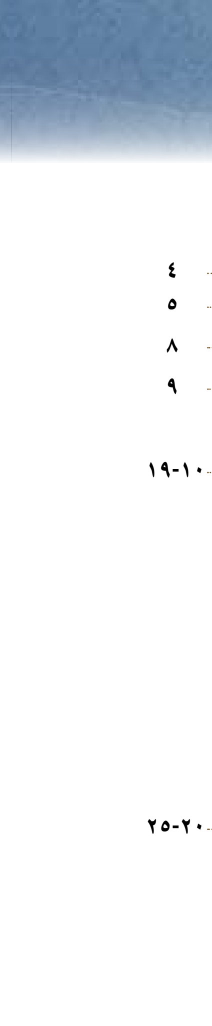


داخل العدد ...








المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦

الرئيس يوقع على ٢٠ معاهدة واتفاقية دولية أبرزها الجنايات الدولية



وقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ ٣١-١٢-٢٠١٤ على وثيقة للانضمام إلى ٢٠ منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية، أبرزها محكمة الجنايات الدولية.

وقال الرئيس خلال توقيعه على المواثيق، إن عدم قبول مشروع القرار الفلسطيني العربي في مجلس الأمن لن يمنعنا من محاسبة ومحاكمة الدولة التي تعتدي علينا وعلى أراضينا، وما قدمناه هو حقنا بإقامة دولة فلسطينية على الحدود المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وكل ما طلبناه وفق القانون الدولي.

وأضاف أن 'المشروع الذي قدم كان بتوافق عربي، وكنا نتوقع حصد تسعة أصوات إلا أن دولة انسحبت في الوقت الأخير، ونؤكد أن إنهاء الصراع في المنطقة يتمثل في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي›.

وتابع الرئيس أثناء توقيعه اتفاقية الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، 'نعم سنشتكي، يُعتدى علينا وعلى أرضنا كل يوم، لمن نشكو مجلس الأمن خذلنا، هنالك منظمة دولية سنذهب إليها ونشكو أمرنا لها›.

وقال عضو اللجنة التنفيذية صائب عريقات خلال مراسم التوقيع: إن جميع هذه المواثيق والمعاهدات تكون سارية المفعول في حد بعضها ٣٠ يوما، وبعضها الآخر ٩٠ يوما وهي تحصيل حاصل، مع الالتزام بوجوب تغيير بعض القوانين الفلسطينية لملاءمتها مع ما وقع عليه الرئيس.

المجلس الوطني: سياسة التهديد والعقاب لن تكسر إرادة شعبنا

أكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لسياسة العقاب الجماعي- بما فيها جريمة سرقة الأموال الفلسطينية- التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا في أعقاب انضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات والهيئات والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي لرئيسه سليم الزعنون أن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يكسر إرادتهما ما تقوم به دولة الاحتلال ومن يساندها، وان قرار شعبنا المستقل لن ينال منه أحد وهو ماض في طريقه حتى زوال الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلةً وعاصمتها القدس المحتلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم .

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني على حق شعبنا الفلسطيني في الدفاع عن نفسه وممارسة كل أشكال النضال بما فيها الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية ومساءلة قادة الاحتلال على جرائمهم ووقف إرهابهم ضد شعبنا، بعد أن أُفشل مشروع قرار إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن الدولي، وبعد سلسلة التهديدات التي أطلقتها دولة عظمى ضد شعب مضطهد يقع تحت الاحتلال منذ ما يزيد عن ٦٤ عاما، يطالب بحريته واستقلاله الوطني.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني كل الاتحادات والملتقيات البرلمانية الدولية والأوروبية إلى إدانة جريمة سرقة أموال الضرائب الفلسطينية من قبل الاحتلال واعتبار ذلك اعتداءً على الحق الفلسطيني، مطالبا إياها بتحمل مسؤولياتها والكف عن الصمت على ممارسات هذا الاحتلال.

الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها الرئيس محمود عباس

سلم رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، بتاريخ ١-١-٢٠١٥ الخميس، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة جيمس راولي، صكوك المعاهدات التي وقعها رئيس دولة فلسطين محمود عباس خلال اجتماع القيادة الفلسطينية الذي عقد برام اله، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١.

١- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها

Convention on the Prevention and Punishment of Crimes against Internationally Protected Persons، including Diplomatic Agents

أهميتها: الأشخاص المحميون هم رئيس الدولة،، وأي رئيس حكومة أو وزير خارجية، وعدم الاعتداء عليهم أو على مقر عملهم او تعريض حريتهم للخطر.بالإضافة إلى الدبلوماسيين.

بالإمكان محاسبة الاحتلال بناء على المادة الثالثة بتسليم من قام بالجريمة للدولة الطرف او محاسبته.

الالتزام: تغيير القانون بما يسمح بالمعاقبة على الجرائم ضد الشخصيات المحمية.

في حال عدم التحفظ على البنود سيكون من الواجب تسليم واستلام المجرمين الذين يقومون بأعمال إجرامية بحق الدبلوماسيين والشخصيات المحمية دوليا.

٢- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

Convention on the non-applicability of statutory limitations to war crimes and crimes against humanity

أهميتها: إن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هي من أخطر الجرائم في القانون الدولي.

لا يسري أي تقادم على هذه الجرائم بصرف النظر عن وقت ارتكابها..

الالتزامات: يجب أن يشمل القانون على نصوص توضح تفصيلاً مفهوم الجرائم الخطيرة، والجرائم ضد الإنسانية وتصنيفها.

النص الواضح والصريح في القانون الداخلي بأن هذه الأفعال المذكورة تشكل إخلالاً بالقانون.

أن تُشمل بعض من العقوبات المفروضة في الاتفاقية وإدماجها ضمن قانون العقوبات المطبق.

٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

United Nations Convention against Transnational Organized Crime

أهميتها: تجريم الجرائم المنظمة عبر الوطنية بما فيها غسل الأموال والفساد وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد من أجل مصادرة أموال المجرمين، وإعادتها للمنشأ، وتسليم المجرمين وإعادتهم، وتقديم المساعدة لفلسطين بصدد تعزيز المؤسسات الفلسطينية، القانونية والفنية، وتجهيز التقنيات الفلسطينية لمواجهة الأخطار، ومراقبة الحدود والمجال الاليكتروني ومنع الجريمة الاليكترونية، حيث قام الهاكرز باقتحام الخادمات الفلسطينية سابقا وتم اتهام الاحتلال بهذا العمل.

فرض السيادة الفلسطينية على الحدود البرية والبحرية.

الالتزامات: تعديل القانون الفلسطيني لتجريم هذا النوع من الجرائم وإعداد السجون والنظام لذلك.

٤- اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

Basel Convention on the control of transboundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal

أهميتها: إيجاد آليات لمساءلة الاحتلال على استخدام الأرض الفلسطينية لدفن نفاياته، بالإضافة إلى المستوطنات ونفاياتها. ضرورة تعريف النفايات الخطرة وإرسالها للاحتلال، وللمجتمع الدولي، كما أن أي نفايات يتم إدخالها بشكل غير شرعي يعتبر جرم.

الالتزامات: إبلاغ الأمانة العامة بالنفايات التي نعتبرها خطيرة، وتعديل القانون لإضافة النفايات الخطرة.

٥- اتفاقية قانون البحار

United Nations Convention on the Law of the Sea

أهميتها: فرض سيادتنا على المياه الإقليمية، واعتبار انتهاكها عدوانا، والحق في الحصول على حقوقنا المائية والموارد السمكية، ويوجد في الاتفاقية آلية تحكيم، مع العلم أن إسرائيل ليست عضوا فيها .الحفاظ على حقوقنا الاقتصادية في البحرين الميت والمتوسط.بالإضافة الى عدم جواز ان يستغل أي أحد الجرف القاري الفلسطيني وسيادة فلسطين على حقوقها الاقتصادية للجرف.

هناك محكمة خاصة للنزاعات، وآلية مساءلة.

الالتزامات: وضع قانون وترتيبات خاصة بشأن البحار والبحرية والمصادر المائية.

٦- اتفاقية التنوع البيولوجي.

Convention on Biological Diversity.

أهميتها: عالمية هذه الاتفاقية وتأكيدها على حق الشعوب للتحكم بمواردهم وسيادتهم عليها، وتأثير الاحتلال ومستوطناته ومستوطنيه وممارساتهم على التنوع البيولوجي في فلسطين، هذا بالإضافة الى المساعدات التقنية التي تقدمها هذه الاتفاقية للمناطق المهددة. هناك، آليه لحل النزاعات.

الالتزامات: بحاجة لوضع خطة وطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي وقوانين تحافظ على الطبيعة. وجزء منها مساءلة الاحتلال على ممارساته. وتحديد مواقع محمية.

٧-الاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ١٩٩٧.

Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses

أهميتها: المشاركة المتساوية لمصادر المياه والمجاري المائية والأنهر وهذا سيجسد القانون الدولي نحو إلزام إسرائيل بقواعد هذه الاتفاقية.

ستكون فلسطين من أوائل الدول التي تقبل هذه الاتفاقية.

٨-البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقية جنيف والخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات طابع غير دولي

Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II)

أهميتها: حماية المدنيين أثناء الحرب، ومنع الاحتلال من اخذ الرهائن، حماية أفراد الطواقم الطبية، وعدم استهدافهم، لجرحى والمنكوبون في البحار، يتوجب على الاحتلال حماية الأماكن المقدسة، والآثار، وحظر الترحيل القسري.

٩-البروتوكول الثالث لاتفاقيات جنيف الملحق الإضافي الخاص بتبني إشارة مميزة.

Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III)

الالتزامات: احترام الشارات الخاصة بالإسعاف والدفاع المدني

١٠- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

Rome Statute of the International Criminal Court

أهميتها: التعامل مع الجرائم التي ارتكبتها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ومساءلة الاحتلال وتقديم قادته ومستوطنيه للعدالة الدولية،

الجرائم: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجريمة العدوان.

الالتزامات: سيتم مساءلة أشخاص من فلسطين في حال تم اتهامهم بارتكاب جرائم من صلاحيات المحكمة، كما يجب تعديل القوانين الفلسطينية.

١١- اتفاقية حقوق السياسية للمرأة

Convention on the Political rights for Women

تلزم هذه الاتفاقية الدول الأعضاء للتأكد من أن النساء لهم حق التصويت في الانتخابات واعتلاء المناصب العامة أسوة بالرجال.

الأهمية هو التأكيد على حقوق المرأة.

١٢- اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

Convention on the safety of the United Nations and Associated Personnel

تهدف هذه الاتفاقية إلى التأكد من أن الدول المضيفة تقوم بتسيير مهام عمليات الأمم المتحدة في مناطقهم وتقتصر مهام هذه إلى المحافظة على السلم الدولي كما تلزم الدول باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع التعديات على موظفي الأمم المتحدة والأشخاص العاملين معهم.

الأهمية للتأكيد على التزامنا في حماية الأمم المتحدة.

١٣- اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية

Convention on the recognition and enforcement of foreign arbitral awards (the New York Convention)

أهمية معاهدة نيويوك تكمن في الاعتراف في تنفيذ أحكام المحكمين الأجانب الصادرة في الدول الأخرى.

١٤- اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية

Agreement on the Privileges and Immunities of the ICC

على الدول الموقعة على اتفاقية روما إعطاء الحصانات والميزات إلى موظفي المحكمة لإتمام مهامهم التي بدونها لا يستطيعون العمل باستقلالية وفعالية . كما تمنح هذه الاتفاقية بنقل الشهود والبينات إلى خارج البلاد.

١٥- الإعلان بموجب معاهدة روما

Declaration in the accordance with the Rome Statute of the ICC

١٦- معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons

أهميتها: تؤكد هذه الاتفاقية على ان الانتشار النووي يهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية، وبحكم ان إسرائيل دولة نووية وترفض الانصياع للقانون الدولي وخاصة في وضع منشآتها تحت المراقبة من قبل وكالة الطاقة الذرية، فانه بالإمكان مساءلتها، خاصة وإننا سنتأثر في حال التسريبات والخطر النووي.

بالإضافة الى انه من مصلحة فلسطين في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة السلاح النووي.

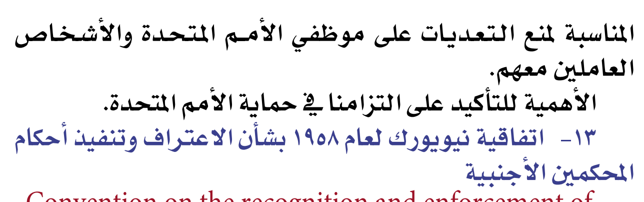
١٧-اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (١٩٨٠) والبروتوكولات التالية:

- الشظايا الخفية
-الأسلحة الحارقة
-المتفجرات من مخلفات الحرب

Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects

أهميتها: في انه يتعيّن على الدول والأطراف في نزاع مسلّح أن تقوم بأعمال لتطهير، أو إزالة أو تدمير، مخلفات الحرب القابلة للانفجار (المادة ٣)، وأن تسجّل المعلومات التي لها صلة باستخدام أو ترك الذخائر المنفجرة، والاحتفاظ بتلك المعلومات ونقلها (المادة ٤).

والدول الأطراف والأطراف مُلزَمة أيضاً بأن تتخذ كافة الاحتياطات الممكنة من أجل حماية المدنيين (المادة ٥) والبعثات والمنظمات الإنسانية (المادة ٦). والدول الأطراف التي هي في موقف يسمح لها بأن تقدّم التعاون والمساعدة من أجل وضع العلامات



والتطهير والإزالة والتدمير ومساعدة الضحايا، ضمن أمور أخرى، يتعيّن عليها أن تفعل ذلك (المادتان ٧ و ٨). والبروتوكول الخامس دخل حيّز النفاذ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

هذه الاتفاقية بالإمكان استخدامها لحمل إسرائيل للمساهمة في تنظيف مخلفات تدريبات جيشها وعدم تهجير المدنيين بحجة تدريب قواتها، بالإضافة إلى حقول الألغام ال ١٩ المنتشرة بين المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية.

عدم السماح لإسرائيل باستخدام الأسلحة المفرطة بالضرر مثل الفوسفور الأبيض وغيرها من الأسلحة.

المطالبة بمنع استخدام القوة ضد سيادة إي دولة او سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي،

من المحظور استخدام أساليب ووسائل حربية يقصد منها أن تسبب للبيئة الطبيعية أضرار واسعة النطاق، كما حصل في المياه في قطاع غزة.

ترتبط هذه الاتفاقية باتفاقية جنيف.

الالتزامات: عدم استخدام هذا الأسلحة وهذا يعرضنا للمساءلة في حالة استخدام بعض المليشيات لهذا النوع من الأسلحة المصنعة محليا. يجب المصادقة على بروتوكولين على الأقل

١٨- اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية

Convention on Cluster Munitions

فلسطين مراقب وتحضر مؤتمر الاتفاقية كمراقب، وهناك إعلان فلسطيني عن رغبتنا في الدخول في هذه الاتفاقية. وتم تشكيل هيئة وطنية لمتابعة قضايا الأسلحة والمتفجرات والألغام، تقدم تقريرا طوعيا الى الأمم المتحدة.

أهميتها: تشكل جزءاً من أدوات القانون الدولي الإنساني

الالتزامات: تشكيل هيئة وطنية لمتابعة هذا الملف، وتعديلات في القانون تخص الذخائر العنقودية.

تقديم تقرير عن الانجازات، وتقديم مساهمات مالية بناء على طلب المدير العام.

المصدر: وكالة وفا الرسمية،٢٠١٤/١٢/٣١

مجلس الأمن يفشل في إقرار مشروع القرار العربي -الفلسطيني لإنهاء الاحتلال





فشل مجلس الأمن الدولي، بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠١٤ ، بإقرار مشروع القرارالعربي- الفلسطيني ، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفق جدول زمني محدد.

وحظي مشروع القرار العربي - الفلسطيني، المقدم من قبل الأردن، إلى مجلس الأمن، بتأييد ٨ دول (الأردن، الصين، فرنسا، روسيا، الأرجنتين، تشاد، تشيلي، لوكسمبورغ)، فيما امتنعت ٥ دول (المملكة المتحدة، ليتوانيا، نيجيريا، كوريا، روندا) عن التصويت، وعارضته (الولايات المتحدة الأميركية، واستراليا).

وأكدت ممثلة الاردن لدى الامم المتحدة في نيويورك دينا قعوار، في كلمتها بعد التصويت على مشروع القرار في جلسة علنية، أن الأردن ستبقى في مقدمة المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني في كافة المنابر والمحافل الدولية.

وقالت: كنا نأمل أن يتبنى مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الفلسطيني- العربي، حيث يقع على عاتقه حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأضافت: عدم تبني القرار لن يثنينا عن حث المجتمع الدولي من أجل العمل على ايجاد حل للصراع الاسرائيلي - الفلسطيني.

وأكدت أن مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لا يعد خطوة احادية الجانب بل حق مشروع للشعب الفلسطيني، وأن الاجراءات الاحادية هي التي تقوم بها اسرائيل كإقرار قانون المواطنة والممارسات غير القانونية التي تبعدنا كل يوم عن مسار السلام.

أما المندوبة الأميركية، سامنتا باور، قالت: صوتنا ضد القرار لأنه يفاقم الصراع بين الطرفين ، وأكدت أن أميركا تشجع الطرفين على أخذ خطوات جريئة لحل الصراع بعيدا عن العنف.

من جانبه، شكر المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور، الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار، وجميع الدول الصديقة التي دعمت هذا التوجه.

وعبر عن أسفه لفشل مجلس الأمن في إقرار هذا المشروع، الذي هدف إلى انهاء الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن.

وقال: إن نتائج التصويت توضح أن مجلس الأمن غير مستعد لتولي مسؤولياته من أجل تبني قرار من شأنه أن يفضي إلى سلام عادل، وفق القانون الدولي.

وأضاف: لا يمكن أن ننتظر وشعبنا يعاني يوميا جراء الاحتلال الإسرائيلي، وأرضنا تسرق لصالح الاستيطان، وشدد على ضرورة العمل فورا على انقاذ حل الدولتين، ووضع حد للظلم التاريخي الواقع على شعبنا.

كيري تحادث هاتفياً مع ١٣ مسؤولاً لإحباط مشروع القرار

وكان وزير الخارجية الأميركي جون كيري سعى حتى الساعات الأخيرة ما قبل عرض مشروع القرار الفلسطيني - العربي في مجلس الامن الدولي إلى إحباطه.

فقد أجرى كيري، يوم التصويت على المشروع، العديد من الاتصالات الهاتفية شملت الحديث، في بعض الأحيان أكثر من مرة مع ١٣ مسؤولا شملت رئيس رواندا، وزراء خارجية ٧ دول أعضاء في مجلس الأمن الدولي حول مشروع القرار.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية في إيجاز مع صحافيين وصلت «الأيام» نسخة منه إن كيري تحادث مع رئيس رواندا، ووزراء خارجية روسيا، بريطانيا، تشيلي، ليتوانيا، لوكسمبرغ، المانيا وفرنسا، وجميعهم اعضاء في مجلس الامن، إضافة إلى تحادثه هاتفيا مع المسؤولة العليا للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الأوروبي.

كما تحادث مع وزراء خارجية الأردن ناصر جودة، السعودية الأمير سعود الفيصل ومصر سامح شكري إضافة إلى حديثه الهاتفي مع الرئيس محمود عباس.

وقال المتحدث الأميركي: «لذلك من خلال حساباتي، فإنه (كيري) تحادث إلى ١٣ مسؤولا، وقد تحدث مع بعضهم أكثر من مرة، لذلك فان العدد هو أكثر من ١٣ مكالمة هاتفية على مدار اليوم أو اليومين الماضيين».

وجدد التأكيد على ان «موقفنا من مشروع القرار لم يتغير، وأود أن أضيف أيضا أن هناك عددا من الدول التي أعربت عن أنها لا يمكن أن تدعم هذا القرار، وحتى انه بين الدول دول داعمة منذ فترة طويلة للفلسطينيين والتي أشارت إلى أنها ستصوت لصالح القرار، وكثير منهم اعترفوا أيضا أنه قرار غير بنّاء وتوقيته سيئ».

وأضاف: «كل شخص تحدث معه وزير الخارجية في كل جانب من هذه المسألة كان يشعر بقلق بالغ إزاء الوضع على الأرض، وخلال الأشهر الماضية سافر وزير الخارجية إلى المنطقة عدة مرات للمساعدة في استعادة الهدوء، اهتمامات الجميع بشأن الوضع أيضا جعلت من الواضح لماذا قضى وزير الخارجية تسعة أشهر لدفع محادثات بين الطرفين، ولأننا نؤيد السلام والتوصل إلى حل الدولتين فإننا نعتقد أن هذا هو القرار الخطأ في الوقت الخطأ. ونود أن نضيف أيضا إن كل شهر يمر دون مشاركة بنّاءة بين الطرفين يزيد فقط الاستقطاب ويفتح مساحة أكبر لجهود زعزعة الاستقرار».

وتابع المتحدث الأميركي «لذلك هكذا ينظر وزير الخارجية ووزارة الخارجية إلى مشروع القرار».

المجلس الوطني : ما جرى في مجلس الأمن الدولي يؤكد رعاية أمريكا للاحتلال وحمايته

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤، وإنهاء الاحتلال ومخلفاته الاستعمارية، هي حقوق ثابتة ومقدسة لا يمكن المساس بها أبدا.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن ما جرى في مجلس الأمن الدولي أمس الثلاثاء يدلل مرة أخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تدعم وتحمي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في انتهاك صارخ للقانون الدولي قرارات الشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة، وتسعى لضمان عدم محاسبته من خلال عدم تصويتها لصالح إنهاء الاحتلال، إلى جانب الضغوط الهائلة التي مارستها على بعض الدول لثنيها عن التصويت لصالح هذا القرار.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر بمناسبة مرور ٥٠ عاما على انطلاقة الثورة الفلسطينية أنها ستبقى بأهدافها ومبادئها المرجعية الوطنية التي يتجمع حولها أبناء شعبنا البطل وفصائله وقواه الوطنية، وستبقى حافظة لدماء الشهداء الأبطال وتضحيات الجرحى والأسرى الصامدين.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الرصاصات الأولى التي أعلنت عن انطلاقة الثورة الفلسطينية قبل خمسين عاما ما زالت متوهجة في وجه الأعداء والمتآمرين، وما زالت تعرف هدفها في إنهاء الاحتلال والعودة، وما زالت هي الحامية لحق شعبنا في النضال ومقاومة المحتل، وما زالت تنير الدرب للأجيال القادمة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن المحاولات الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع على الأرض سواء باستمرار الاستيطان أو إقرار قوانين الضم وغيرها ستواجهه بتصميم فلسطيني وإصرار على المضي في الكفاح حتى إزالة هذا الاحتلال عن أرضنا وشعبنا الذي لن يرضخ أبدا للتهديد والوعيد الذي يطلقه البعض بسبب تمسكه بحقوقه وثوابته الوطنية، فالنضال بكافة أشكاله ماض لن يتوقف.

واستحضر المجلس الوطني الفلسطيني بهذه المناسبة تضحيات القادة المؤسسين وعلى رأسهم القائد الرمز الشهيد ياسر عرفات وأخوته الشهداء أبو جهاد وأبو أياد وغيرهم من السباقين الذين فجروا الثورة في وجه المحتل والذين واجهوا الكثير في سبيل تثبيت هوية شعبنا، وشقوا طريق النضال الفلسطيني نحو الحرية، وضربوا أروع الأمثال في بذل النفس رخيصة لأجل الوطن واستقلال القرار.

الزعنون خلال لقائه برئيس مجلس النواب الأردني: نحن في جهاد مشترك من اجل فلسطين



قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون أن الشعبين الفلسطيني الأردني الشقيقين في جهاد مشترك من اجل فلسطين.

وشدد الزعنون اثناء لقائه رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطروانة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ في مقر مجلس النواب الأردني وبدعوة من رئيسه أننا جسد واحد تتألم لألمكم وجئنا لكي نعلن تضامننا معكم ووقفونا الكامل إلى جانبكم فيما يتعلق بالأسير معاذ الكساسبة.

وأكد الزعنون إن عنوان جهادنا المشترك اليوم مجلس الأمن الدولي حيث تقدمت الأردن بمشروع القرار الفلسطيني –العربي لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مضيفا أننا نعول على دوركم وجهودكم في تلك المعركة ، ونحن في تنسيق مشترك وتعاون وثيق بين القيادتين الفلسطينية والأردنية ممثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وأخيه الرئيس محمود عباس.

وأشار الزعنون أن كل الضغوط والتهديدات لم تفلح في ثني القيادة الفلسطينية عن التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لأننا طلاب حق حسب قرارات الشرعية الدولية.

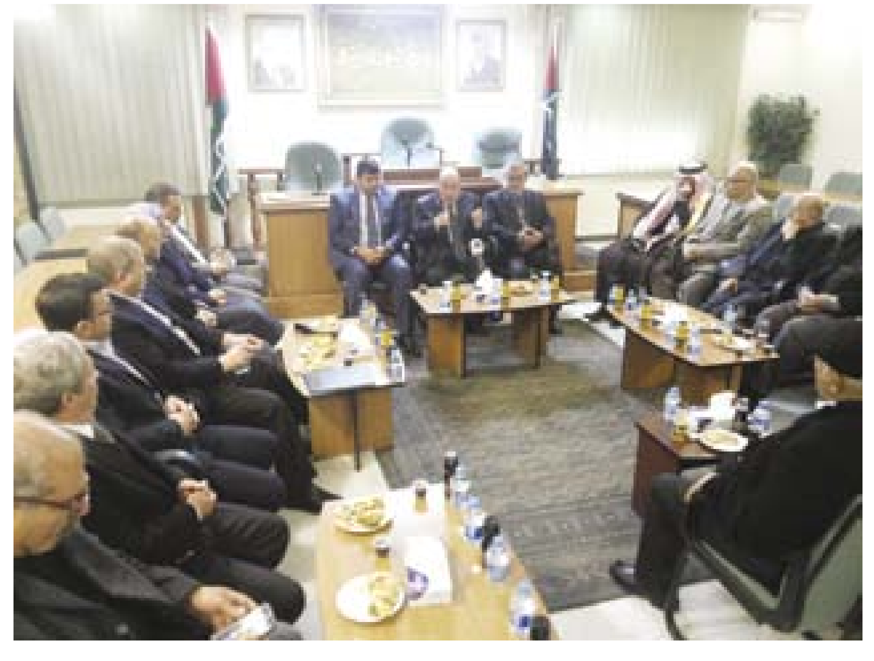
وأضاف الزعنون أننا أيضا في المجلس الوطني الفلسطيني ومجلس النواب الأردني في جهاد مشترك من اجل القدس والمسجد الأقصى المبارك ونحن نثمن عاليا الدور الأردني الحاسم في الدفاع عن المسجد الأقصى في وجه الاعتداءات الإسرائيلية.

وأعلن الزعنون موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على تشكيل لجنة الأخوة البرلمانية الفلسطينية الأردنية التي بادر مجلس النواب الأردني إلى الدعوة لتشكيلها، لتكون حلقة الوصل البرلمانية بين المجلسين حسب الأصول والأعراف البرلمانية.

بدوره، أكد رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطروانة أننا في خندق واحد معكم ونحن شركاء في الهم ونحن نشعر بالمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مشددا على أننا في الأردن نقف إلى جانب أخواننا في فلسطين بكل إمكانياتنا وان جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين يحمل القضية الفلسطينية في كل لقاءاته ومباحثاته، وأضاف الطروانة أننا في مجلسي النواب والأعيان الأردنيين أصدرنا بيانا مشتركا نشكر فيه كل الدول والبرلمانات التي اعترفت بفلسطين، ونحث الباقي إلى المبادرة إلى الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة وعاصمتها القدس.

وحضر الاجتماع الى جانب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخوة أعضاء المجلس : منذر صلاح، خالد مسمار نجيب القدومي. زهير صندوقة بلال القاسم ، نايف مهنا.

الزعنون يستقبل لجنة فلسطين في البرلمان الأردني



استقبل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مكتبه بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧، أعضاء لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب الأردني برئاسة يحيى السعود.

وأكد الزعنون بحضور عدد من أعضاء اللجنة السياسية في المجلس أن العلاقة مع مجلس النواب الأردني هي علاقة تكاملية في جميع المجالات ونحن نعتز بهذه العلاقة التي أرسى دعائمها القيادتان في البلدين الشقيقين، مؤكدا على ان قضية القدس توحدنا جميعا وهي في خطر مؤكد، ويجب ان نسير سويا بكل ما أوتينا من قوة لمواجهة الانتهاكات الخطيرة والاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة تجاهها، مثمنا الدور الأردني في حماية المسجد الأقصى من تلك الاعتداءات.

وأضاف أننا في البرلمانين الفلسطيني والأردني وحدة واحدة في مواجهة ما تفرضه تحديات المعركة القادمة خاصة بعد التهديد الأمريكي باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار إنهاء الاحتلال. وان عملنا كبرلمانيين في الأردن وفلسطين يجب ان يتركز على كيفية التصدي ومواجهة تلك الهجمة القادمة.

وأطلع الزعنون أعضاء اللجنة النيابية الأردنية على أخر التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية مشددا على ان الجانب الفلسطيني ثابت على مواقفه بدعم أشقائه العرب خاصة الأردن ، مشددا على وجود التنسيق العالي بين الأردن وفلسطين، خاصة في هذه المرحلة الحرجة ، مؤكدا على ثبات الموقف الفلسطيني بالتوجه لمجلس الأمن الدولي وفي حال الفشل او استخدام الفيتو الأمريكي فان الجانب الفلسطيني سوف يتوجه للمنظمات الدولية وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية.

وأشاد الزعنون بمواقف جلالة الملك عبد الله الثاني و الشعب الأردني تجاه مختلف القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني . وشدد الزعنون على ضرورة تنسيق الجهود المشتركة بين المجلسين فيما يخص الكثير من القضايا العامة ذات الاهتمام المشترك الفلسطيني .

بدوره ، قدم يحيى السعود رئيس لجنة فلسطين النيابية باسم مجلس النواب الأردني، لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني واجب العزاء بالشهيد زياد أبو عين، مؤكدا أن هناك إجماعا أردنياً يقوده جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والبرلمان الأردني والشعب الأردني على الدعم الثابت للأخوة في فلسطين ودعم صمودهم على الأرض الفلسطينية مجددا التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، مشددا على أهمية استمرار التنسيق بين المجلسين خدمة للقضايا المشتركة . وقدم السعود باسم رئيس مجلس النواب الأردني المهندس عاطف الطراونة دعوة إلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لزيارة مجلس النواب الأردني.

وقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية الفلسطينية ، بقصد تنسيق العمل بين الجانبين، كما تقرر خلال الاجتماع تشكيل وفد مشترك لزيارة سفارات الدول التي اعترفت برلماناتها بدولة فلسطين ومن ضمنها سفارة مملكة السويد في عمان.

واتفق الجانبان على مواجهة التحديات المشتركة خاصة بعد التهديد الأمريكي باستخدام حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار الفلسطيني بإنهاء الاحتلال المزمع تقديمه الى مجلس الأمن الدولي .

وجرى خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول افضل السبل لتعزيز وتوطيد أواصر التعاون بين المجلسين على مختلف المستويات البرلمانية العربية والدولية، و التصدي موحدين للأخطار القادمة التي تواجهها القضية الفلسطينية.

أثناء لقائه رئيس البرلمان السلفادوري:

الزعنون إسرائيل ستحاسب على جرائمها أمام المحاكم الدولية



استقبل سليم الزعنون رئس المجلس الوطني الفلسطيني في مكتبه بالعاصمة الأردنية عمان اليوم ١٦-٨-٢٠١٤ رئيس البرلمان السلفادوري سيغفريدو رييس والوفد المرافق له. وحضر عن الجانب الفلسطيني أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني : زهير صندوقة ، خالد مسمار ونجيب القدومي.

وشكر سليم الزعنون رئيس البرلمان السلفادوري والوفد المرافق زيارتهم لفلسطين وتحديهم لكل العوائق والعراقيل، مشيدا بموقفهم المساند للشعب الفلسطيني والرافض للحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل بكل عدوانية على أهلنا في غزة وباقي مناطق دولة فلسطين في الضفة والقدس .

وأكد الزعنون تقديره لرئيس البرلمان السلفادوري كونه أول رئيس برلمان يزور فلسطين منذ الحرب الهمجية والإجرامية التي تشنها إسرائيل على شعبنا، مستعرضا للوفد الضيف آثار العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة فهناك حوالي ٢٠٠٠ شهيد وعشرة آلاف جريح وهناك ٤٥٠ ألف شخص فقدوا بيوتهم ويعيشون اما في مدارس الانروا التي لم تسلم من القصف الإسرائيلي عدا الذين يعيشون في خيام في ظروف معيشية غاية في الصعوبة.

كما قدم الزعنون شرحا للوفد الزائر حول استهداف إسرائيل للعائلات الفلسطينية بشكل مقصود حيث أن هناك مئات العائلات التي أبادها الإرهاب الإسرائيلي في قطاع غزة إلى جانب استهدافها للأطفال والنساء وتدمير البنية التحتية حتى المساجد والكنائس لم تسلم من الإرهاب الإسرائيلي.

وأكد الزعنون للوفد الزائر انه رغم تلك المآسي والجرائم الإسرائيلية فان شعبنا الفلسطيني صامد ومتمسك بحقوقه ولن تكسره آلة الإرهاب الإسرائيلي ولن تثنيه عن مواصلة نضاله، وان الشعب الفلسطيني كله موحد خلف مقاومته ويدعمها بكل قوة.

وتمنى الزعنون من رئيس البرلمان السلفادوري نقل الصورة التي عايشها أثناء زيارته لفلسطين إلى البرلمان والى الشعب السلفادوري والحكومة السلفادورية لان إسرائيل تحاول حجب حقيقة ما تقوم به في وسائل الإعلام العالمية.

كما أكد الزعنون للوفد الضيف أن إسرائيل سوف تحاسب على جرائمها أمام المحاكم الدولية وان الجانب الفلسطيني بصدد متابعة ذلك بما في ذلك دراسة الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية لتنال إسرائيل وقادتها العقاب الذي تستحق، طالبا من الجانب السلفادوري مساندة فلسطين في ذلك.

بدوره، أكد رئيس البرلمان السلفادوري أن بلاده ودول أمريكا اللاتينية تقف بكل قوة إلى جانب الحق الفلسطيني، ونحن أصدقاء الشعب الفلسطيني وستجدون كامل الدعم والمساندة منا، والصديق إلى جانب صديقه في الأوقات الصعبة لذلك جئنا إليكم في هذه الظروف، ونحن معكم حتى تحرير فلسطين وإقامة دولتكم المستقلة.

وأكد رئيس البرلمان السلفادوري أن فلسطين ليست لإسرائيل بل للشعب الفلسطيني، مؤكدا انه سوف ينقل بكل أمانة ما شاهده أثناء زيارته لفلسطين التي استغرقت أربعة ايام بأم عينه من جرائم إسرائيلية يندى لها الجبين بحق الشعب الفلسطيني، مبديا تعاطفه الشديد مع اسر ضحايا الحرب الإسرائيلية على غزة خاصة الأطفال الذين زارهم في مستشفى المقاصد في القدس، وكيف شاهد هؤلاء الأطفال بدون عائلات وان عائلاتهم كلها قتلها الجيش الإسرائيلي ولم يبق لهم معيل ، مشددا أنهم سوف ينقلون ذلك إلى الشعب السلفادوري.

وأضاف انه والوفد المرافق له قد قاموا بزيارة المكان الذي حرق فيه الفتى الشهيد محمد ابو خضير على يد المستوطنين وهي جريمة بشعة لم يشاهدوا جريمة مثلها في التاريخ.

وأبدى رئيس البرلمان السلفادوري انتقاده الشديد لإسرائيل التي منعته والوفد المرافق من زيارة غزة معللة ذلك بان الزيارة تشكل خطرا عليه، وقال رئيس البرلمان السلفادوري ردا على ذلك الادعاء: (إن إسرائيل هي التي تشكل الخطر الكبير على الشعب الفلسطيني وليس أهل غزة). واصفا ما يجري بغزة بأنه محرقة همجية تقوم بها إسرائيل ضد الأطفال والنساء وانه شخصيا شاهد بام عينه وجوه الأطفال المحروقة بفعل القنابل الإسرائيلية.

وقال رئيس البرلمان السلفادوري أنهم كوفد كانوا على اتصال مباشر مع بلادهم أثناء زيارتهم لفلسطين وكانوا يرسلون لهم الصور والأفلام المصورة عن ممارسات الاحتلال وجرائمه.

و أكد رئيس البرلمان السلفادوري أنه رأى بأم عينه معاناة الشعب الفلسطيني من خلال الجدار والاستيطان ومصادرة الأراضي وغيرها من الممارسات التي تنتهك الحقوق الإنسانية والسياسية للشعب الفلسطيني.

وأكد احد أعضاء الوفد السلفادوري استعداده واستعداد رئيس البرلمان لزيارة فلسطين ، وانه لو كانت فلسطين بحاجة لزيارتنا ١٠٠ ألف مرة سنزورها أكثر من ١٠٠ ألف مرة، ونعلن تضامننا ومساندتنا لفلسطين وحقها في ان تكون لها دولة مستقلة وعاصمتها القدس، ونقول: لإسرائيل هذه البلاد ليست لكم بل هي للشعب الفلسطيني ويجب على العالم ان يرسل ذات الرسالة لإسرائيل، وان الذين قتلوا في غزة قتلوا من اجل حرية بلادهم واستقلالها" .

واكد عضو الوفد السلفادوري انه سوف يطلب من البرلمان والحكومة السلفادورية أن تكون سفارة السلفادور في فلسطين وليس في إسرائيل.

وذكّر عضو البرلمان السلفادوري المجتمعين كيف ضحى الفلسطينيون بأنفسهم وقاتلوا الى جانب الشعب السلفادوري ، مشير إلى وجود اكثر من ١٠٠ الف فلسطيني في السلفادور. لذلك نؤكد أننا مع الشعب الفلسطيني وكذلك جميع دول أمريكا اللاتينية، و يجب أن يعيش الشعب الفلسطيني بكل كرامة وحرية.

بدوره قال عضو الوفد السلفادوري ميراليوس وهو طبيب إن القتل الذي شاهدوه والجرائم الإسرائيلية التي عاينوها بأنفسهم ضد الشعب الفلسطيني لم يشاهدوها من قبل، وانه سيقوم بفضح تلك الجرائم في كل المحافل والمنظمات الدولية التي هو عضو فيها، مؤكدا انه سوف يرسل وفدا من جمعية أطباء كندا التي يعيش فيها إلى الأراضي الفلسطينية للمساعدة في معالجة الجرحى الفلسطينيين. وفي نهاية الاجتماع قدم سليم الزعنون درع المجلس الوطني الفلسطيني لرئيس البرلمان السلفادوري تقديرا له ولمواقف بلاده الداعم للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

الزعنون يستقبل وفـداً رياضياً من قطاع غزة



استقبل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١، في مقر المجلس بالعاصمة الأردنية عمان وفدا رياضيا فلسطينيا من قطاع غزة.

وأكد الزعنون للوفد الرياضي الفلسطيني الذي يتبع لجمعية قدامى اللاعبين الفلسطينيين في قطاع غزة والذي يزور الأردن سنويا بهدف إقامة مباريات مع الفرق الأردنية، أن قطاع الرياضة الفلسطينية بكل أنديته وشبابه له دور كبير في مسيرة النضال الفلسطيني، مؤكدا على ضرورة دعمه وتوفير سبل الدعم الكافي لكي يواصل مسيرته الوطنية.

وخاطب الزعنون الوفد الرياضي الفلسطيني قائلا: انتم تحملون آلام وآمال أهلنا في قطاع غزة بخاصة بعد الحرب الإجرامية الأخيرة عليها من قبل إسرائيل، مؤكدا أن غزة ستبقى عصية على الكسر وان إرادة أهلنا هناك التي صمدت وتحدت الإرهاب الإسرائيلي قادرة على النهوض من جديد والانطلاق كما كانت غزة منذ بدايات تأسيس الثورة الفلسطينية قاعدة انطلاق وتحدٍ في وجه الاحتلال.

وقدم الوفد الرياضي الفلسطيني شرحا وافيا عن قطاع الرياضة الفلسطيني خاصة في قطاع غزة من حيث المعاناة وعدم الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين، مطالبين بإعادة الاعتبار لهذا القطاع المهم ودعمه ماديا ومعنويا وتخصيص موازنة محددة له في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

اللجنتان القانونية والسياسية في المجلس تدعمان قرار التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية



أكدت اللجنتان القانونية والسياسية في المجلس الوطني الفلسطيني دعمها لقرار الرئيس محمود عباس الانضمام إلى ميثاق روما تمهيدا للعضوية في محكمة الجنايات الدولية.

جاء هذا الموقف خلال الاجتماع المشترك للجنتين الذي عقد بتاريخ ٢٥-٨-٢٠١٤، في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان بحضور سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ومشاركة رئيسي اللجنتين القانونية والسياسية.

وشددت اللجنتان خلال الاجتماع على أن الحق الفلسطيني في محاكمة إسرائيل وقادتها على الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني من خلال الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، وان جميع المسببات القانونية تعطي هذا الحق لدولة فلسطين.

وأكدت اللجنتان مجددا على أن هذا الحق في الانضمام إلى كافة المنظمات الدولية والاتفاقيات والمواثيق كما اقره المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة التي عقدت في نهاية شهر نيسان الماضي، والتزمت به القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس سيضع حدا لجرائم إسرائيل وسيشكل رادعا لها.

وكانت اللجنتان قد اطلعتا على مجموعة من الدراسات والمذكرات القانونية بشأن انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية، وتقرر في نهاية الاجتماع أن تقوم اللجنة القانونية بإعداد مذكرة بهذه الخصوص.



اللجنة السياسية في المجلس تطالب باتخاذ الإجراءات العملية لتوفير الحماية الدولية لشعبنا

ترأس سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعا للجنة السياسية في المجلس صباح اليوم الخميس الموافق ١٤-٨-٢٠١٤ في مقر رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان ناقشت خلاله الأوضاع السياسية العامة.

وأكد سليم الزعنون خلال الاجتماع على أن المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي لم تنته و المطلوب تكاتف الجهود وتعميق الوحدة الفلسطينية والبناء على ما تم من خطوات ، وأشاد الزعنون بصمود المقاومة الفلسطينية في الميدان وصمود الوفد الفلسطيني في القاهرة وثبات الموقف، وقرر الزعنون دعوة اللجنة القانونية إلى اجتماع مشترك مع اللجنة السياسية لمتابعة بحث القضايا خاصة ما يتعلق بملف الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية.

كما وضع الزعنون أعضاء اللجنة السياسية بصورة التحركات التي قام بها على صعيد المشاركة في الاجتماعات الطارئة للاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الإسلامي، إلى جانب جمع التبرعات لأهلنا في القطاع.

وأكدت اللجنة السياسية في نهاية اجتماعها على ما يلي:

أولا: توجيه التحية لصمود شعبنا الفلسطيني ومقاومته في غزة والضفة والقدس، وتثمين الوحدة الميدانية بين فصائل المقاومة في تصديها للحرب العدوانية الإسرائيلية على القطاع والضفة، والترحم على أرواح شهدائنا الأبرار والدعوة لجرحانا الأبطال بالشفاء العاجل.

ثانيا: تثمين وحدة الوفد الفلسطيني المفاوض في القاهرة برئاسة الأخ عزام الأحمد على حسن الأداء والتمسك بما جاء في الورقة الفلسطينية من حقوق فلسطينية حول وقف العدوان ورفع الحصار الإسرائيلي الجوي والبري والبحري عن قطاع غزة وضمان عدم تكرار العدوان وإعادة فرض الحصار.

ثالثا: ضرورة البدء بالخطوات العملية لتعزيز الوحدة الوطنية والبناء على ما تم انجازه من خلال الإسراع بعقد اجتماع للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمكين حكومة التوافق الفلسطينية من مباشرة عملها في قطاع غزة.

رابعا: دعوة اللجنة الدولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل والتي شكلها مجلس حقوق الإنسان الدولي إلى مباشرة عملها فورا، تمهيدا لتقديم مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين إلى المحاكم الدولية.

خامسا: مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الطلب الفلسطيني بتوفير حماية دولية فورية لشعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، موضع التنفيذ،على طريق إنهاء الاحتلال، والدعوة إلى تحرّك عربي واسع على جميع المستويات لتأمين إنجاح هذا الطّلب.

سادسا: الدعوة لمتابعة التوقيع على ميثاق روما كمدخل للوصول إلى محكمة الجنايات الدّوليّة لرفع قضايا ضدّ مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين ضدّ أبناء شعبنا الفلسطيني.

سابعا: مطالبة الأمّتين العربيّة والإسلاميّة سرعة تقديم الدّعم والمساندة المادّية لأهلنا في غزة، مع تثمين مواقف الدول التي قامت بتقديم مساعدات مالية أو عينية لشعبنا.

ثامنا: دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تنفيذ قراره باعتبار قطاع غزة (منطقة كارثة)، لتقديم المساعدات والخدمات الإنسانية والاغاثية العاجلة اللازمة لأهلنا في قطاع غزة.

تاسعا: تثمين مواقف دول أمريكا اللاتينية(البرازيل وتشيلي وفنزويلا والأرجنتين والإكوادور والأوروغواي والسلفادور) وجنوب أفريقيا على مواقفها المشرفة برفض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعوة باقي دول العالم خاصة الأوربية أن تحذو حذوها وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج على تلك الجرائم.

عاشرا: مطالبة الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية إلى تحمل مسؤولياتها في مساندة شعبنا واتخاذ إجراءات عملية ضد الكنيست الإسرائيلي باعتباره شريكا كاملا لحكومة الاحتلال الإسرائيلي في جرائمها، والضغط على حكوماتها لوقف عدوانها على شعبنا وإنهاء احتلالها لأراضي دولة فلسطين.

أمام الاتحاد البرلماني العربي في القاهرة

الزعنون: طالب بدعم طلب الحماية الدولية لشعبنا

إعداد: عمر حمايل



أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في افتتاح دورة الاتحاد البرلماني العربي الطارئة الذي انعقد بتاريخ ١٧-٧-٢٠١٤، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بمشاركة ممثلين عن ٢٢برلمانا عربيا لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة أن هذا العدوان القائم الآن والذي بدأ في القدس هو تتويج لسلسلة طويلة من الاعتداءات والانتهاكات المستمرة ضد أبناء شعبنا وأرضه ومقدساته، وتوج ذلك بقيام عصابة من المستوطنين بخطف الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير وارتكاب جريمة نكراء بحقه وبحق الإنسانية بتعذيبه وقتله حرقاً وهو حي.

وأشار الزعنون أن قطاع غزة ما يزال يتعرض إلى عدوان إسرائيلي شامل جوا وبرا وبحرا يستخدم فيه الكيان الغاصب كل أدوات القتل والتدمير الجهنمية التي يمتلكها بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً- كما جاء في شهادة الطبيب النرويجي- مستهدفاً المنازل وسكانها والمؤسسات المدنية والبنية التحتية بما فيها المساجد مما أوقع أكثر من مائتي شهيد وأكثر من ١٥٠٠ من الجرحى، إلى جانب تشريد عشرات الآلاف من السكان من منازلهم.

وتمنى الزعنون في كلمته أن تنجح المبادرة المصرية في لجم العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة مع عدم تكراره، وأن يتم رفع الحصار الإسرائيلي الظالم الذي يفرض بالقوة العسكرية المسلحة المعتدية على أهلنا هناك، وأن يتم فتح المعابر.

وأوضح الزعنون ان اسرائيل تريد تحقيق جملة من الأهداف من وراء هذا العدوان، أولها: ضرب المصالحة والوحدة الوطنية التي أنجزت مؤخراً، وثانيها: الخروج من أزماته الداخلية على مستوى الائتلاف الحاكم ، وثالث تلك الأهداف: محاولة تلميع وجه حكومة الاحتلال المتطرفة أمام الرأي العام العالمي بشكل عام، والأوروبي بشكل خاص، بالتظاهر بأنها تدافع عن مواطنيها ضد إرهاب فلسطيني .كما وتريد إسرائيل ايضا التغطية على محاولاتها لتهويد القدس والتوسع الكبير في الاستيطان، ومحاولة كسر صمود أسرانا البواسل.

وطالب الزعنون الاتحاد البرلماني العربي بدعم طلب دولة فلسطين، تأمين حماية دولية بشكل فوري للشعب الفلسطيني وأرضه تحت الاحتلال.

ودعا الزعنون لجعل هذا المؤتمر محطة أمل ورجاء لأبناء شعبنا الذين يتعرضون للقتل والتدمير والإبادة في قطاع غزة، وللانتهاكات اليومية من اعتقالات طالت المئات من النشطاء والعديد من البرلمانيين والمفرج عنهم بموجب صفقة تبادل الأسرى الأخيرة في مناطق الضفة الغربية، ومؤكدا ان الشعب الفلسطيني سيبقى صامدا في أرضه، يقاوم الاحتلال ويناضل بكافة الوسائل المشروعة حتى تتحقق كامل حقوقه.

واقترح الزعنون على المجتمعين التأكيد على المقترحات التالية:

١. التنديد بإعادة اعتقال رئيس المجلس التشريعي ونواب آخرين وعددهم حتى الآن ٣٥ نائباً، والطلب من الاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسات البرلمانية الإقليمية والجهوية الأخرى الضغط على حكومة الاحتلال وبرلمانها للإفراج الفوري عنهم.
٢. التنديد بإعادة اعتقال الأسرى المفرج عنهم بموجب اتفاقية "شاليط" وغيرهم من الأسرى الإداريين، والمطالبة بالإفراج عنهم.
٣. دعم قطاع غزة بالمواد والمستلزمات الطبية وغيرها من المساعدات الضرورية والعاجلة، والمطالبة برفع الحصار الاسرائيلي الظالم عنه وفتح المعابر لحركة الأفراد والبضائع.
٤. العمل على عقد مؤتمر جنيف للدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربعة، لإلزام إسرائيل باحترام وتطبيق هذه الاتفاقيات على شعبنا الواقع تحت هذا الاحتلال، وعدم تكرار عدوانها على شعبنا.
٥. التركيز في اتصالاتنا على تحريم القانون الدولي والإنساني لاستهداف المدنيين وعمليات الإبادة التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وإسرائيل تتحايل على ذلك بتوجيه إنذار كاذب قبل استهداف المنازل بثوان قليلة.
٦. توجيه الدعم والمساندة العربية لحكومة الوفاق الوطني الفلسطيني لتدعيم الوحدة الفلسطينية وتعزيزها.
٧. توجيه تحية لصمود المقاومة الفلسطينية وفصائلها العاملة في قطاع غزة، وكذلك للمقاومة الشعبية في القدس والضفة الغربية ولشعبنا الفلسطيني داخل الخط الأخضر ولمسيراته المتضامنة مع أبناء شعبه في القطاع والضفة، هذا الصمود والتضامن الذي أفشل محاولة إسرائيل كسر شوكة الشعب الفلسطيني.

وشارك في هذا الاجتماع الى جانب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني اعضاء الوفد محمد صبيح امين سر المجلس الوطني الفلسطيني، وزهير صندوقة عضو المجلس ومستشار المجلس عمر حمايل.

في ختام اجتماعه الطارئ

الاتحاد البرلماني العربي يدعو لتحرك عربي واسع لتأمين الحماية الدّوليّة للشّعب الفلسطيني

دعا الاتحاد البرلماني العربي في ختام اجتماعه الطارئ الذي خصصه لمناقشة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وخاصة على قطاع غزة بناءً على طلب من المجلس الوطني الفلسطيني الى سرعة عقد اجتماع لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان لسرعة ايقاف العدوان الاسرائيلي ومعاقبة مرتكبيه، معربا عن مساندته للتّوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتّحدة طلباً للحماية الدّوليّة للشّعب الفلسطيني تحت الإحتلال، داعيا إلى تحرّك عربي واسع على جميع المستويات لتأمين النجاح لهذا الطّلب.

كما طالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل من اجل اطلاق سراح جميع الاسرى والمعتقلين والمخطوفين من ابناء الشعب الفلسطيني وبخاصة رئيس و اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وطالب الاتحاد في ختام اجتماعه بالقاهرة اليوم بمقر جامعة الدول العربية دولة فلسطين بالتّوقيع على إتّفاقيّة روما كمدخل للوصول إلى محكمة الجنايات الدّوليّة مما يؤهّل فلسطين لرفع قضايا ضدّ مرتكبي جرائم الحرب ضدّ أبناء الشّعب الفلسطيني ومقدّساته.

كما دعا لحشد الدعم الدولي لعقد مؤتمر للدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف لالزام اسرائيل باحترام وتطبيق هذه الاتفاقيات على الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال وعدم تكرار عدوانها على فلسطين وشعبها.

وجدد الاتحاد في بيانه الختامي ادانته الشديدة لكل الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان، ويعلن تضامنه المطلق والفعال مع الجمهورية اللبنانية ومساندته لكل الاجراءات التي تتخذها لبنان من اجل استكمال تحرير ماتبقى من ارضه المحتلة .

كما جدد التّأكيد على ضرورة تنفيذ ما جاء في القرار السّياسي الصّادر عن المؤتمر العشرين للإتّحاد البرلماني العربي والذي عقد في الكويت بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤، خاصّة ما يتعلّق منه بتشكيل وفد برلماني عربي برئاسة رئيس الإتّحاد البرلماني العربي لزيارة عدد من الدّول والمنتديات البرلمانيّة والإقليميّة بهدف إيضاح الموقف العربي تجاه الصّراع الفلسطيني- الإسرائيلي والعربي- الإسرائيلي. والموقف الإسرائيلي المراوغ والرّافض لقرارات الأمم المتّحدة ذات الصّلة ولمبادرات السّلام المختلفة ومنها المبادرة العربيّة للسّلام وخطّة خريطة الطّريق والرباعيّة الدّوليّة.

وناشد الأمّتين العربيّة والإسلاميّة وأحرار العالم أجمع تقديم الدّعم والمساندة المعنويّة والمادّية للشّعب الفلسطيني بما يعزّز من صموده وثباته في أرضه في مواجهة العدوان ومخطّطات حكومة الإحتلال الإسرائيلي الاحتلاليّة والتّوسّعيّة التّهويديّة والعنصريّة، ويحيي جميع الدول التي قامت بتقديم مساعدات مالية او عينية للشعب الفلسطيني.

كما تمنى الاتحاد النجاح للمبادرة المصرية في لجم العدوان الاسرائيلي الهمجي على قطاع غزة مع عدم تكراره، ويدعو الى رفع الحصار الاسرائيلي الظالم المفروض بالقوة العسكرية المسلحة المعتدية ضد الأهل في غزة ، ويطالب بفتح المعابر لتسهيل حركة مرور المواطنين والمواد الغذائية والطبية والمساعدات.

وندّد بالتّصريحات والمواقف الصّادرة عن بعض الدّوائر الأميركيّة والأوروبيّة المبرّرة للعدوان الإسرائيلي الإجرامي واعتباره دفاعاً عن النّفس، في الوقت الذي تتجاهل فيه أنّ شعبنا بأسره يقبع تحت الإحتلال منذ عقود وأنّ العدوان الإسرائيلي الغاشم قد حصد أرواح ما يقارب المئتين من الشهداء وألف وخمسماية من الجرحى والمصابين، جلّهم من النّساء والأطفال وكبار السّن، ودمّر المئات من المنازل والمؤسّسات والبنى التّحتيّة.

الزعنون أمام اجتماع برلماني إسلامي في طهران:
بات واجبا على الأمتين الإسلامية والعربية مساندة شعبنا

أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خلال مشاركته في الاجتماع الطارئ لاتحاد البرلمانات الإسلامية في طهران بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٤، أنه بات واجبا على أمتينا العربية والإسلامية مساندة شعبنا والوقوف إلى جانبه في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكدا أن هذا الصمود الفلسطيني في وجه جيش الاحتلال الإسرائيلي إنما هو دفاع عن كرامة الأمتين العربية والإسلامية.

وشدد الزعنون أمام هذا الاجتماع الذي دعا له اتحاد البرلمانات الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي بهدف بحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، أن شعبنا لن يركع، ولن تنكسر إرادته، وسيستمر بالصمود، وهو متمسك بحقوقه كاملة، وسيستمر بممارسة حقه في المقاومة بجميع أشكالها رغم أن ما يتعرض له قطاع غزة ليس عدوانا بل مجزرة وحشية بربرية فاقت كل التصورات.

وأكد الزعنون في كلمته أمام الاجتماع أن إسرائيل استغلت الظروف الداخلية لبعض الدول العربية والإسلامية، وساءها ما توصل له الفلسطينيون من مصالحة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، فأصرت على الاستمرار بالاستيطان، ومارست الإرهاب والاعتداءات ضد أبناء شعبنا.

ووصف الزعنون الحرب التي تشنها إسرائيل بحرب الإبادة الجماعية، فالأطفال يقتلون وهم يلعبون في الشوارع والنساء تهدم عليهن بيوتهن، مطالبا البرلمانات الإسلامية اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة وقابلة للتنفيذ فورا .

واقترح الزعنون على اجتماع البرلمانات الإسلامية الطلب من الاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسات البرلمانية الإقليمية والجهوية الأخرى الضغط على حكومة الاحتلال وبرلمانها للإفراج الفوري عن رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ونواب آخرين بلغ عددهم حتى الآن ٣٦ نائباً.

إلى جانب التنديد بإعادة اعتقال الأسرى المفرج عنهم بموجب اتفاقية شاليط وغيرهم من الأسرى الإداريين، والمطالبة بالإفراج عنهم.

كما طالبهم بدعم قطاع غزة بالمواد والمستلزمات الطبية وغيرها من المساعدات الضرورية والعاجلة، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي الظالم عنه وفتح المعابر لحركة الأفراد والبضائع.

كما دعا البرلمانات الإسلامية دعم طلب فلسطيني عقد مؤتمر جنيف للدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، لإلزام إسرائيل باحترام وتطبيق هذه الاتفاقيات على شعبنا الواقع تحت هذا الاحتلال، وعدم تكرار عدوانها على شعبنا.

كما دعاهم إلى التركيز في الاتصالات البرلمانية مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية الأخرى على تحريم القانون الدولي والإنساني لاستهداف المدنيين وعمليات الإبادة التي تقوم بها إسرائيل ضد شعبنا، وتتحايل إسرائيل على ذلك بتوجيه إنذار كاذب قبل استهداف المنازل بثوان قليلة.

وطالب الزعنون المجتمعين في طهران توجيه الدعم والمساندة العربية والإسلامية لحكومة الوفاق الوطني الفلسطيني لتدعيم الوحدة الفلسطينية وتعزيزها، وتوجيه تحية لصمود المقاومة الفلسطينية وفصائلها العاملة في قطاع غزة، وكذلك للمقاومة الشعبية في القدس والضفة الغربية ولشعبنا الفلسطيني داخل الخط الأخضر ولمسيراته المتضامنة مع أبناء شعبه في القطاع والضفة، هذا الصمود أفشل محاولة إسرائيل كسر شوكة الشعب الفلسطيني.

وتمنى الزعنون أن تنجح المبادرة المصرية في لجم العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة مع عدم تكراره، وأن يتم رفع الحصار الإسرائيلي الظالم الذي يفرض بالقوة العسكرية المسلحة المعتدية على أهلنا هناك، وأن يتم فتح المعابر، مع الأخذ بالاعتبار ملاحظات المقاومة الفلسطينية عليها.

وأوضح الزعنون للمجتمعين أن الرئيس محمود عباس يتنقل من عاصمة إلى أخرى، ويلتقي بقادة الفصائل الفلسطينية، ويبذل الجهود المتواصلة لوقف العدوان، ليحقن دماء شعبنا الفلسطيني، في الوقت الذي تتمادى فيه إسرائيل بالعدوان وارتكاب مزيد من المجازر، وكان اخرها وأكثرها بشاعة واجراما مجزرة حي الشجاعية مؤخرا والتي راح ضحيتها أكثر من ٧٥ شهيدا وأكثر من ٣٠٠ جريح، وهي تعتبر امتدادا لسلسلة مجازرها بحق شعبنا في صبرا وشاتيلا وقبلها في دير ياسين.

وفد برلماني اندونيسي
زار المجلس وأكد وقوفه إلى جانب شعبنا



جدد وفد برلماني اندونيسي زار مقر المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ ١٩-٠٩-٢٠١٤موقف بلاده الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وقال رئيس الوفد البرلماني الاندونيسي محفوظ سيدك إن بلاده كانت وما زالت تقف الى جانب حق الشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وان ينعم الشعب الفلسطيني كباقي شعوب العالم بالحرية والاستقرار، مجددا إدانته لما تعرض قطاع غزة من مجازر وحرب عدوانية ، وما تتعرض له القدس والضفة الغربية من اعتداءات يومية.

ووضع عضوا المجلس الوطني الفلسطيني زهير صندوقة وبلال قاسم اللذان استقبلا الوفد الاندونيسي بصورة الأوضاع الفلسطينية والخطوات السياسية الفلسطينية القادمة، وما تعرض ويتعرض له شعبنا في فلسطين سواء في الضفة والقدس وقطاع غزة من اعتداءات ومجازر ومصادرة للأراضي بغرض اقامة المستوطنات عليها وما تتعرض له مدينة القدس بمقدساتها الإسلامية والمسحية وخاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى من حملات الاقتحام ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع بتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، مطالبين اندونيسيا باعتبارها اكبر بلد إسلامي حشد الدعم لوقف هذه السياسية الإسرائيلية، كما ثمنا زيارة الوفد البرلماني الاندونيسي التي سيقوم بها الوفد الى فلسطين يوم غد السبت.

كما أكد عضوا المجلس الوطني الفلسطيني للوفد الضيف ان القضية الفلسطينية تمر الآن بمنعطف مهم يتطلب من الأمة الإسلامية ان تقف بكل قوتها وإمكاناتها لإنجاح التحرك الفلسطيني في الامم المتحدة الذي يقوده الاخ الرئيس محمود عباس بهدف وضع المجتمع الدولي ودوله النافذة عند مسؤولياتهم تجاه الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال الإسرائيلي الذي هو اخر احتلال في العالم.

وحول الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، أكد عضوا المجلس الوطني الفلسطيني ان إسرائيل ما زالت تماطل في فتح المعابر مع قطاع غزة حسب الاتفاق الأخير في القاهرة الأمر الذي يعيق عملية إغاثة وإعادة اعمار قطاع غزة، وطالبا الوفد الاندونيسي بالاسهام في عملية اغاثة واعمار قطاع غزة.

كما شرحا للوفد الضيف طبيعة نشأة وعمل المجلس الوطني الفلسطيني وموقعه في النظام السياسي الفلسطيني، وعلاقته السلطة الوطني الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، موضحين للوفد الاندونيسي ان المجلس الوطني الفلسطيني يمثل كل ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ويشكل المرجعية السياسية والبرلمانية لكل النظام السياسي الفلسطيني.



المجلس يرحب بتصويت مجلس العموم البريطاني لصالح الاعتراف بفلسطين

رحب المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون بتصويت مجلس العموم البريطاني بأغلبية ٢٧٤ صوتا مقابل ١٢ لصالح الاعتراف بدولة فلسطين التزاما بحل على أساس الدولتين.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن تقديره لهذه الخطوة الصحيحة بعد الظلم الكبير الذي وقع وما زال يقع على شعبنا الفلسطيني.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ ان هذا الاعتراف يأتي في ظل تصاعد التأييد والاعتراف العالميين بالدولة الفلسطينية، بعد أن حصلت فلسطين على ذلك الاعتراف من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني البرلمانات في مختلف دول العالم خاصة في الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين أن تحذوا حذو البرلمان البريطاني من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره والتخلص من الاحتلال وانهاء معاناته التي طالت والعيش حرا كريما بدولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الزعنون: قرار الجمعية الوطنية الفرنسية بداية الضغط الحقيقي على الاحتلال

رحب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتبني الجمعية الوطنية الفرنسية بغالبية كبيرة قرارا يدعو الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

واعتبر الزعنون في تصريح صحفي له بتاريخ ٣-١٢-٢٠١٤ ذلك القرار انتصارا لحقوق الشعب الفلسطيني ويسهم في زيادة حصار وعزلة الاحتلال الإسرائيلي وسياسته العنصرية التي تتصاعد يوما بعد يوم، معربا عن أمله في ان يشكل ذلك القرار بداية حقيقية للضغط على إسرائيل لترضخ لقرارات الشرعية الدولية التي تكفل حقنا في إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية .

وأكد الزعنون إن قرار الجمعية البرلمانية الفرنسية يشكل انطلاقة جديدة في موجة الاعتراف الجديدة بالاعتراف بدولتنا ويشكل حافزا إضافيا للبرلمانات الأوربية الأخرى التي ما زالت مترددة في نصرة العدل ومحاربة الاحتلال الجاثم على أرضنا.

كما اعتبر الزعنون ذلك القرار دعما إضافيا لمشروع القرار الفلسطيني بالذهاب لمجلس الأمن الدولي لوضع نهاية سريعة للاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدود عام ١٩٦٧.

المجلس الوطني الفلسطيني يرحب باعتراف البرلمان الاسباني بالدولة الفلسطينية

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بمذكرة البرلمان الاسباني التي صوتت عليها الأغلبية الساحقة من أعضائه، والتي دعا فيها الحكومة الاسبانية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي لرئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ هذا الاعتراف الرمزي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية وانتصارا للعدل.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن شكره للبرلمان الاسباني، داعيا باقي برلمانات العالم خاصة البرلمانات في الدول الأوروبية إلى الاعتراف الصريح والمباشر بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

المجلس يرحب بقرارات برلمانات البرتغال وايرلندا والشيوخ الفرنسي الاعتراف بدولة فلسطين

رحب المجلس الوطني الفلسطيني اليوم بقرارات برلمانات البرتغال وايرلندا ومجلس الشيوخ الفرنسي وبرلمان إقليم والوني البلجيكي، التي دعت حكومات دولها الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، معتبرا ذلك خطوة مهمة بالاتجاه الصحيح، خاصة ما جاء في قراري برلماني البرتغال اليوم و ايرلندا بالأمس اللذين حثا حكومتي بلديهما على الاعتراف رسميا بدولة فلسطين على أساس حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية كما تنص على ذلك قرارات الأمم المتحدة.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي لرئيسه سليم الزعنون بتاريخ ١٢-١٢-٢٠١٤ أن توالي تلك الدعوات من البرلمانات الأوربية بالاعتراف بحقوق شعبنا في إقامة دولته المستقلة دليل إضافي على أن العالم قد ضاق ذرعا باستمرار سياسات الاحتلال العنصرية وانتهاكاته ضد حقوق الشعب الفلسطيني، وامعانه في التنكر لكل قرارات الشرعية الدولية وتفضيله للاستيطان والقتل والإرهاب على الالتزام بمتطلبات السلام وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة.

يذكر أن برلمانات فرنسا وبريطانيا واسبانيا ومن قبلهم دولة السويد وبرلمانها قد اعترفت بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطين في وقت سابق من الشهرين الماضيين.

الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية

إعداد: عمّار جاموس



البرلمان الاسباني

تشهد الفترة الحالية تحركات واسعة ومؤثرة للدبلوماسية الفلسطينية في الساحة الدولية، وذلك بتوجيهات من الرئيس محمود عباس، وبإشراف وتنفيذ وزارة الخارجية الفلسطينية، أثمرت هذه التحركات إلى الآن العديد من الانتصارات الدبلوماسية على طريق انهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧؛ تمثلت هذه الانتصارات بالدرجة الأولى في ازدياد وتسارع وتيرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية (أقصد هنا اعتراف العديد من البرلمانات الأوروبية، وبرلمان وحكومة السويد بدولة فلسطين على حدود ٦٧). ومن قبلها اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢ بفلسطين دولة مراقب غير عضو في المنظمة الأممية.

يأتي هذا الحراك ضمن إطار رؤية القيادة بإعادة تدويل القضية الفلسطينية عن طريق استخدام الأدوات التي يتيحها القانون الدولي من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وذلك بعد انسداد أفق عملية السلام بسبب التعنت الإسرائيلي وإصراره على المضي قدماً في سياسة الاستيطان وانتهاجه للقتل والتخريب والتهويد في مواجهة أبناء وقيادة الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم، ورفضه المتكرر لحل الدولتين . بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الحراك يأت في ظل صعود ملفات إقليمية عديدة على طاولة المجتمع الدولي (الملف الإيراني، الأزمة السورية، الوضع الأمني في العراق ...) والذي من شأن هذا كله أن ينحَ بالقضية الفلسطينية جانباً إلى بعض الوقت.

بالعودة إلى الانتصار الدبلوماسي الحالي، فقد اعترف برلمان وحكومة السويد بالدولة الفلسطينية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤، ليكون هذا الموقف بداية سلسلة الاعتراف الأوروبي بالدولة الفلسطينية وإن كان في معظمه على المستوى البرلماني وليس الحكومي. ولا يقل أهمية عن الموقف السويدي؛ موقف البرلمان البريطاني «مجلس العموم»، والبرلمان الفرنسي «الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي»، واللذين اعترفا بالدولة الفلسطينية ودعوا حكومتيهما


مجلس العموم البريطاني

إلى الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية، فالاعتراف البريطاني كما يراه د. عبد الله الأشعل هو تأكيد على أن الوعد الذي صدر من وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ «وعد بلفور»، واستصدارها لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ «قرار التقسيم»، لم يكن المقصود منهما الاثنين أن فلسطين كلها صارت ملكاً لليهود، وإنما عنيا أيضاً أن الشعب الفلسطيني له الحق في دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وتكمن أهمية الاعتراف الفرنسي في أن فرنسا تعتبر مثالاً يحتذى به للدول الأوروبية. على العموم، فإن الاعتراف لم يقتصر على السويد وبريطانيا وفرنسا، فقد اعترف كل من البرلمان البرتغالي والإسباني والإيرلندي وبرلمان إقليم والوني البلجيكي بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧. وهناك انتظار لانتهاج المزيد من البرلمانات هذا الطريق والاعتراف بالدولة الفلسطينية ومن أهم هذه المحطات اعتراف قريب للبرلمان الأوروبي. وفي هذا السياق، أشير إلى قرار القيادة في التوجه إلى مجلس الأمن لطلب التصويت على مشروع قرار للاعتراف بالدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال ضمن فترة زمنية لا تتعدى العامين. حيث إن نجاح هذه الخطوة وتصويت مجلس الأمن على مشروع القرار يعني أننا قاب قوسين أو أدنى من إنهاء الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس.

وفيما يتعلق بمدى تأثير نظام الاعتراف على الدولة الفلسطينية من حيث الوجود، فإنه؛ أي الاعتراف لا يؤثر، لأن نظام الاعتراف في القانون الدولي لا يعد من عناصر نشوء الدولة أو استمرارية وجودها، فنشأة الدولة ترتبط بتوفر عناصر الشعب السياسي والإقليم والسلطة السياسية، وقد أقر المجتمع الدولي في العديد من قراراته بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفر هذه العناصر لدى فلسطين، كما أن هذا الأمر تدعمه الحقائق القائمة على الأرض. فالاعتراف في القانون الدولي هو نظام يقصد منه تمكين الوحدة المعترف بها للدخول في علاقات مع الجماعة الدولية وممارسة سيادتها الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن للاعتراف بالدولة الفلسطينية دلالات مهمة على الصعيد السياسي والقانوني، فهو بداية، دليل على أن المجتمع الدولي قد ضاق ذرعاً بإسرائيل وبسياساتها العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، وثانياً هو خطوة هامة على طريق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، من خلال الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية. كما أنه إيفاء من المجتمع الدولي بوعوده التي تكررت في الكثير من قرارات الجمعية العامة للأمم بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمثل هذا الاعتراف فرصة للاستفادة من المكنات التي يتيحها القانون الدولي للدول كالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتقديم طلبات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للتدخل في إنهاء الاحتلال، حيث يكون للدولة الفلسطينية الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية، ويكون لها كذلك مطالبة مجلس الأمن بضرورة التدخل (دبلوماسي أو عسكري) لإنهاء الاحتلال.

إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية ليس حديثاً، فقد سبق أن انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية اعتراف الجمعية العامة بها كممثل للشعب الفلسطيني بموجب القرار رقم ٣٢١٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤، والذي تبعه اعتراف الجمعية العامة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب خلال جلسات وعمل الجمعية العامة بموجب قرارها رقم ٣٢٣٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤. كما نالت منظمة التحرير في ذلك الوقت اعتراف العديد من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، بالإضافة إلى اعتراف الجامعة العربية في المنظمة عضو كامل العضوية فيها.

ثم جاء العام ١٩٨٨، والذي يعتبر تحول هام في تاريخ الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فعقب إعلان الاستقلال (والذي استند إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ "قرار التقسيم") بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨؛ أعلنت الكثير من دول العالم اعترفها بالدولة الفلسطينية و/أو بإعلان استقلال الدولة، حتى وصلت عدد الدول التي تعترف بفلسطين في ذلك الوقت أكثر من الدول التي تعترف بإسرائيل. وقد تعاملت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإيجابية مع إعلان الاستقلال، حيث اعترفت بإعلان الاستقلال، مؤكدة على الحاجة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما قررت استعمال اسم فلسطين بدلاً من تسمية منظمة التحرير ، وذلك بموجب قرارها رقم ٤٣/١٧٧ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٨.

وفي تطور سابق على التطور الحالي، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك اعترفت المزيد من الدول بفلسطين كدولة.

أشير أخيراً إلى أن تأكيد الاعتراف الدولي بفلسطين يعد تكريساً لحل الدولتين الذي يتبناه المجتمع الدولي من ناحية، كما يمثل هزيمة للمشروع الإسرائيلي العنصري الذي يريد تغييب العنصر الفلسطيني من ناحية أخرى،



اعتراف البرلمانات الأوروبية والحراك السياسي الفلسطيني

بقلم : د. تيسير الحوراني
باحث سياسي


البرلمان الفرنسي

تؤكد ردود الفعل الرسمية الأمريكية الناقدة لتوجهات الرئيس الفلسطيني عباس ودبلوماسيته الهادفة إلى استصدار قرار أممي يطالب بإنهاء الاحتلال خلال سقف زمني ، أن العلاقات الثنائية سوف تشهد مواجهة فلسطينية أمريكية سياسية ودبلوماسية متصاعدة خلال الفترة المقبلة .

فالولايات المتحدة التي عارضت الخطة لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال سقف زمني محدد لم تكتف بتحذيره من عرض مشروع مثل هذا القرار على مجلس الأمن بل وأصدرت بيانا رسميا تدين فيه "لغته" التي عبرت رفض شعبه لاستمرار الاحتلال وجرائم الحرب المتواصلة التي يرتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . فقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا رفضت فيه الخطة، وأعربت عن "خيبة أمل عميقة" منها ووصفتها بأنها تتضمن "توصيفات عدائية" وكانت "استفزازية" وتقود إلى "نتائج عكسية" وتقوض الجهود لخلق مناخ إيجابي يعيد الثقة بين الأطراف.

يشار إلى عدم وجود أي معارضة فلسطينية جادة لخطة الرئيس عباس لتدويل البحث عن حل سياسي من أجل إنهاء احتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ واستبدال الرعاية الأمريكية برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية متفاوض عليها مع دولة الاحتلال الإسرائيلية .

هذه الخطة تعني أن الرئيس عباس سئم وملَ من الرعاية الأمريكية وتعني دخوله في مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة ، لأن كل الدلائل تشير إلى الرفض والاستعداد الأمريكي لإفشالها والإصرار على التوصل إلى حل لم يتحقق طوال ما يزيد على



عقدين من الزمن بالتفاوض الثنائي مع دولة الاحتلال وباحتكار الولايات المتحدة لرعاية عملية التفاوض هذه .

بهذا الخصوص بعث ٨٨ عضوا في مجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي رسالة حثوا فيها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري على "منع التطورات السلبية التي يمكنها أن تحبط أية آفاق لاستئناف محادثات السلام بين إسرائيل وبين الفلسطينيين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها والمحكمة الجنائية الدولية" .

إن الذاكرة الوطنية الفلسطينية لا تنسى أن الولايات المتحدة هي التي أحبطت إنجازات فلسطينية مثل توصية محكمة العدل الدولية بشأن جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية وتقرير غولدستون، ومنعت قبل ذلك تنفيذ العشرات من قرارات الأمم المتحدة لصالح الحق الفلسطيني ، وحالت دون المجتمع الدولي لرعاية "تسوية سلمية" عادلة تنهي الاحتكار الأمريكي للعملية السلمية التي لم تكن الولايات المتحدة فيها وسطيا أوراعيا نزيها أبداً.

راهن الرئيس عباس ، لعقود من الزمن ، على حسن النوايا الأمريكية ، ولكنه قد توصل في نهاية المطاف ، على ما يبدو ، إلى قناعة بعدم جدوى الاستمرار في رهاناته على الولايات المتحدة وقرر مواجهتها سياسياً واستبدال رعايتها لإستراتيجيته التفاوضية برعاية أممية ، سيحظى قراره هذا على الأرجح ، بمساندة ودعم الإجماع الفلسطيني .

هذا القرار وهذا التوجه يتطلب الإستعجال في تحقيق استحقاقات وطنية واستكمال آليات تنفيذ إتفاق المصالحة ، والإستجابة السريعة للإجماع الشعبي والفصائلي للإسراع في طلب الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية . فهذه الاستحقاقات تظل استحقاقات وطنية يجب تعزيزها وتعميقها وتطويرها لأنها الشرط الوطني الذي لا غنى عنه إذا ما أراد الشعب الفلسطيني تحرير وطنه وتحويل ما حققه من إنجازات دبلوماسية إلى واقع على الأرض .

الحق يقال أنه يسجل للرئيس أن سياساته ودبلوماسيته ونشاطه الدولي كانت ناجحة وفاعلة وأدت إلى تحسين ورفع مستوى التأييد الدولي لمبدأ حل الدولتين وزيادة عزلة دوله الاحتلال على الصعيد العالمي . وما موجة مذكرات التوصية للبرلمانات الأوروبية وانزعاج دولة الاحتلال من هذه المواقف لدليل على هذا النجاح الدبلوماسي.

وما اعتراف السويد كحكومة بدولة فلسطين واعتراف البرلمانات في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندة إلا لدليل قوي على رفض هذه الدول وشعوبها للسياسة التوسعية الاستيطانية التي تنتهجها حكومة بنيامين نتنياهو ورسالة واضحة وجليه تحاول الدول الغربية إيصالها في هذا الإتجاه حول عدم القدرة على استمرار القبول بسياسة نتنياهو تجاه قضم الأراضي الفلسطينية بالتزامن مع عرقلة جهود التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين .

الأهمية التي يكتسبها التصويت البرلماني في بعض الدول الأوروبية ، باستثناء السويد التي يعد اعترافها رسميا ، هي أن الدول الأوروبية تقارب ، ولأول مرة ، مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية بطريقة مغايرة ، حيث تشكل هذه المقاربات والمواقف الأوروبية رسائل ضاغطة تعبر عن إنزعاج واستياء من سياسة إسرائيل وممارساتها الاحتلالية وتمتلك مفاعيل معينة لجهة إعطاء الانطباع بتراجع الدعم لإسرائيل وتراجع تفهم اعتباراتها في مقابل السياسة الظالمة وسياسة العنف في مواجهة الفلسطينيين والعمل على مواجهتها بالمزيد من الانتقادات وربما إشعارها ببعض العزلة نتيجة مواقفها المتطرفة .

وما ردود الفعل الإسرائيلية الغاضبة إلا دليل إضافي على ذلك، حيث حذرت الحكومة الإسرائيلية من أن اعتراف مجلس العموم البريطاني بالدولة الفلسطينية يقوض عملية السلام في المنطقة. أما السفير البريطاني لدى إسرائيل فقد قال "إن قرار مجلس العموم بهذه الأغلبية يوضح تغيرا في توجهات الرأي العام في بلاده ضد إسرائيل" .أما الخارجية البريطانية وعلى لسان متحدثها فقد قال: "تحتفظ بريطانيا بحقها في الاعتراف بفلسطين كدولة، واتخاذ قرار بشكل أحادي فيما يتعلق بموعد استخدام هذا الحق" .

كما أكدت الخارجية البريطانية في بيانها "بأن لندن تؤيد حل الدولتين الذي يعني وجود دولة فلسطينية مستقلة ، وديمقراطية ، تعيش في سلام ، وبشكل آمن بجانب إسرائيل" .

قالت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية على الرغم من أن التصويت ليس ملزما للحكومة البريطانية ، فإنه يحمل دلاله رمزية قوية على تحول الرأي العام في المملكة المتحدة منذ انهيار مفاوضات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة ، إن انهيار المفاوضات حول حل الدولتين واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية والصراع الدموي في غزة ، هز الساسة في جميع أنحاء أوروبا .

إن أي حل سياسي في النهاية ، يعكس ميزان القوى ، لا أحد يعطيك أكثر مما تستطيع انتزاعه ، ولا أحد يتنازل عما بامكانه الحفاظ عليه ، هكذا هي السياسة . الإشكالية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي في قراءة ميزان القوى ، كلٌ يقرأه بطريقته وبما يخدم مصالحه . إسرائيل تقرأه على قاعدة التفوق النوعي والكمي في السلاح إضافة إلى الحليف الإستراتيجي الأمريكي ، الدولة الأقوى في العالم وحليف إسرائيل . أما القراءة الفلسطينية فهي أكيد مختلفة ، فميزان القوى الفلسطيني تدخل فيه عوامل دينية ومعنوية وسيكولوجية ودولية ، منها القدرة على الصمود ، تحمل الضغوط ، العامل الديمغرافي ، التأييد الشعبي العالمي والذي يتحول إلى رسمي، صورة الضحية ، وعوامل أخرى .

إن أدوات الحسم العسكري التي استخدمتها إسرائيل ، في آخر ثلاث حروب لتحقيق حسم إدراكي للمجتمع الفلسطيني لدفعه بالتسليم بالأمر الواقع قد فشلت فشلا ذريعا بل وأدت إلى نتائج عكسية تماما، كما أن مقاطعة إسرائيل والضغط الدولي عليها لا يحسم الصراع إلا أنه مناخ مناسب لإعادة تنظيم التفكير الإسرائيلي في الوضع القائم . إسرائيل التي جلبت يهود العالم إليها للحصول على الأمن لم تعد قادرة على تأمين هذا الأمن ، كما وفقدت جل دورها الوظيفي كمترأس متقدم للغرب في المنطقة وها هي الآن تفقد دورها الأخلاقي حتى في حماية اليهود .

الأمم المتحدة تعتمد بأغلبية ساحقة خمسة قرارات لصالح فلسطين

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بتاريخ ٢٦-١١-٢٠١٤ ، خمسة مشاريع قرارات تتعلق بفلسطين، بعد أن ناقشت بندي 'قضية فلسطين' و 'الحالة في الشرق الأوسط' .

وجاءت القرارات على النحو التالي:

١- القرار المعنون 'تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية' ، وكانت نتيجة التصويت عليه: ١٤٨ مع، و٦ ضد، و٨ امتناع.

٢- القرار المعنون 'القدس' ، وكانت نتيجة التصويت عليه: ١٤٤ مع، و٦ ضد، و١٠ امتناع.

٣- القرار المعنون 'البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين' ، وكانت نتيجة التصويت عليه: ١٤٧ مع، و٧ ضد، و٩ امتناع.

٤- القرار المعنون 'اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف' ، وكانت نتيجة التصويت عليه: ٩٤ مع، و٧ ضد، و٥٦ امتناع.

٥- القرار المعنون 'شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة' ، وكانت نتيجة التصويت عليه: ٩١ مع، و٧ ضد، و٥٩ امتناع.

وبعد التصويت ألقى مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور، كلمة شكر فيها الدول الأعضاء على مواقفها المبدئية وتصويتها لصالح القرارات الفلسطينية تأكيدا لتأييدها المطلق للقضية الفلسطينية.

وذكر أن دفاع المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة عن القانون الدولي هو مصدر تشجيع للشعب الفلسطيني ليواصل كفاحه ونضاله من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ومواصلة مسيرته لإنهاء الإحتلال وتحقيق إستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية وتحقيق حل الدولتين.

وأكد السفير منصور أهمية القرارات التي تعتمدها الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، مشيراً إلى أن ما يؤثر على مصداقية الأمم المتحدة، كما يدعي البعض، ليس اعتماد هذه القرارات، ولكن انعدام الإرادة السياسية اللازمة لإرغام إسرائيل على احترام هذه القرارات وتنفيذها.

الأمم المتحدة تعتمد قرار "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني"

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبأغلبية ساحقة، بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٤ قراراً بعنوان "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.»

وصوتت ١٦٥ دولة لصالح القرار، بينما عارضته ٦ دول (إسرائيل، والولايات المتحدة، وكندا، وبالاو، وميكرونيزيا، وجزر المارشال)، وامتنعت ٩ دول عن التصويت (استراليا، والكميرون، وهندوراس، وكيريباتي، وملاوي، وبنما، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وتونغا).

ويعيد القرار التأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، ويعترف بحقه في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية واتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال بناء المستوطنات وتشييد الجدار، التي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويطالب القرار إسرائيل بأن تتقيد تقيدا دقيقا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو اتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها وعن تعريضها للخطر، وأن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية للشعب الفلسطيني.

كما يطالب القرار إسرائيل بالكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة، بما في ذلك إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اليوم، وبتوافق الآراء قرارا بعنوان "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" ، ويحث القرار، في جملة أمور، الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية على أن تقدم، بأقصى ما يمكن من السرعة والسخاء، مساعدة اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية.

ويهيب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة والخدمات الملحة سعيا إلى تخفيف الحالة الإنسانية الصعبة التي يواجهها النساء والأطفال الفلسطينيون وأسرهم، والمساعدة بإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية المعنية وتطويرها، كما يحث الجهات المانحة الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات غير الحكومية على أن تقدم إلى الشعب الفلسطيني بأسرع ما يمكن مساعدة اقتصادية ومساعدة إنسانية عاجلتين، وبخاصة في قطاع غزة، للتصدي لأثر الأزمة الحالية.



الوضع القانوني للمسجد الأقصى المبارك

بقلم الدكتور حنا عيسى
امين عام الهيئة الاسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات



تمارس سلطات الاحتلال الاسرائيلية سياسة مدروسة تستهدف مدينة القدس المحتلة، وخاصة البلدة القديمة والمسجد الاقصى، وذلك على كافة الصعد السياسية والاثرية والتخطيطية والقانونية لتكون مدينة ذات طابع يهودي نموذج الهيكل مكان المسجد الاقصى، وقدس الاقداس مكان قبة الصخرة، وانتشار للمعابد اليهودية في ارجاء المدينة، وما حول القدس القديمة او ما يسمونه الحوض المقدس حاليا خاليا من المباني. علماُ أن القدس القديمة مسجلة رسمياً ضمن لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التي دعت جميع قراراتها «إسرائيل» للتوقف الفوري عن هذه الحفريات لمخالفتها القوانين الدولية، بما في ذلك الاتفاق الدولي الخاص بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢.

وتعتبر الحفريات المتواصلة اسفل البلدة القديمة من المدينة المحتلة واساسات المسجد المبارك من أخطر ممارسات كيان الاحتلال التهويدية لما يرافقها من عمليات سرقة للتاريخ وتزوير للآثار تضع من خلالها سلطات الاحتلال يدها على العديد من المعالم والاثار لتنسبها للتاريخ اليهودي في المدينة لتثبيت احقيتهم فيها. فسلطات الاحتلال واصلت حفرياتها الضخمة في موقع مدخل حي وادي حلوة، على بعد ١٠٠ متر جنوب المسجد الأقصى المبارك، على نحو ستة دونمات، وعمق نحو ٢٠ متراً غير آبهةً برفض المجتمع الدولي لمثل هذه الاجراءات وتناقضها مع القانون الدولي، الأمر الذي يبين أن دولة الاحتلال لا تتعامل مع البلدة القديمة كتراث عالمي كما هو، بل تحاول العودة بالزمن لرد الطابع الذين يدعون أنه كان سائداً قبل ثلاثة الآف عام، فنجدهم لا يولون أية اهمية لأية آثار لا تمت لهم بصلة وتثبت زيف ادعاءاتهم عن طريق التدمير أو الاهمال.

قانونيا المسجد الأقصى تنطبق عليه أحكام اتفاق لاهاي لعام ١٨٩٩، و١٩٠٧، وأحكام اتفاق جنيف الرابع ١٩٤٩، والبروتوكولات التابعة له، بصفته جزءاً من القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ومعاهدة لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة لعام ١٩٥٤، حيث نصت المادة ٢٧ (٤) من الملحق الرابع من اتفاق لاهاي ١٩٠٧، على وجوب أن تتخذ القوات العسكرية في حال حصارها «كل الوسائل لعدم المساس بالمباني المعدة للمعابد وللفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية». كما حظرت المادة ٢٢ من الاتفاق ذاته «ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب».

ونصت المادة ٥٦ من اتفاق لاهاي ١٩٥٤ على تحريم «حجز أو تخريب المنشآت المخصصة للعبادة... والمباني التاريخية». كما نصت المادة ٥٣ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ١٦ من البروتوكول الإضافي الثاني، لاتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، على «حظر ارتكاب أي أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعب».

وتفنيداً للادعاءات الاسرائيلية القائمة على ان المسجد الاقصى قائم فوق هيكلهم المزعوم، فالمسجد المبارك جاء تتويجاً لواقعة الاسراء والمعراج وسجل ضمن الوقائع المثبتة انه وحدة معمارية متكاملة يعود تاريخها للفترات الاسلامية المتقدمة، وبالتدقيق في موقعه المنحدر والحلول التي قدمت لتصميمه يلاحظ كيفية تعامل مصمميه مع الموقع المنحدر، حيث قرر بناء أساسات المبنى بالمقاطع الصخرية المنحدرة، وهو ما ينفي قيامه على اي مبنى سابق، ولحل مشكلة ربط البناء الرئيسي بالساحة، تم رفع المبنى وساحات المرافقة فوق تسوية وهي ما يعرف اليوم بالمصلى المرواني.

والمسجد الأقصى مر بتغيرات كثيرة جدا وجذرية وذلك بسبب الزلازل المتلاحقة التي ضربت القدس وادت الى تدميره جزئياً او معظم اجزاءه أربع مرات، إن هذه الدلائل التي قدمها علماء الآثار على مر العصور تنفي الرواية الاسرائيلية التي يزعمون بها وجود هيكل سليمان أسفله.

ودوليا، مجلس الأمن أصدر قرارات عدة، تؤكد إدانة وإبطال جميع ما قامت به إسرائيل من أعمال التهويد في القدس، بما في ذلك إبطال جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والديموغرافية التي اتخذتها حكومة إسرائيل، وتؤكد عدم شرعية الاحتلال، فضلاً عن مطالبتها إسرائيل بالجلاء عن القدس، كونها جزءاً من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. فإضافة إلى قراري مجلس الأمن الشهيرين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يضعان الأساس القانوني في تحديد أن إسرائيل قوة محتلة لقطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس ويطالبانها بالانسحاب.

و أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التي تؤكد وجوب احترام القدس من جانب قوات الاحتلال. منها على سبيل المثال، لا الحصر ٢٥٢ (١٩٦٨) و٢٦٧ (١٩٦٩) و٢٧١ (١٩٦٩) و٤٥٣ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) و٤٧٦ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠) و١٠٧٣ (١٩٩٦)، وكلها تؤكد أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي الفلسطينية من عدم جواز القيام بأي إجراء يكون من شأنه تغيير الوضع الجغرافي أو الديموغرافي أو القانوني لمدينة القدس المحتلة.

وبموجب معاهدة السلام الأردنية - المعروفة بـ «معاهدة وادي عربة» - ظل المسجد الأقصى تحت رعاية الحكومة الأردنية بصفتها الوصية على شرق القدس وخدمة المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية فيها. وتبعاً لذلك، فإنه ليس من حق السلطات الإسرائيلية تغيير أو تبديل أو ترميم أي جزء من المسجد الأقصى، الذي قامت السلطات الإسرائيلية بتحويل جزء منه إلى كنيس، وما زالت تواصل الحفريات بهدف إسقاط بنائه بالكامل، الأمر الذي يعد «جريمة حرب»، بموجب قواعد القانون الدولي. فقد نصت المادة ٦ فقرة ب، من ميثاق محكمة نورمبرغ على أن «الاعتداءات على الآثار والمباني التاريخية من دون سبب تعد جريمة حرب». كما أن معاهدة لاهاي ١٩٥٤، تلزم أي دولة احتلال بالحفاظ على الممتلكات الثقافية والدينية، وتعد الاعتداء عليها «جريمة حرب» أيضاً.

منا هنا واستنادا لما ذكر أهلاه، فإنه يتوجب على الأمة العربية والإسلامية بالحراك القانوني الدولي سواء عبر المنظمات الدولية أو القضائية أو حتى السياسية بمطالبة مجلس الأمن استناداً إلى قراراته السابقة بمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها المتواصلة على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة، حيث أنها لديها القدرة أن تحرك الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ هي تملك الغالبية فيها، كما وبقدرتها أن ترفع قضية في محكمة العدل الدولية عبر الدول التي نقضت إسرائيل معاهداتها الدولية معها، كون الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات تمثل خرقاً لـ «معاهدة وادي عربة»، وكون الاعتدءات الإسرائيلية تمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الامر الذي من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.

والسؤال الذي يجب ان يطرح، أين هو دور منظمة المؤتمر الإسلامي التي اقيمت في الأصل لحماية المسجد الأقصى من العبث اليهودي بعد محاولة حرقه في عام ١٩٦٩، والتي تضم أكثر من ٥٠ دولة في عضويتها، علما ان المنظمة بمقدرتها أن تجيش المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة، وتحرك العالم الغربي لحماية أعز ما تبقى من مقدساتها الإسلامية في القدس، قبل فقده.

الزعنون يثمن الجهود الأردنية لإعادة فتح أبواب المسجد الأقصى

ثمّن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون الموقف الحازم الذي اتخذه الأردن خاصة الجهود الكبيرة التي بذلها جلالة الملك عبد اللّه الثاني والتي أدت إلى إعادة فتح أبواب المسجد الأقصى ووقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الحرم القدسي الشريف.

وقال في تصريح صحفي: إن الموقف الشجاع يدعم ويساند الشعب الفلسطيني وقيادته للتصدي لمحاولات الاحتلال تهويد المسجد الأقصى وفرض سيطرتها عليه.

وأشاد بموقف الحكومة الأردنية التي كثفت من جهودها الدبلوماسية والسياسية للضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها ضد المسجد الأقصى.

كما أشاد بموقف مجلس النواب ورئيسه عاطف الطراونة الرافض لكل ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وفي القدس خاصة مؤكدا استمرار التنسيق والتشاور الدائمين بين المجلس الوطني الفلسطيني ومجلس النواب الأردني.

عيد (حانوكاه) الأنوار

وقف شامير متشدقاً قبل أيام ×وهو يحمل شعلة سلمها له أحد الفنانين قائلاً: (ليعلم العالم أننا لم نغتصب الأرض كما يقولون بل أن مراسم الاحتفال بهذا العيد تذكرنا بالانتصار العظيم للهشمونيين المكابيين على أعدائهم وعلة مدى ارتباطنا بأرض الآباء والأجداد وأورشليم).

فمن هم المكابيون وما هو أصل هذا العيد ..؟

هم أسرة الحسمونيين من حسمون وهو من سبط لاوي ومن عشيرة هارون المتولين خدمة الهيكل، وقد لقب يهوذا حفيد حسمون هذا "مكابيوس" أي "مضرب" ثم اسما لجميع الأسرة وأخيراً لكل الحزب الذي تكون لمحاربة السلوقيين عن طريق حرب العصابات والتمرد والعصيان المدني.

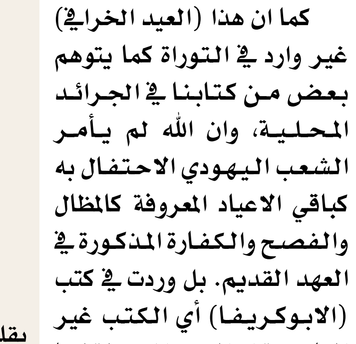
وكان انطيوخوس ابيفانس (١٧٥- ١٦٤ ق.م) كان قد أمر كل شعوب ممالكه بالدخول في الديانة اليونانية (الوثنية) وأبطل الذبيحة اليومية في هيكل أورشليم ونسخ كل طاعة للدين اليهودي ونجس الهيكل وأهلك كل من يخالف هذا الأمر.

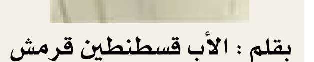
وقد نجا متاثياس الكاهن (الاشموني) وأبناؤه الخمسة وهم: يوحنا وسمعان ويهوذا والعازر ويوناتان وفروا إلى منطقة "الجولان" عام (١٦٨ ق.م) وهناك اتحدوا مع بعض اليهود المتعصبين وقادوا حرب عصابات ضد السلوقيين. ومات متياس عام (١٦٦ ق.م) فخلفه أبنه يهوذا الذي نجح في معاركه في منطقة القدس وطهر الهيكل ثلاث سنين بعد تدنيسه عام (١٦١ ق.م) وأعاد تكريسه. وأمر يهوذا المكابي الاحتفال في هذا العيد وسماه عيد الأنوار (حانوكاه) على أن يعيد له مدة ثمانية أيام في الخامس والعشرين من شهر كسلو (العبري) بين تشرين الثاني وكانون الأول على أن توقد فيه المصابيح (ذكرى انتصارهم). غير أن يهوذا قتل بعد ذلك بقليل فاستأنف الحرب بعده اخواه يوناثان الذي قتل عام (١٤٣ ق.م) وسمعان الذي قتل عام (١٣٥ ق.م) والذي حصل على نوع من الاستقلال السياسي مدة سبع سنين.

وبعد مقتل سمعان تولى الكهنوت ابنة هركانوس (١٣٥– ١٠٥ ق.م) وبعده تولى أبنه اريستوبولس الأول (١٠٥– ١٠٤ ق.م) وشقيقة اسكندر جانيوس (١٠٤ -٧٨ ق.م) وتولت بعده أرملته الكسندره (٧٨ – ٦٩ ق.م) وبعد موتها تنازع ولداها اريستوبولس الثاني وهركانوس الثاني وحدثت بينهما حرب أهلية فتداخل الرومانيون فصلاً للنزاع فتغلب القائد بمبيوس على اريستوبولس (٦٩- ٦٣ ق.م) وعزله وجعل أخاه هركانوس الثاني في وظيفة الكاهن الاعظم واقامه الأمير تحت حماية الرومانيين.

وخلف هركانوس انتيجيونس بن اريستوبولس (٤٠ – ٣٧ ق.م) فكان آخر السلالة الحسمونية وانتقلت السلطة إلى هيرودوس الكبير.

هذه هي قصة عصابة العائلة الهشمونية (المكابية) التي يتبجح بها اليهود وشاميرهم صباح مساء.




بقلم : الأب قسطنطين قرمش

كما ان هذا (العيد الخرافي) غير وارد في التوراة كما يتوهم بعض من كتابنا في الجرائد المحلية، وان الله لم يأمر الشعب اليهودي الاحتفال به كباقي الاعياد المعروفة كالمظال والفصح والكفارة المذكورة في العهد القديم. بل وردت في كتب (الابوكريفا) أي الكتب غير القانونية او الكتب المنحولة كما ذكر يوسيفوس المؤرخ اليهودي بعضا من اسماء المكابيين كرؤساء كهنة ولكنه لم يذكر موضوع العيد.

فإذا صح هذا فهل مقتل عائلة واحدة من الاشمونيين المكابيين وتدنيس الهيكل يحتاج إلى كل هذه الاحتفالات والذكريات والتطبيل والتزمير حتى بين يهود روسيا.

أما آلاف الشهداء من الفلسطينيين والعرب وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ومحاولة هدمها وتشريد مليون ونصف منذ عام ١٩٤٨، من أصحاب الأراضي والممتلكات وسجن الآلاف وتعذبيهم الا يحتاج إلى كلمة حق من زعماء هذا العالم العجيب لعلها تكون عزاء وبلسماً لهؤلاء المستضعفين.

(ثورة) المكابيين السبعة هل تستحق كل هذا الكرنفال العالمي وإبرازه، اما ثورة أطفال الحجارة المقدسة في سنتهم الخامسة على قوى الظلم والبطش والاستبداد والقهر والطرد والعذاب الا تستحق من المجتمع الدولي والإنساني المساندة والدعم لتصحيح الأوضاع واحقاق الحق الشرعي لعلهم يتمتعون بإنسانيتهم التي خلقوا من أجلها بصفتهم أعضاء في المجتمع الدولي لا ان يعتم عليهم لا بل يدعون (ارهابيين) وتنكر عليهم هويتهم.

انها مفارقات غريبة وعجيبة ان تتصرف قوى البغي والعدوان مع هذا الشعب الأبي بهذا الأسلوب الجاهلي والهمجي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين.

إننا نؤمن ان الله لا يغفر مطلقاً لمصاصي دماء الشعوب البريئة من زعماء العالم الذين يدعون الحرية والعدل والمساواة والحق لجميع الشعوب، وان الله سيكيل لهم بالكيل الذي يكيلون به مهزوزا ومنبودا.

وان غدا لناظره قريب إن شاء الله.

ملاحظة: نشر هذا المقال في ١٩٩١/١٢/١٩ في جريدة الدستور الأردنية، وكان من المفيد إعادة نشره هذه الأيام في ظل ادعاءات إسرائيل التي لا تستند إلى أية أدلة.

القدس قدسنا .. ولن تكون إلاّ لنا

بقلم: تيسير نصر الله/ عضو المجلس الوطني الفلسطيني

القدس هي الإسم الحركي لفلسطين، ودرة تاجها، وحاملة إسم انتفاضتها، ومهجة الروح بالنسبة للفلسطينيين، ترخص دماؤهم لأجلها، وتتعزز وحدتهم دفاعاً عنها، وهي بالنسبة للعرب والمسلمين مسرى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، بها المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرّفة وكنيسة القيامة، ترنو إليها أفئدتهم، ويحترقون شوقاً لزيارتها، لم يتخلوا عنها يوماً، حملت لجانهم وصناديقهم ومؤتمراتهم إسمها، وهي بالتالي مفتاح السلام والحرب، ومرتكز الاستقرار وهدير العاصفة.

المعركة على القدس بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي مفتوحة على كل الجبهات والأصعدة، بدءاً من سن القوانين العنصرية والتي كان آخرها قانون « أساس قومية الدولة» أو ما يسمى بيهودية الدولة، وسحب الهويات من المقدسيين، وقانون ملاحقة المرابطين والمرابطات في المسجد الاقصى، ومنع المصلين من الوصول اليها، وهدم منازل وممتلكات المواطنين المقدسيين، وإحاطتها بالمستوطنات من كل الجهات، وما تقوم به من حفريات تحت المسجد الأقصى ومحيطه والبلدات القريبة منه وبناء أنفاق أسفله، وفي الآونة الأخيرة تعمل سلطات الاحتلال بشكل محموم من أجل فرض سياسة تقسيم المسجد الأقصى بعد نجاحها في تطبيق المخطط الزماني والمكاني على الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل قبل عشرين عاماً، حيث قامت بتقسيم الحرم إلى قسمين: قسم لليهود، وقسم للفلسطينيين، والتحكم برفع الأذان، ودخول وخروج المصلين المسلمين في أوقات محددة.

ان سلطات الاحتلال تسعى إلى فرض سيادة مطلقة على المسجد الأقصى عبر التحكم بأعداد الداخلين إليه واعمارهم وتفتيشهم بشكل مذل، ووضع البوابات الإلكترونية على مداخله، وتعمل جاهدة من أجل فرض سياسة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وما تقوم به من إجراءات تعسفية كالاعتقال والإبعاد والقتل والتضييق على رواد الأقصى وموظفيه، تهدف من وراء ذلك إلى تهويد كامل للأقصى والاستيلاء عليه.

إنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتخذ من حائط البراق ذريعة لتنفيذ مخططاتها الاحتلالية، رغم أن البلدة القديمة تقع في القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، وبالتالي هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى مدار سنوات الاحتلال سعت إسرائيل إلى حفر الأنفاق وزرع البؤر تحت المسجد الأقصى وبناء كنس ومقرات شرطة ومتاحف، وأنفاق مفتوحة ومغلقة، مما أدى إلى كثير من الانهيارات والتصدعات في حرم المسجد الأقصى.

مراحل التقسيم الزماني والمكاني

يتفرّع مشروع التقسيم إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى هي التقسيم الزماني: والتي تقضي باقتسام ساعات وأيام الاسبوع والسنة بين اليهود والمسلمين، فيكون لليهود أيام خاصة لهم وحدهم داخل الأقصى، حيث كثّف الحاخامات اليهود وقادة الأحزاب الإسرائيلية وأفراد متطرفون زياراتهم الاستفزازية بشكل شبه يومي للمسجد الأقصى. أما المرحلة الثانية فهي التقسيم المكاني: وتهدف هذه المرحلة لاقتطاع مساحات خاصة باليهود داخل المسجد الأقصى، من خلال إيجاد مسار خاص لهم داخل الأقصى تمهيدا لاقتطاع مساحات تصبح أشبه بكنيس توراتي داخل الأقصى، وعلى صعيد التقسيم المكاني، تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ اجراءات مشددة لمنع انتشار المسلمين داخل ساحات المسجد الأقصى واقتصار تواجدهم فقط على المباني، وهي خطوة لتقييد تواجد المسلمين داخل ساحات الأقصى، وحصرهم في أماكن محدودة.

مشروع يهودية الدولة

صوتت الحكومة الإسرائيلية في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على دعم « قانون اساس القومية »، باعتبار إسرائيل الوطن القومي لليهود حسب إدعائهم، وهذا يعني أن حق تقرير المصير وحق العودة مقصورين على اليهود فقط دون سواهم، الأمر الذي يهدد مصير السكان الفلسطينيين الأصليين واقتلاعهم من أرضهم وبيوتهم، ويقطع الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين لقراهم ومدنهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨.

وعلى صعيد آخر تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي العمل على فرض سياسة الأمر الواقع التي بدأتها منذ عقود في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ضد الفلسطينيين، وفي الضفة الفلسطينية المحتلة، من حيث مصادرة الأراضي، والتهويد، والابعاد، والحرمان من الحقوق المدنية والوطنية، وسياسة التميز والإقصاء ضد العرب، وستصبح هذه السياسة محمية بموجب «القانون» لأنه سيتم تعطيل ما يسمى ب «المحكمة الدستورية» التي يلجأ إليها الفلسطينيون لرفع « الظلم» عنهم في حال تم تطبيق قانون « يهودية الدولة ».

إنّ هذا القانون سيشكل قاعدة قوية لاجهاض أي حل يتضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم، بل أنه سيوفر كافة التسهيلات لهجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها مع ضمان كافة الحقوق المدنية والسياسية لهم. كما أن حق تقرير المصير سيكون لليهود فقط بموجب هذا القانون، بمعنى أن "الأقليات" الأخرى والتي لا تملك مثل هذا الحق ستجد نفسها أمام خيارين: إما المكوث والعيش كمواطنين من الدرجة الثانية وإما الرحيل .

إنّ إفشال هذه السياسة العنصرية والفاشية والقوانين التي تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرضها بالقوة، يستوجب وحدة الصف الفلسطيني في مواجهتها، وتكثيف الفعاليات الوطنية في القدس، ومواصلة الهجوم الدبلوماسي الذي تقوم به القيادة الفلسطينية لنيل اعتراف دول العالم بدولة فلسطين، ولا بد لنا أن نسجل هنا بكل افتخار واعتزاز وقفة أهل القدس دفاعاً عن مدينتهم وأقصاهم، والتحية كل التحية للمرابطين والمرابطات من أبناء شعبنا الذين يحمون بأجسادهم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، كما نتوجه بالتحية لكل زوار القدس وفلسطين من أمة العرب والمسلمين للتأكيد على عروبتها، ووقوفاً إلى جانب أهلها، ودعماً لصمودهم، فالقدس لنا ولن تكون إلاّ لنا.

المجلس طالب الاتحادات البرلمانية الدولية والأوروبية

اتخاذ إجراءات رادعة ضد الكنيست الإسرائيلي

أكد المجلس الوطني الفلسطيني مجددا أن القدس هي قلب المشروع الوطني الفلسطيني وان ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي فيها من إرهاب واستيطان وتهويد وقمع واعتقال وقتل لن يمس من صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بالقدس عاصمة لدولته المستقلة، والدفاع عن أرضه ومقدساته بكل أشكال النضال مؤكدا أن ذلك يعتبر اعتداء على الحق الفلسطيني، ومن حق شعبنا أن يرد هذا الاعتداء.

وأدان المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩، طرح الكنيست الإسرائيلي لمشروع قانون تقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا وفرض السيادة الإسرائيلية عليه وذلك في دورته الشتوية التي بدأت ، مشددا على أن تلك المحاولة لتغيير الوضع الراهن للمسجد الأقصى بالسماح بصلاة اليهود فيه، وتخصيص مكان ومواعيد محددة لصلواتهم وأداء شعائرهم الدينية، باطلة ولا يترتب عليها أي اثر قانوني ولا يمكن لها أن تغير من الوضع القانوني لمدينة القدس باعتبارها مدينة محتلة.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني في رسالة عاجلة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الأخرى إدانة هذه الانتهاكات واتخاذ إجراءات عملية وعاجلة ورادعة ضد الكنيست الإسرائيلي الذي يشرِّع للاحتلال بما يخل بالتزاماته وفق ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي، لأن الشرعية الوحيدة التي يستند إليها مشروع القانون، هي شرعية فرض الأمر الواقع بالقوة الغاشمة.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تلك الرسائل أن مشروع القانون ينتهك معاهدة لاهاي١٩٠٧ ومعاهدة جنيف الرابعة ١٩٤٩ التي تكفل حماية الأماكن الثقافية وأماكن العبادة في زمن الحرب والاحتلال الأجنبي، وينتهك أيضا قرارات مجلس الأمن الدولي التي اعتبرت مدينة القدس محتلة، لا يحق للكنيست الإسرائيلي أن يسن القوانين للاحتلال وأن يطبقها عليها.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في رسائله العاجلة إلى الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية المتوسطية والجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط والجمعية البرلمانية الآسيوية واتحاد البرلمانات الإسلامية والاتحاد البرلماني العربي تحمل مسؤولياتها والكف عن الصمت على ممارسات الكنيست الإسرائيلي، وممارسة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي واتخاذ إجراءات رادعة ضده، مؤكدا لهم أن شعبنا الفلسطيني لن يقف صامتا أمام تلك الاعتداءات والإرهاب ضد الأرض والشعب والمقدسات.

المجلس الوطني الفلسطيني:

جريمة إحراق المسجد الأقصى مازالت مستمرة وعلى الجميع تحمل مسؤولياته



أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن ما يجري في قطاع غزة من عدوان وما يجري في مدينة القدس والمسجد الأقصى هذه الأيام هو امتداد لجريمة إحراق المسجد الأقصى قبل ٤٥ عاما، وان هذه الجريمة ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢١، بمناسبة مرور ٤٥ عاما على إحراق المسجد الأقصى من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، إن الاحتلال الإسرائيلي ما يزال ماضياً في مسلسل حرق حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته من خلال ما يقوم به من محاولات لتقسيم المسجد الأقصى المبارك وتهويد لمدينة القدس في ظل صمت عربي وإسلامي .

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن ما يجري في غزة من إبادة ومجازر وتدمير بفعل العدوان الإرهابي الإسرائيلي لا يمكن فصله أبدا عما يقوم به الاحتلال من إجراءات عنصرية وتهويدية في عاصمة دولة فلسطين ومقدساتها، فالحرب العدوانية الإسرائيلية متواصلة، والشعب الفلسطيني موحد في مواجهتها .

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني ترجمة الأقوال إلى أفعال ونجدة المسجد الأقصى ومدينة القدس مما تتعرض له من سرقة لمقدساتها وأرضها وهدم لبيوت ساكنيها، مشددا على ضرورة الخروج من مربع الإدانات والاستنكارات إلى مربع الفعل والعمل، داعيا الجميع والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكل الجهات واللجان والمنظمات ذات العلاقة إلى تحمل مسؤولياتها دون تلكؤ، ومساعدة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن عاصمته ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.



المجلس الوطني الفلسطيني

إرهاب الاحتلال في القدس ترجمة لسياسات نتنياهو وصمت المجتمع الدولي

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن اللجوء والظلم والإرهاب والاعتداء على شعبنا الفلسطيني منذ ما يزيد على ٩٧ عاما كان نتيجة طبيعية لجريمة تطهير عرقي ولجريمة ضد الإنسانية تمثلت بوعد بلفور الاستعماري، ونتيجة لاستمرار صمت المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره بتاريخ ٢٠١٤/١١/١، بمناسبة مرور ٩٧ عاما على وعد بلفور البريطاني المشؤوم أن شعبنا قاوم ذلك الوعد وقدم الشهداء، وهو مستمر في نضاله وتصديه لكل الإرهاب الإسرائيلي الممارس عليه، وأنه لا سلام في المنطقة دون الحصول على كامل حقوقنا وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا قد ملَّ من الوعود التي لم تنفذ، ومن بيانات الشجب والاستنكار والإدانة والإعراب عن القلق، مطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي،داعيا الحكومة البريطانية خاصة لتنفيذ قرار مجلس العموم البريطاني الاعتراف بالدولة الفلسطينية لإنصاف شعبنا الذي ظلمته حكومات بريطانية سابقة بإعطائها ذلك الوعد غير القانوني.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على إن إرهاب الاحتلال ومستوطنيه الذي يتصاعد الآن في القدس خاصة، وحملات الإرهاب والترويع التي أطلقها إرهابيون إسرائيليون لاقتحام جماعي للمسجد الأقصى بمشاركة قوات الاحتلال بعد جريمة إغلاقها لأبوابه، جاء ترجمة لسياسات ولخطاب نتنياهو الأخير أمام الكنيست الذي لم يستطع خلاله إخفاء التطرف والعنصرية التي يتصف بهما، وجاء أيضا نتيجة للصمت الإسلامي، والصمت المخجل للدول الكبرى التي تقود العالم.

وثمَّن المجلس الوطني الفلسطيني صحوة برلمانات أوروبية واعترافها بالدولة الفلسطينية، مثمناً قرار السويد الاعتراف بدولة فلسطين، داعيا البرلمانات والدول الأخرى التي لم تعترف بعد لاتخاذ قرارها، وعدم الالتفات إلى الأكاذيب الإسرائيلية المضللة، بعد أن ثبت للعالم بأكمله تطرف الحكومة الإسرائيلية وجرائم المستوطنين وتحديها للقانون الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا التي كانت تحتل فلسطين، وكان من واجباتها حماية الشعب والأرض الواقعين تحت احتلالها، أعطت وعدا من قبل وزير خارجيتها آنذاك آرثر جيمس بلفور في حكومة ديفيد لويد جورج في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧م إلى اللورد روتشيلد، أحد زعماء الحركة الصهيونية العالمية، والذي استطاع إقناع بريطانيا بقدرة حركته -التي تأسست في أوروبا- على تحقيق أهدافها، والحفاظ على مصالحها في المنطقة، مقابل إعطاء اليهود وعدا بإنشاء وطن قومي لهم على ارض فلسطين المحتلة من قبل بريطانيا آنذاك.

الاجراءات الصهيونية لتهويد القدس والمسجد الأقصى

إعداد: غيداء تفكجي
مكتب المجلس الوطني الفلسطيني



تتمتع القدس دون غيرها من المدن عبر التاريخ بمنزلة ومكانة رفيعة مستمدة ذلك من تلاقي الأبعاد الزمانية والمكانية والروحية فوق أرضها المقدسة ضاربة جذورها منذ الأزل وتحمل اسمها الكنعاني وهي ملتقى الاتصال والتواصل بين القارات وهي مهد الرسالات السماوية ولب صراعنا مع الكيان الصهيوني الغاصب وجوهره، ومنذ أن كانت القدس وهي تشغل اهتمام العالمين الإسلامي والمسيحي وتشهد موجات الغازين وتشمخ بانتصارات المحررين .

وقد زاد الاهتمام بالمدينة مع الاحتلال الصهيوني الأخير لفلسطين بمساعدة القوى الاستعمارية التي أنشأت هذا الكيان واعترفت به كدولة على الأراضي الفلسطينية في ١٥ أيار عام ١٩٤٨ ليبدأ الصراع العربي الصهيوني صراعا مازال محتدما وعلى كافة المستويات ويزيده شدة الممارسات الفاشية الصهيونية المتلاحقة والتي يبلغ أوجها اليوم بالحفريات والإجراءات التي تهدد القدس ومسجدها الأقصى وشطب وتشويه كل ما هو ليس يهوديا وتدمير الآثار التي مرت عليها القرون انطلاقا من تصريحات هيرتزل عبر إقامة المشاريع التهويدية والاستيطانية بالمدينة المقدسة مستغلة انشغال المجتمع الدولي بتداعيات الربيع العربي والمخاض التي تمرر بها المنطقة والتحديات التي تواجه الشعوب العربية والإسلامية بتصعيد وتيرة اقتحامات المستوطنين وجيش الدفاع الصهيوني للباحات المسجد الأقصى وإقرار مشاريع وقوانين بالكنيست الصهيوني لتكريس السيادة الصهيونية على ساحات الحرم وتمهيد لبناء الهيكل المزعوم مستغلين الأوضاع الإقليمية الغير مستقرة وقابلة للتغير.

ومن هنا نجدهم يسارعون لفرض حقائق ميدانية لفرض السيادة على الحرم القدسي الشريف والسيطرة على كامل المدينة المحتلة وحسم ملف القدس والمسجد الأقصى وتصفية القضية الفلسطينية فالكيان الصهيوني دائما تكون لديه المخططات الجاهزة لأنهم يروا في المسجد الأقصى «هيكل سليمان»ويعتقد انه مكان المسجد وليس الكيان بعيدا على ما يحدث في المنطقة من صرعات عرقية وطائفية ودينية وقبليه إلى جانب محاربة تنظيم داعش لخلق شعورا لصرف النظر عما يحدث ويدور من تطورات درامية في المدينة المقدسة. فرئيس وزراء السابق شارون قد تحدث مرة في احد الحوارات الصحفية قائلا «اخشى ان يظهر صلاح الدين جديدا في العالم العربي والاسلامي فان الصحيفة التي كانت تجري الحوار معه قد ردت عليه قائلة «ولكن العالميين العربي والاسلامي في حالة صعبة من التمزق و الانحلال فاذا بتعليقه العميق قد تضمن قوله في مثل «هذا المشهد العربي والاسلامي ظهر صلاح الدين وتحسبا لهذا الوضع تسرع اجراءاتها لتهويد القدس وهدم المسجد الاقصى عبر ثلاث محاور رئيسية.

المحور الاول مدينة انفاق متكاملة

للصلاة في معابد اسفل المسجد الاقصى منذ اللحظة الاولى لاحتلال مدينة القدس قامت قوات الاحتلال الصهيونية بسلسلة من الإجراءات الهدف منها احكام قبضتها وسيطرتها على المدينة وتهويدها وهذه الاجراءات مستمرة الى الان دون توقف فقد قام حاخام الجيش الصهيوني شلومو جورين عام ١٩٦٧م بالوقوف قريبا من حائط المبكى واقام الصلاة فيه معلنا ان القدس هي لليهود ولن يتراجعوا عنها ابدا واخر الاختراعات التي طفت على الساحة بشكل لافت هي ان الكيان يسعى جاهدا من خلال حفرياته القضاء على التراثين الاسلامي والمسيحي وتدمير المقدسات وطمس كل ما هو عربي واسلامي وصبغها بالصيغة العبرية حيث تجلى ذلك بالعديد من الخطوات التي اتخذتها سلطات الاحتلال فقامت بالعديد من الحفريات حول المسجد الاقصى المبارك وتحته للبحث عن اسطورة الهيكل المزعوم مدعية انه موجود في منطقة المسجد الاقصى المبارك والاحتلال منذ مطلع عام ٢٠٠٧م قام بتكثيف حفرياته اسفل وفي محيط المسجد الاقصى اذا قام بهدم السور الخشبي وغرفتين قرب حائط البراق «المبكى» بعد الكشف عن وجود نفق جديد يجري حفره أسفل الحرم القدسي.

هذه الحفريات تزامنت مع تشديد اجراءات منع الفلسطينيين بمن فيهم سكان القدس المحتلة من الصلاة في الحرم القدسي ان ما تقوم به سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة بالقوة، هو الأمر الواقع الذي يفرض نفسه على الارض فقد كشفت مؤسسة الاقصى للوقف والتراث ان سلطات الكيان الصهيوني يضع اللمسات الاخيرة لافتتاح الانفاق والقاعات الواسعة اسفل منطقة باب المطهر على بعد ٢٠ مترا عن الحدود الغربية للمسجد الاقصى وذلك بعد عمليات الحفر والتفريغ الترابية والتغيرات الواسعة في المواقع استمرت لعشر سنوات وقالت مؤسسة الاقصى الناشطة في الدفاع عن المقدسات الاسلامية بالأراضي الفلسطينية المحتلة ان عشرات العمال يقومون بأعمال شبه ختاميه في اطراف الموقع اسفل الوقف الاسلامي المعروف بوقف حمام العين نهاية شارع الواد في البلدة القديمة بالقدس المحتلة .

وليس بعيدا من حائط البراق واشارة المؤسسة الى ان الاحتلال يخطط قريبا لافتتاح الموقع الذي يتضمن اتفاقا وقاعات واسعة استمرت عمليات الحفر فيها لأكثر من عشر سنوات من السرية وتحويله الى موقع تهويدي تحت اسم خلف جدارنا وان من يقوم بهذه المشاريع ما يسمى صندوق الحفاظ على ارث المبكى وهي شركة حكومية تابعة مباشرة لمكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالإضافة الى ما يسمى سلطة الاثار الاسرائيلية وان من بادر ومول هذا المشروع هو جمعية عطيرتكوهينم الاستيطانية كما أكدت المؤسسة ان كل الموجودات الاثرية في الموقع هي موجودات اسلامية عريقة وابنية مقوسة وقناطر من فترات اسلامية متعاقبة خاصة فب الفترة المملوكية لكن الاحتلال الصهيوني يخطط لطمس وتزييف حقيقة هذه المعالم ويدعى انها من تاريخ الهيكل المزعوم وان اهم حدث في عام ٢٠١٤م هو اعلان الكيان الصهيوني بطريقة صحيحة ومدوية عن نيتهم لإقامة الهيكل اليهودي مكان المسجد الاقصى وهو ما تم اعلان بوضوح عند افتتاحهم كنيس الحزاب بالقدس عبر الإشارة إلى النبؤة اليهودية بإقامة الهيكل مكان المسجد الاقصى وسيحدث عقب اقامة كنيس الخراب والخطير في الامر ان تلك الخطوات الصهيونية تتضمن تجهيزات قتالية لتنفيذ مخطط الاستيلاء على المسجد الاقصى بالقوة دون توقفهم عن مواصلة استخدام وسائل عديدة مازالوا يستكملون بواسطتها ما بدأوه خطوة خطوة ضد الاقصى منذ اكثر من اربعين عاما بمجرد احتلالهم للمدينة المقدسة ومازالوا يقومون بالتطوير اساليبهم لوضع اللمسات الشبه نهائية عليه.

ويؤدي الصهاينة الصلاة تحت ارض المسجد الاقصى في ثلاث معابد اوكنيس وأهمها كنيس مقابل «قدس الاقداس»وهو يحمل هذا الاسم باعتباره موجودا بالقرب من اسفل قبة الصخرة التي يعتبرون انها كانت حسب زعمهم موقع «قدس الاقداس» بالهيكل اليهودي وكنيس «قنطرة ويليسون» تحت المدرسة التنكزية نفسه وهذه المدرسة جزء من المسجد الاقصى التي تتميز بان لها بابا من ناحية الحائط البراق من خارج المسجد ولها في الطابق الاعلى باب يؤدي إلى المسجد الأقصى.

اضافة الى ذلك فان مؤسسة الاقصى قد اشارت الى ان الصهاينة قد حاولوا ما تحت ارض المسجد الاقصى الى مدينة سياحية يتم التجول فيها كما انه يوجد مدينة اخرى يستخدم طريقة «الصوت والضوء» عبر النفق تم افتتاحه في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥م تحت الاقصى يسمى «نفق قافلة الاجيال العبرية» حيث تم تصميم محتوياته على درجة عالية من الفن والابهار قام بها المصمم اليهودي صاحب تصميمات عالمية باستخدام الزجاج بطريقة فنية مع استخدام الإضاءة والدخان وبالطبع الموسيقى وصوت الراوي الذي يحكي تاريخ ما يسمونه بالأمة اليهودي منذ بداية مرحلة يسمونها الاباء والاسباط ثم مرحلة الملوك التي يحكون عبرها عن الدولة التي اسسها سيدنا داود وسيدنا سليمان.

المحور الثاني الاستيطان حملة مسعورة

لاغتصاب ما تبقى من المدينة المقدسة شكل الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في فرض سيطرتها السياسية بالتدريج على فلسطين منذ اواخر القرن التاسع عشر ولقد كانت حدود الاستيطان اضافة للقوة المسلحة تقرر الى حد ما الحدود السياسية المقترحة للكيان الصهيوني ويقول موشيه سنيه رئيس قيادة الهاجاناة في عام ١٩٤٣م الاستيطان ليس هدفا في حد ذاته فحسب بل ايضا وسيلة الاستيلاء السياسي على فلسطين ولذلك يجب ان نسعى في ان واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلد فلسطين او بالقرب منها او حولها وعليه فان بناء شبكة من المستوطنات في الاراضي الفلسطينية وفي القدس على وجه الخصوص تغير ورقة لها وزنها في حالة التسوية السلمية وخير مثال مستوطنة باميت في مفاوضات كامب ديفيد مع مصر وخطة الانفصال من الجانب الصهيوني الخاص بقطاع غزة التي هدمت جميع مستوطناته بهدف انهاء النزاع الفلسطيني الصهيوني وبحيث يكون لكل مستوطنه معنى عندما يحين الوقت.

وفي ظل غياب المجتمع الدولي والمجتمع الاقليمي «الدول العربية» وعجزها عن محاسبة الكيان على جرائمه واصلت حكومة نتنياهو اقرار المزيد من مخططات الاستيطانية حيث صادقت على ما يسمى اللجنة المحلية للتخطيط والبناء لبلدية الاحتلال في مدينة القدس على ٧٨ وحدة استيطانية حيث سيتم بناء ٥٠ وحدة استيطانية في مستوطنة جبل ابو غنيم جنوب القدس و٢٨ وحدة استيطانية في مستوطنة رموت شمال القدس وصادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الإسرائيلية مؤخرا على ايداع مخطط لبناء مئات الوحدات السكنية في مستوطنة لارمات شلومو شمالي القدس المحتلة.

وكشف المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان تصعيدا استيطانيا غير مسبوق شنته الحكومة الصهيونية على الاراضي الفلسطينية والذي تزامن مع زيادة ميزانية الاستيطان الى ٢٤٪ حيث اقرت عدة مخططات استيطانية وبشكل غير مسبوق أخطرها لجنة التشريعات الوزارية المصادقة على اقتراح قانون قدمه حزب المستوطنين «البيت اليهودي» يقضي بنفاذ وتفعيل القوانين التي شرعها الكنيست على الضفة الغربية المحتلة «قانون المعايير»اي فرض القانون الاسرائيلي على منطقة المحتلة مما يعني ضمها بهذا الشكل وبداية تحويل جزء كبير من الاراضي الضفة الغربية المحتلة لتكون تحت السيطرة الصهيونية مثلما هو حاصل في شرقي القدس وهضبة الجولان.

وشهد عام ٢٠١٤م حملة استيطانية مسعورة على الاراضي الفلسطينية وممتلكاته وتم الكشف عن مخطط خطير «خطة درج» وهو مخطط ضخم لشق عشرات الطرق الالتفافية لمستوطنات الضفة الغربية تمتد على طول ٣٠٠كيلومتر وتصادر عشرات الالاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية وتوطيد سيطرتها على مناطق واسعة في الضفة ومنطقة القدس ويتطلب شق الشوارع مصادرة ٢٥ الف دونم تمتد من اقصى الشمال الضفة الى وسط وجنوب والقدس، وقرار حكومة الاحتلال ايضا بمصادرة ١٣ الف دونم من اراضي قرية بيت كسا و٦٦دونم من اراضي قرية الشيخ سعد ومصادرة ٣٥دونم في بيت حنينا والمصادقة على بناء ٢٠٠ وحدة استيطانية في القدس وتحويل ١٤الاف دونم كأراضي دولة في منطقة غوش عتيصون العامة عنوة على اراضي الفلسطينية في بيت لحم والاصرار على تنفيذ هذا القرار لتحويل المؤسسة التعليمية الموجودة في بؤرة «جفاعوت» التي تقطنها عشر عائلات فقط الى مدينة يبلغ تعدادها الالاف خارج الخط الاخضر، واخطار صادر عما يسمى قائد جيش الاحتلال الاسرائيلي بوضع اليد على اراضي تقع في جبل ابوسودا وفريديس ووادي العروب لأغراض امنية مستعجلة في محافظة الخليل كما وصلت حكومة نتنياهو تصريحاتها العلنية بانها لن توقف البناء الاستيطاني وتحديدا منطقة القدس حيث جدد وزير الخارجية الصهيوني افيقدورلبيرمان رفض الكيان وقف اي بناء استيطاني في مدينة القدس الشرقية المحتلة واعلن رئيس حكومة بنيامين نتنياهو عن نيته تسريع سن قانون «القومية» ويعتبر اعلانه بمثابة دعم لوزراء اليمين ولرئيس الائتلاف زئيف الكين صاحب القانون «يهودية الدولة» التي يعرف اسرائيل كدولة قومية «للشعب اليهودي» وعدم اعتبار اللغة العربية لغة رسمية وانما منحها «مكانة خاصة» وتشجيع الاستيطان وعدم التعهد بتنفيذ اعمال بناء للعرب وان الشريعة اليهودية هي مصدر للقوانين وللمحاكم.

المحور الثالث الجيش المدني استعداد للحرب الدينية

قامت حكومة الاحتلال الصهيوني بتسليح مواطنيها وانشاء جيش مدني لمواجهة ما وصفه بالتدهور الأمني في القدس المحتلة وفي خطوة اعتبرها المراقبون بمثابة اعلان حرب دينية من جانب الكيان التي لم يكفيها «حرس الحدود» والاجهزة الامنية المختلفة وشركات الحراسة الخاصة «وعناصر الامن» مايسمى «الحرس المدني» الذي انضم له٣٠٠صهيوني، فقد قرر وزير الأمن الداخلي «ايسحاقاهرونفيش» تسليح الجمهور الصهيوني لمواجهة ماوصفه التدهور الامني في مدينة القدس بالتحديد اسرائيل بوجه عام ووافق الوزير على مجموعة لحمل السلاح في الكيان بعد استشارة المستشار القانوني للحكومة الصهيونية هذه التسهيلات سوف تسمح لغالبية الجمهور الاسرائيلي بان يحمل السلاح خاصة بعد تشكيل جسم جديد في مدينة القدس تحت مايسمى الحرس المدني لمساعدة الشرطة .

وتتلخص هذه التسهيلات بالسماح لكافة عناصر الامن والحراسة في الكيان بالاحتفاظ بالسلاح لدى انهاء ساعات الدوام والعودة به الى المنزل لمدة ٩٠يوما من تاريخ القرار لكافة ضباط الاحتياط في الجيش الصهيوني بكافة الدرجات، امتلاك السلاح ومايقابلهم في الشرطة على ان يأخذوا موافقة قائدهم على حمل السلاح وكذلك المتطوعين التي لديهم القدرة على حمل السلاح واستخدامه وبدا العديد من الصهاينة الانضمام لهذا القطاع الجديد فور الاعلان عن تشكيله خاصة ان الشروط المطلوبة تتمثل في القدرة على حمل السلاح واستخدامه ودون ان يكون له ملف جنائي ولم يوضع شرط حيازته على رخصة لحمله وسيباشر هذا القطاع المستحدث في الاجهزة الصهيونية عمله في المدينة المقدسة داخل الاحياء السكنية وامام المؤسسات والاماكن العامة تحت مبررات تقديم العون لقوات الشرطة والامن الصهيوني لمنع تنفيذ عمليات المقاومة في مدينة القدس.



إعداد: بلال الشخشير/ عضو المجلس الوطني الفلسطيني

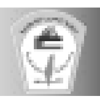


المصالحة ضرورة وطنية ومتطلب سياسي هام في اطار النضال الوطني الفلسطيني من اجل انهاء الاحتلال الصهيوني الغاصب لفلسطين سيما في ظل التحديات الراهنة و احتدام المعركة الدبلوماسية على الساحة الدولية وتوجه اغلبية برلمانات العالم للتصويت لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية وفي ظل حسم القيادة الفلسطينية قرارها للتوجه لمجلس الامن الدولي للمطالبة بتحديد سقف زمني لانهاء الاحتلال استنادا الى اعتراف الامم المتحدة في ٢٠١٣/١١/٢٩ والذي اعلن بموجبه عن دولة فلسطين عضواً مراقباً وهذا يعني ان الاراضي الفلسطينية دولة تحت الاحتلال ويواجه التوجه الفلسطيني تحديا صارخا من اسرائيل دولة الاحتلال الاستيطانية ومن الادارة الامريكيه التي مازالت تمارس اقصى اشكال الضغط على الدول الاوروبية وعلى حلفائها لثنيهم عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومن جانب اخر فان الادارة الامريكية تلوح وتهدد انه في حال حصول فلسطين على تسعة اصوات في مجلس الامن سوف تمارس حق الفيتو لافشال أي قرار لصالح الاعتراف بدولة فلسطين يحدد مدة زمنية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

جهود حثيثة بذلتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى مدار سبع سنوات من عمر الانقسام بهدف اعادة وحدة جناحي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة والحكومة الفلسطينية استمرت بتقديم كل اشكال الدعم لابناء شعبنا في غزة لدرجة ان السلطة وبتعليمات الرئيس محمود عباس تقدم ما يبلغ ٥٦٪ من موازنتها لغزة ويصرف على الضفة الغربية والقدس ٤٤٪ علماً بأن التعداد السكاني للضفة الغربية ٢،٥ مليون نسمة وعدد سكان القطاع ١،٥ مليون نسمة ،المصالحة وانهاء الانقسام المدخل الضروري لتوفير الاحتياجات الحياتية لابناء قطاع غزة الذين يعانون

من ظروف حياتية غاية في الصعوبة لاسباب عدة ابرزها: الاعتداءات العدوانية الاسرائيلية المتكررة وما خلفته من جرائم حرب كان اخرها عدوان عام ٢٠١٤ والذي ادى لاستشهاد ٢٢٠٠ فلسطيني وجرح عشرة الاف مواطن وتشريد ما يزيد على ثمانين الفاً وهناك اكثر من ثمانين اسرة استشهدوا جميعهم وشطبت اسماء تلك العائلات من سجل الاحوال المدنية.

ورغم التوصل الى تهدئه شاملة بين اسرائيل-والفصائل الفلسطينية وبوساطة مصرية الا ان الاحتلال واصل عدوانه على غزة بفرض الحصار والعقوبات الجماعية.حيث نجد ان قطاع غزة يعاني من ازمات اقتصادية واجتماعية في شتى الجوانب وابرز



ملامح الازمة الاقتصادية تتمثل في افتقاره للمواد الخام ومواد الانشاءات للبناء والمنتجات والسلع الضرورية والوقود والكهرباء وتقليص خدمات وكالة الغوث تحت حجج وذرائع واهية ،وعلى الصعيد الاجتماعي عزل غزة عن الضفة الغربية والقدس وعدم القدرة على التواصل الاجتماعي بين الاقارب وكذلك مع الاقارب المتواجدين في اراضي ١٩٤٨ .

ان غزة هذه البقعة الصغيرة ذات الكثافة السكانية تفتقر لابسط مقومات الحياة الانسانية الكريمة بما في ذلك الغذاء والدواء والمياه والمواد الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية والإنشائية والنقل والمواصلات وخدمات الصرف الصحي وحسب الاحصاء المركزي الفلسطيني فان حالات الفقر والبطالة ارتفعت بصورة عالية و رغم وجود سبعة معابر ستة منها تحت السيطرة الاسرائيلية وواحد (معبر رفح) تحت المسئولية المصرية الذي شكل الشريان الحيوي والرئيسي في توفير احتياجات غزة منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من القطاع....

السبب الثاني: السياسة الخاطئة لحركة حماس التي تحكم قطاع غزة وتدخلها في الوضع الداخلي لمصر والوقوف الى جانب حزب الاخوان المسلمين ما اعتبر تهديدا للامن القومي للشعب المصري، مما دفع بالحكومة والجيش المصري اتخاذ سلسلة من الاجراءات الامنية انعكست سلباعلى سكان غزة بفرض قيود على معبر رفح البري وتدمير قسم كبير من الانفاق لكونها ووفقا للمنظور المصري تشكل منافذ للارهابيين المتطرفين المتواجدين في سيناء والذين يقومون باعمال اجرامية ضد الجيش المصري ومن ثم يهربون للاختباء عبر الانفاق.

السبب الثالث: عدم قدرة حركة حماس وخاصة الحركة المتواجدون في غزة من قراءة موضوعية للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية للوصول الى علاقات وتعاون ايجابي جاد ومسئول مع قيادات م.ت.ف وحكومة التوافق انما تبنت تكتيكا هشا في العلاقة مع السلطة الفلسطينية بهدف الخروج من ازماتها السياسية والمالية بعد انهيار معسكر دول الممانعة حيث اعلنت عن استقالة حكومتها في غزة وبقيت تدير الحكم وتحتفظ بمؤسستها الامنية وتريد من حكومة التوافق ومن السلطة الفلسطينية القيام بتوفير جميع الاحتياجات المالية لموظفي حماس ولكتائب القسام والقيام بجمع الاموال لاعادة الاعمار والعمل على اعادة فتح المعابر وبذلك تحميل السلطة الفلسطينية المسئولية الكاملة رغم ادراكهم الكامل ان ما هو مطلوب من الحكومة في ظل تدخلات حكومة حماس لن يجد قبولا من احد في ظل المرحلة الراهنة.

المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية دخلت مرحلة صعبة واكثر تعقيدا رغم انه كان مراهنا عليها وخاصة بعد تشكيل حكومة الوفاق و اتفاق التهدئه الشاملة بين وفد فصائلي فلسطيني موحد واسرائيلي بوساطة مصرية وانعقاد مؤتمر الاعمار للدول المانحة في القاهرة والذي اقر ٤,٥ مليار دولار امريكي لاعادة اعمار غزة وتوحد الشعب الفلسطيني ووقوفه الى جانب غزة لدعمها ومساندة اهلها لما حل بهم بسبب العدوان. الا ان ممارسات لا مسئوله من قبل القائمين على حكم غزة وتيارات وفئات منتفعة من استمرار الانقسام وعدم قدرة قيادات حماس على التفكير الواقعي واصرارهم على ابقاء غزة ورقة في يد حزب الاخوان المسلمين واستمرارهم بافتعال حالات التوتير ووضع العصي بدواليب المصالحة، ففي الوقت الذي يعرفون اهمية ومكانة القائد الشهيد ياسر عرفات لدى حركة فتح والشعب الفلسطيني وعشية التحضيرات الوطنية لاحياء الذكرى العاشرة لرحيله والتي كان يفترض ان تشكل هذه المناسبة محطة استنهاض كفاحي وترسيخ للمصالحة واستنهاض جماهيري وطني للشعب لكن ما حصل العكس قيام مجموعات تابعة للقوة المسيطرة من حماس على غزة بوضع ١٥ عبوة ناسفة امام منازل قياديين من حركة فتح في غزة وتفجير منصة الاحتفال المعدة لاحياء ذكرى ابو عمار وجاء هذا التفجير لينسف ويدمر المصالحة برمتها ويعطل المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وينعكس سلبا على عملية الاعمار وتلاها توترات اعلامية وعمليات تشهير وتحريض من قبل حركة حماس ضد الرئيس عباس و حركة فتح وحكومة الوفاق الوطني ورئيسها د. رامي الحمد الله.

ان انهاء الانقسام ووحدة جناحي الوطن باتت هاجسا وطموحا لكل فلسطيني لكن ملف الانقسام اصبح من الملفات الخارجة عن السيطرة لان احد الاطراف يخضع لحسابات حزبية اقليمية وهذا يدل على ان القرار الفلسطيني المستقل الذي رسخه الشهيد الراحل ياسر عرفات اصبح غير مسيطر عليه والذي كان الشعب الفلسطيني قد دفع ثمنا باهظا من التضحيات ولا زال دفاعا عن القرار الفلسطيني المستقل حفاظا على الهوية الوطنية الفلسطينية ووحدة قواه التي تجسدت في الائتلاف الوطني الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني

ان تعثر المصالحة وبقاء حركة حماس مسيطرة على قطاع غزة له اثار سلبية على القضية الفلسطينية وعلى كافة الصعد ويضعف الاداء الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والذي يعمل بكل امكانياته لتكريس الانقسام لافشال المشروع الوطني الفلسطيني وهذا يمكنه من سياساته الاستيطانية ومصادرة الاراضي في الضفة الغربية ومحاولات تهويد القدس وتقاسم المسجد الاقصى مكانيا وزمانيا.

الانقسام الفلسطيني وعزل غزة عن الضفة الغربية والقدس يتعارض تماما والمشروع الوطني الفلسطيني حيث لا دولة فلسطينية دون غزة ودون القدس الشرقية عاصمة ابدية للدولة الفلسطينية وهذا يفرض على الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكل محبيه العمل الدءوب لتذليل كل العقبات

و العودة للحوارات الداخلية لان انهاء الانقسام ضرورة وطنية ومتطلب اجباري للدولة الفلسطينية.

ان القوى السياسية الفلسطينية مطالبة بالعودة للحوار لانهاء الانقسام وتوحيد الشعب الفلسطيني في معركته الوطنية وتحقيق الاستقلال وان يتم التوصل لاجراء انتخابات ديمقراطية فلسطينية باشراف الجامعة العربية مستفيدين من تجربة الشعوب العربية وبصورة خاصة التجربة المصرية والتونسية والذين جنبوا شعوبهم صراعات دموية .

غزة : لن يبتلعها الظلام .. كما لم يبتلعها البحر

بقلم وليد العوض / عضو المجلس الوطني الفلسطيني

مضى ما يقارب اربعة اشهر على توقف العدوان الهمجي الذي شنته دولة الاحتلال على قطاع غز ة واستمر لواحد وخمسين يوما انهمرت خلالها أطنان القذائف وحمم الصواريخ على البقعة الضيقة جغرافياً والاكثر كثافة للسكان في العالم ، وقد خلف هذا العدوان الغاشم وفقاً للإحصاءات الاكثر دقة خسائر باهظة في الارواح بلغت ٢١٧٤ شهيداً ، بينهم ٥٣٠ طفلاً ،و٣٠٢امرأة ، كما أصاب بجروح ١٠٨٧٠ منهم ٣٣٠٣اطفال ، ٢١٠١ إمرأ ة . كما ادى الى تدمير هائل في البيوت والممتلكات حيث دمر ما يقارب ٣٠٠٠٠ منزل بين تدمير كلي وجزئي ، بالإضافة ما اصاب البنى التحتية من خراب فقد دمر العدوان ٩ محطات لمعالجة المياه ، و١٨ منشأة كهربائية ، ٣٧٢ و مؤسسة صناعية وتجارية ، ٥٥ قارب صيد ، ١٠مستشفيات ، ١٩ مركزاً صحياً ، ٣٦ سيارة إسعاف ، ١٤١ مدرسة حكومية ، ٧٦ مدرسة أونروا و ٤٨ جمعية ، وتدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة مما أغرق غزة في ظلام دامس استمر لفترة الى أن عاد لوضعه السابق وفق برنامج الساعات الستة أنارة مقابل ظلام طيلة ما تبقى من وقت ، باختصار شديد يمكن القول ان ما تعرضت له غزة يمثل العدوان الاكثر شراسة وكان بكل وضوح شكلا صارخاً من أشكال حرب الابادة الجماعية والتطهير العرقي .

واليوم بعد مضي الشهور الاربعة على توقف العدوان و بعد أن تلاشت سحب الدخان المنبعث من حمم قذائف العدوان التي انهمرت على القطاع طيلة ٥١ يوماً، وبعد أن كفكفت آلاف العائلات دموعها حزنًا على من فارقت في هذه الايام ينفتح جرحا كبيرا في قطاع غزة حيث ما زال الالاف يرقدون على أسرة المستشفيات على أمل الشفاء القريب والعودة للحياة الطبيعية ومع كل هذا الألم العميق تنكشف المأساة الأكبر التي تعيشها عشرات الآلاف من الأسر الذين دمرت بيوتهم هؤلاء الذين خرجوا هائمين على وجوههم بعد أن تحولت منازلهم إلى ركام لقد كشف هذا الوضع المر نشوء ازمة انسانية كبيرة حيث ما زالت الاف الاسر تعيش في مراكز الايواء او في خيم نصبتها فوق بيوتها المدمرة ، ومما يعمق من حدة هذه الازمة حالة التسويف والمماطلة الشديدة في عملية اعادة الاعمار رغم أن مؤتمر الاعمار الذي نظم في مصر مطلع اكتوبر الماضي نجح في الحصول على تعهد الحاضرين بتقديم مبلغ خمسة مليارات دولار إلا ان شيئا من ذلك لم يصل بل وباتت عملية اعادة الاعمار خاضعة للقيود المحكمة التي تفرضها خطة روبرت سيري التي تخضع عملية اعادة الاعمار الى رغبة الطرف الاسرائيلي في كثير من بنودها علاوة على استمرار التذرع بعدم تمكين حكومة الوفاق من دورها كل ذلك يؤدي الى استخدام عملية اعادة الاعمار مرة أخرى في اطار ابتزاز الفلسطينيين ومحاولة فرض ما سعت له دولة الاحتلال بتنظيم الحصار لا انهائه على قطاع غزة .

ومما لا شك فيه أن بقاء هذه الالاف من الناس المتروكين بدون عناية تذكر في مئات المدارس والكراجات والخيم التي لن تقيهم زمهرير الشتاء وضع كل هؤلاء في مكان تتعرض فيه كرامتهم فيه لامتهان الكرامة تارة بكوبون مساعدات وتارة اخرى بفتات مالي لا يكفي لإيجار غرفة تقي العائلة برد الشتاء، إن هذا الوضع خلق في قطاع غزة واقعاً أليما يزداد احتقانه يوما بعد الاخر خاصة بعد أن توقفت مسيرة المصالحة في ضوء التفجيرات التي نسبت لجهات متطرفة قبيل مهرجان الرئيس الراحل ياسر عرفات الامر الذي أدى الى تعطيل مسيرة المصالحة وتوقف عملية تمكين حكومة الوفاق مما ادى الى رفع منسوب القلق لدى المواطنين بل وافقدهم بصيص الامل المعقود على حكومة الوفاق الوطني كون عملية اعادة الاعمار مرتبطة بتمكينها وفقاً لاشتراطات المانحين ،وفي ظل هذه الاوضاع الصعبة التي يعيشها الناس في قطاع غزة نتيجة العدوان واستمرار الانقسام وانسداد الافق ولو مؤقتاً اما المصالحة فزادت الامور تعقيداً في غزة فقد وضعتها سلسلة من الاجراءات الضريبية الاخيرة التي فرضتها سلطة الامر الواقع في قطاع غزة على حافة الانفجار.

والمراقب للوضع في قطاع غزة يلاحظ دون عناء عمليات إقحام القطاع الصحي هذا القطاع الحيوي والانساني في التجاذبات السياسية فقد شهدت المستشفيات في قطاع غزة كافة سلسلة من الاضرابات منها المبرر ومنها غير ذلك كما تفاقمت الازمة الحادة الناجمة عن نقص غاز الطهي جراء بدء أجهزة وقوى الأمر الواقع في قطاع غزة، ودون موافقة حكومة التوافق وجهات الاختصاص بفرض ضريبة تقدر بأربعة شواقل على كل اسطوانة غاز مما يمثل بالإضافة لما يجري الحديث عنه من التوجه لرفع رسوم الترخيص للسيارات ، عبئاً إضافياً جديداً على كاهل المواطنين الذين يرزحون تحت وطأة الارتفاع المضطرد لأسعار السلع الاساسية وفرض الضرائب بشكل متواصل وبتصاعد لم يعد يطاق ، ومما يفاقم من حدة الازمة ويرفع منسوب حالة الاحتقان استمرار إغلاق معبر رفح للشهر الثاني على التوالي وما يخلفه ذلك من ازمة تطال كل مجالات الحياة ، وفي كل هذا المشهد يتواصل العدوان الاسرائيلي على القطاع ويشتد الحصار وتستمر الخروقات الاسرائيلية للتهدئة وتتصاعد التهديدات على ألسنة قادة الاحتلال وكأنهم ينسجون خيوط عدوان جديدة على قطاع غزة في ظل تأخر استئناف مفاوضات التهدئة غير المباشرة التي ترعاها مصر.

في ضوء ذلك يمكنني القول أن استمرار هذه الحالة المتشابكة داخلياً وخارجياً، واستمرار السياسة التي لا تقيم أي وزن لحياة الناس وكراماتهم الشامخة ولا تأخذ بعين الاعتبار صمودهم وتضحياتهم الجسام وتتعامل معهم كأرقام في قوائم الضحايا بل وفي غالب الاحيان تستثمر تضحياتهم في دواوين الملوك والامراء ويجري ترسيم صمودهم وقوة شكيمتهم انتصارات توزع كهدايا لهذا وذاك دون أي تقدير لهم هم اصحاب هذا المجد مجد البطولة والصمود الذي لم ينكسر ، وفي ظل التعطيل المستمر لمسيرة المصالحة الوطنية رغم المحاولات التي تبذل مؤخرا لإخراجها من حالة الجمود التي تعيش، إن كل ذلك سيؤدي بدون شك لزيادة حالة الاحتقان العامة ويوفر بيئة مناسبة لانتشار أفكار التطرف وهو ما شهدنا من توزيع بيانات تحمل تهديداً فظا للنساء والمثقفين وقادة الرأي علاوة على العودة مجددا للغة التخوين والتكفير الغريبة عن ثقافة شعبنا الفلسطيني. .

امام هذا الوضع والحالة هذه لا بد من القول أن ما يعيشه قطاع غزة من أوضاع بلغت صعوبته مداهابات يتطلب بسرعة ودون أي تأخير العمل على استئناف مسيرة المصالحة وازالة ما يعترضها من عقبات وصولاً لتمكين حكومة الوفاق الوطني وقيامها بدورها في إعادة إعمار ما دمره العدوان ومباشرة اعتمادها لبرامج تنمية شاملة تعيد لشعبنا الفلسطيني كرامته الانسانية وتحفظ لغزة مكانتها وطابعها الاصيل باعتبارها رافعة للمشروع الوطني لتتمكن من الاستمراربدورها المميز في مسيرة الكفاح الوطني كما كانت على الدوام ، وبغير ذلك فإن غزة ألان تقف على حافة انفجار وشيك في وجه كل محاولات التسويف والمماطلة واستمرار اللف والدوران في حلقات تبخس غزة حقها تارة بتقديم الوعود وتارة اخرى بتقديم أنصاف الحلول .

إن غزة لن تقبل باي حال من الاحول استمرار الانتقاص من دورها ومكانتها كما ترفض بكل عزة وشموخ استمرار رهنها لأجندات خارجية ، إن غزة التي عرفتها عن قرب منذ أن أتيحت لي قبل ثمانية عشر عاما فرصة العودة لهذا الجزء العزيز من الوطن هي ككل فلسطين ستعرف طريقها لاسترداد كرامتها المسلوبة فهي لا تقبل أنصاف الحلول كما لا يعجبها أنصاف القادة الذين يرتجفون قبل أن يعيدوا غزة لمكانها الطبيعي في قلب الوطن في قلب دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس،وبنفس هذا القدر من العنفوان والكرامة لا تقبل أن تغرق في مستنقعات التطرف والظلمات وهي التي صمدت في وجه الاحتلال ولم يستطع البحر ابتلاعها كما أرادها قادته .

أوضاع الشعب الفلسطيني في نهاية عام ٢٠١٤



استعرض جهاز الإحصاء الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني في نهاية عام ٢٠١٤، على النحو الآتي:

ازدياد في أعداد الفلسطينيين في العالم

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم حوالي ١٢,١٠ مليون فلسطيني؛ ٤,٦٢ مليون في دولة فلسطين، وحوالي ١,٤٦ مليون فلسطيني في إسرائيل، وما يقارب ٥,٣٤ مليون في الدول العربية ونحو ٦٧٥ ألف في الدول الأجنبية.

أكثر من ثلث السكان يقيمون في قطاع غزة

قدر عدد السكان في دولة فلسطين بحوالي ٤,٦٢ مليون فرداً؛ حوالي ٢,٨٣ مليون في الضفة الغربية و١,٧٩ مليون في قطاع غزة. وبلغت نسبة السكان اللاجئين نحو ٤٣,١٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ ٣٨,٨٪ من إجمالي اللاجئين في دولة فلسطين في الضفة الغربية و٦١,٢٪ في قطاع غزة.

انخفاض في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة

انخفض معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى ٤,١ مولوداً مقارنة مع ٦,٠ مواليد عام ١٩٩٧؛ ٣,٧ مولوداً في الضفة الغربية و٤,٥ مولوداً في قطاع غزة. من جانب آخر هناك انخفاض في معدلات الخصوبة التفصيلية خاصة في المراحل الإنجابية المبكرة والممتدة في الفئة العمرية من ١٥-٢٤ سنة.

انخفاض في متوسط حجم الأسرة

انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٢ فرداً عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٦,٤ فرداً عام ١٩٩٧؛ ٤,٩ فرداً في الضفة الغربية و٥,٨ فرداً في قطاع غزة.

معدلات المواليد والوفيات الخام تتجه نحو الانخفاض

بلغ معدل المواليد الخام ٣٢,٣ مولوداً لكل ألف من السكان؛ ٢٩,٤ مولوداً في الضفة الغربية و٣٦,٨ مولوداً في قطاع غزة. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل ليصل إلى ٢٩,٠ عام ٢٠٢٠. كما بلغ معدلات الوفيات الخام المقدرة ٣,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٣,٨ في الضفة الغربية و٣,٥ في قطاع غزة، ومن المتوقع أن تنخفض هذه المعدلات لتصل إلى ٣,٤ عام ٢٠٢٠.

معدلات خصوبة عالية بين الفلسطينيين في الاردن مقارنة بالفلسطينيين في سوريا ولبنان

بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية المقيمه في الاردن ٣,٣ مولوداً للعام ٢٠١٠ مقابل ٢,٥ مولوداً في سوريا للعام ٢٠١٠، في حين بلغ المعدل ٢,٨ مولوداً في لبنان للعام ٢٠١١.

المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨

عدد الفلسطينيين المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ حوالي ١,٤٦ مليون فلسطيني نهاية العام ٢٠١٤، وبلغت نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر حوالي ٣٥,٤٪، مقابل حوالي ٤,٣٪ للأفراد ٦٥ سنة فأكثر.

خصوبة الفلسطينيين أعلى من خصوبة الاسرائيليين

بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ٣,٤ مولوداً وذلك للعام ٢٠١٣، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدل الخصوبة في إسرائيل البالغ ٣,١ مواليد لكل امرأة لنفس العام، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ٤,٨ أفراد، وبلغ معدل المواليد الخام حوالي ٢٣,٥ مولوداً لكل ١٠٠٠ من السكان.

عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية سيتخطى عدد الاسرائيليين عبر الزمن

عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي ٦,٠٨ مليون نهاية عام ٢١٠٤، في حين بلغ عدد اليهود ٦,١٠ مليون بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية نهاية عام ٢٠١٣، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم ٦,٢١ مليون مع نهاية عام ٢٠١٤. وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية عام ٢٠١٦ حيث سيبلغ ما يقارب ٦,٤٢ مليون، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً. وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٩,٠٪ من السكان وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ حيث سيصل عددهم إلى نحو ٦,٨٧ مليون يهودي مقابل ٤٧,١ مليون فلسطيني.

تقرير بمشاركة وفد المجلس في اجتماعات الدورة١٣١ للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل ....



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الدورة ١٣١ للجمعية العامة والدورة ١٩٥ للمجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف خلال الفترة ١٢-١٦/١٠/٢٠١٤ برئاسة الأخ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ومشاركة أعضاء المجلس: انتصار الوزير، عزام الأحمد، زهير صندوقة، بلال قاسم، إبراهيم خريشي– سفير فلسطين في جنيف ، وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة، والإداريين عمر حمايل ورشا قواس. وقد شارك في أعمال الاتحاد ٧٤٤ نائباً من ١٤١ بلداً، بما في ذلك ١٠٤ رؤساء برلمانات ونواب رؤساء.

اليوم الأول: الأحد: ١٢/١٠/٢٠١٤

أولاً: الاجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات

مثّل الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع الأخت / انتصار الوزير الذي ناقش موضوع «الكوتات الانتخابية للنساء في السياسة» بهدف تعزيز وتطوير التعديلات المتعلقة بمشاركة المرأة وخاصة في الشأن السياسي والعام.

وقد تقدمت الأخت انتصار الوزير بمداخلات خلال اجتماعات اللجنة تركزت على الدور الذي تقوم به نساء فلسطين اللاتي ناضلن للتخلص من الاحتلال، مشيرة إلى أن نسبة مشاركة المرأة في المجلس الوطني الفلسطيني بلغت ٧,٥٪، لكنها في المجلس التشريعي وصلت النسبة إلى ١٧٪ بعد تعديل قانون الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي، مؤكدة السعي لزيادة هذه النسبة إلى ٣٠٪.

وأكدت أن المرأة الفلسطينية تشارك في الأجهزة التنفيذية للدولة، فهناك الآن ٣ وزيرات فضلا عن وزيرتي الإحصاء والبيئة، إلى جانب احتلالها لأكثر من ٢٢ موقعاً تنفيذياً آخر، وموقع رئيس بلدية وعدد من المجالس المحلية الأخرى وغيرها من المناصب..... و أضافت الوزير إنها طالبت الأحزاب السياسية الفلسطينية بتعديل أنظمتها الداخلية لتمكين المرأة في الحياة السياسية.

وحول موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، أكدت الوزير أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قام بتحشيد الرأي العام الفلسطيني لتمكين المرأة الفلسطينية وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والموازنات العامة، وعمل على أن تكون الموازنة العامة حساسة تجاه النوع الاجتماعي ودعم القطاع الاجتماعي من خلال توفير مساعدات للأرامل والمطلقات والمعاقين والأسيرات وزوجات الشهداء والمسنين واسر الشهداء وغيرها.

وشددت أثناء مناقشة مشروع قرار حول السيادة وحقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،أننا كشعب فلسطيني نطالب بحماية دولية وإقرار قوانين تحمي المرأة الفلسطينية وعائلتها بسبب الألم والعنف الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، وأن يشمل تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ الذي دعا لتوفير الحرية والسلام والكرامة للمرأة في مناطق النزاعات أراضي دولة فلسطين المحتلة بما يوفر الحماية والكرامة للنساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

ثانيا: الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية في الاتحاد

شارك رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة وعضو الوفد الأخ زهير صندوقة في الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية في الاتحاد الذي رئسه السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، والذي ناقش عددا من القضايا في مقدمتها البنود الطارئة التي تقدم بها عدد من أعضاء

المجموعة الإسلامية وعددها خمسة، وانتخاب رئيس جديد للاتحاد.

والبنود الطارئة المقدمة كانت: فلسطين: دور الاتحاد البرلماني الدولي في تشجيع و دعم مبادرة توفر حماية دولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وصولا لحل الدولتين، في ضوء العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة

الإمارات: دور البرلمانيين في مكافحة الإرهاب وبناء شراكة دولية من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للقضاء على التطرف وتعزيز التعاون والتسامح بين الحضارات والشعوب في العالم كأساس للسلام والأمن الدوليين.

المغرب: دور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية في صياغة وتنفيذ خطط العمل الوطنية لمكافحة جميع أشكال الاستغلال المرتبط بالاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال

سوريا: دور الاتحاد البرلماني الدولي في مواجهة الإرهاب والتطرف الممارس من الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية.

إيران: دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات بطريقة عادلة ومواجهة التهديد المتزايد للإرهاب.

الإكوادور: التزام برلمانات العالم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني

تشيلي: دور البرلمانات في دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٢١٧٨ والدعم الدولي لمواجهة الكارثة الإنسانية الناجمة عن الهجمات الإرهابية في العراق وسوريا.

الأرجنتين: التزام البرلمانيين في العالم لتعزيز الإطار القانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان بغية تحقيق نظام مالي دولي أكثر استقرارا، يمكن التنبؤ به

بلجيكا: الدعم البرلماني لتوفير الاستجابة الدولية الفورية والقوية لوباء ايبولا.

زامبيا: دور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية في سن القوانين التي تشكل سياسات للاستجابة الفعالة والتأهب للإيبولا وتفشي الأمراض المعدية الأخرى.

وطالب رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة خلال الاجتماع الالتزام بما قررته لجنة فلسطين في اتحاد البرلمانات الإسلامية التي عقدت في الخرطوم نهاية شهر آب الماضي، والقاضي بدعم الطلب الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، مع إشارة رئيس الوفد إلى نية فلسطين دمج البند الفلسطيني مع البند الأكوادوري.

وقد اقترحت المغرب تشكيل لجنة مصغرة لضم المقترحات مع البند الفلسطيني – الأكوادوري، ليصبح لدينا بندا واحدا يشمل الخمسة بنود، وقد أكدت ممثلة الأمارات أنها تدعم القضية الفلسطينية، واقترحت انه طالما تم دمج البندين الفلسطيني والأكوادوري فيمكن إضافة فقرات حول الإرهاب في هذا البند الموحد الذي اقترحته المغرب، وأيدت السودان دعم البند الفلسطيني كما قُرر ذلك في الخرطوم بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ودمج قضية فلسطين مع البند الأكوادوري و البنود الأخرى المتعلقة بالإرهاب، لأن إسرائيل هي من يمارس الإرهاب، وقد أيدت كل الوفود التي تحدثت ذلك بما فيها الأمارات (أي تشكيل لجنة مصغرة من كل الدول الإسلامية التي تقدمت ببنود طارئة). ولكن رئيس الجلسة السيد مرزوق الغانم عندما انتهى الجميع من الكلام، قرر أن هناك بندين أحدهما للإمارات والأخر لفلسطين وسوريا وإيران والمغرب مع الدمج مع الأكوادور ليصبح لدى المجموعة الإسلامية بندان لدعمها.

رئيس الوفد الفلسطيني اعترض على ذلك، قائلا: إن الجميع وافق على دعم بند واحد بعد دمج كل البنود معه، فلماذا تقول- المقصود الغانم- إن هناك بندين للمجموعة؟!؟!، مشددا على أن المهمة الوحيدة لدينا هي توحيد البنود، وقد وافقت الأمارات على ذلك!!، ولا يجوز لرئيس الجلسة تحوير ما تم الاتفاق عليه، وقد رد عليه الغانم انه لا يجوز لك أن تتكلم دون إذني، وأثنى عضو الوفد زهير صندوقة على كلام رئيس الوفد من أن الأمارات مع عملية دمج المقترحات ببند واحد وطالما كلنا متوحدون على الدمج، فلم لا؟ واللجنة لا تكون موسعة، عضو واحد من كل دولة وواحد من الأكوادور.

وخلاصة القول كما لخصه الغانم: تشكيل لجنة مصغرة من الدول التي لديها مقترحات+الأكوادور، وإذا استطعنا أن نصل لمقترح واحد فليكن، وإلا ندعم بندي الأمارات والبند المشترك (فلسطين،الأكوادور،المغرب،سوريا،إيران)، وأن تكون اللجنة برئاسة المغرب.

ثالثا: اللقاء التنسيقي بين الوفدين الفلسطيني والأكوادوري:

التقى رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة بمشاركة الأخ زهير صندوقة مع الوفد البرلماني الأكوادوري برئاسة السيد فرناندوا رئيس وفد الأكوادور- يشغل رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية البرلمانية الأكوادورية- وجرى خلال الاجتماع الاتفاق على دمج البند الفلسطيني بالبند الأكوادوري والتفاوض مع اللجنة التي شكلها الاجتماع التشاوري الإسلامي لدمج البنود الطارئة الخمسة بشأن توحيد هذه البنود ببند واحد، وقد كلف رئيس الوفد الأخ تيسير قبعة الأخ زهير صندوقة بمتابعة ذلك وتمثيل فلسطين في هذه اللجنة.

رابعا: اجتماع لجنة شؤون الشرق الأوسط:

شارك الوفد الفلسطيني في اجتماعات لجنة الشرق الأوسط التي عقدت اجتماعين منفصلين لم يحضرهما الوفد الإسرائيلي، ومثّل الجانب الفلسطيني الأخوة: عزام الأحمد عضو اللجنة، والأخوان بلال قاسم وإبراهيم خريشة، إلى جانب مشاركة أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني إبراهيم خريشة.

وقدم الأخ عزام الأحمد عضو الوفد الفلسطيني وعضو لجنة الشرق الأوسط في الاتحاد خلال الاجتماع الأول للجنة وبناءً على طلب من اللجنة تقريرا موجزا حول تطور الأحداث منذ توقف المفاوضات في نهاية آذار الماضي التي استمرت إسرائيل خلالها في التنصل من التزاماتها المتفق عليها، واستمرت في الاستيطان، ورفضت الالتزام بحدود عام ١٩٦٧ كمرجعية للمفاوضات ورفضت إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى التي كان من المفروض أن تنفذها مقابل تأجيل فلسطين الانضمام إلى المنظمات الدولية، في ظل عدم تحمل الجانب الأمريكي مسؤولياته بنزاهة تجاه تنكر إسرائيل

لتلك الالتزامات، وبعد ذلك قامت فلسطين بالانضمام إلى ١٥ منظمة دولية، وتفاقمت الأمور وتوترت الأوضاع على الأرض بفعل الممارسات الإسرائيلية.

كما استعرض الأحمد في تقريره تشكيل حكومة التوافق الفلسطينية في شهر حزيران الماضي، التي أنهت الانقسام قانونيا وسياسيا، وعارضت إسرائيل ذلك، وحاولت الضغط منذ البداية لمنع تشكيل الحكومة وإنهاء الانقسام الذي طالما تذرعت به لعدم تنفيذها لكل الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني، وقامت كذلك بالتصعيد على الأرض خاصة بعد حادثة الاختفاء الغامض– الذي ما زال كذلك حتى الآن- للمستوطنين الثلاثة في الضفة الغربية، فقامت بمجموعة من الإجراءات القمعية ضد الشعب الفلسطيني، فقتلت عشرين فلسطينيا، واعتقلت أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني، إلى جانب اعتقال عشرات النواب الفلسطينيين، وأعادتْ الحواجز، وداهمت القرى والمدن الفلسطينية، وزادت من التصعيد بإحراق الفتى محمد أبو خضير وهو حي من قبل مجموعة من المستوطنين الذين يحتلون أرضنا ويسرقون ثرواتها ويعيثون فيها فسادا وقتلا بحماية قوات الاحتلال.

وأضاف، إن إسرائيل اتخذت ذلك ذريعة لنقل عدوانها على قطاع غزة، بشنها الحرب عليه التي استمرت ٥١ يوما، وقتلت خلالها ٢١٥٦ من الفلسطينيين وجرحت عشرات الآلاف ودمرت البيوت وغيرها من الإجراءات، وعندما بدأت المفاوضات غير المباشرة في القاهرة مع إسرائيل بوفد فلسطيني موحد تهربتْ إسرائيل من المفاوضات، وزاد ذلك من أمد عدوانها على قطاع غزة، وهي ترفض التعاون مع لجنة التحقيق التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان الأممي.

وقال الأحمد، إننا الآن نقوم بتحرك سياسي بهدف تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بعد اعتراف العالم بنا كدولة قبل سنتين، وكذلك تسعى فلسطين إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وصولا لقيام الدولة الفلسطينية على كامل حدود عام ١٩٦٧، وكذلك الانضمام إلى باقي المنظمات والمواثيق الدولية الأخرى.

وطالب اللجنة والمجتمع الدولي بمساعدة الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، مؤكدا أن الجانب الفلسطيني أزال كل العوائق أمام إعادة الأعمار في غزة الذي عقد مؤتمرا بهذا الخصوص في القاهرة، مضيفاً إننا قمنا بالتنسيق مع المجتمع الدولي وإسرائيل ووافقنا أن تتم إعادة الاعمار تحت رقابة الأمم المتحدة، وان حكومة التوافق بالفعل بدأت عملها في قطاع غزة.

ودعا المجتمع الدولي أيضا لمحاربة الإرهاب من خلال اجتثاث الإرهاب الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، تماشيا مع ما أكد عليه بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة معالجة جذور المشكلة وما أكد عليه أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي بأن المشكلة هي في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

وطالب أن يتضمن تقرير لجنة الشرق الأوسط ما تم من نقاش داخل الاجتماع، والذي تنوي إعداده وعرضه على المجلس الحاكم للاتحاد لإقراره في جلسته الختامية (تم ذلك).

من جانبه، قال إبراهيم خريشي عضو المجلس الوطني الفلسطيني سفير فلسطين في جنيف الذي شارك في اجتماع اللجنة،



إن الجانب الفلسطيني أوفى بكل التزاماته وفق الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، ولكن إسرائيل دائما تتنصل من التزاماتها، وشرح خريشي للجنة كيفية تعاطي إسرائيل مع المفاوضات، وأنها اختارت مضاعفة الاستيطان والاعتقالات ومصادرة الأراضي وغير ذلك من الإجراءات التعسفية، وشكر خريشي السويد (السويد لديها عضو مشارك في لجنة الشرق الأوسط) على اعتزامها الاعتراف بفلسطين دولة على حدود عام ١٩٦٧، مطالبا إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه.

خامسا: اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته لجنة الشرق الأوسط:

نظمت اللجنة مائدة مستديرة موسعة حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك الوضع في العراق وسوريا، حضرها رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة إلى جانب الأخوة أعضاء الوفد الفلسطيني، ومشاركة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء اللجنة ورؤساء المجموعات الجيو سياسية في الاتحاد، إلى جانب رؤساء اللجان الدائمة في الاتحاد، وممثل عن الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.. استمعت خلالها إلى كلمات من رئيس مجلس الشعب السوري ونائب رئيس البرلمان العراقي ومندوب من الوفد الأردني حول آخر التطورات في بلدانهم.

وقد أكد عبد الواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في ختام أعمال المائدة المستديرة على انه إذا أردنا ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأكمله وإحلال السلام فلا بد من تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه كاملة بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ففلسطين هي قلب الشرق الأوسط، وأن النزاع في الشرق الأوسط ليس عسكريا وإنما بحاجة لقرار سياسي، فلا يمكن إجراء الحوار حول السلام بتملص طرف أو جهة أو دولة من بعض القضايا، والكل متفق في هذه اللجنة على أن معظم النزاعات والمشاكل في العالم وفي منطقة

الشرق الأوسط خاصة تنبثق عن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي بدأ منذ أكثر من٦٠ عاما، وأكد الراضي أن قضية فلسطين ليست قضية فلسطينية وعربية فحسب، بل هي قضية عالمية وتهم كل الذين يسعون إلى تحقيق العدالة في العالم.

وطالب الراضي البرلمانيين بالضغط على دولهم وحكوماتهم لبذل الجهود ليكون حل القضية الفلسطينية في جوهر سياساتها الدولية وممارسة الضغط على إسرائيل وعلى الدول التي تؤيد إسرائيل أياً كانت تلك الجهة وأيا كان الأمر..

وأضاف الراضي أنه يجب إعادة الاعمار في فلسطين وفي قطاع غزة خاصة، لأن هناك دماراً رهيباً في قطاع غزة، ولا بد من مساعدة الفلسطينيين في هذه العملية.

بدوره، أثنى أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي السيد مارتن شيننغ الذي شارك هو الآخر في المائدة المستديرة، على ما تقدم رئيس الاتحاد قائلا: الكل يوافق على هذه الملخصات التي قدمها رئيس الاتحاد حول قضية الشرق الأوسط، ولا بد للبرلمانيين من لعب دور، وأن يكون لهم القدرة للضغط على متخذي القرار في بلدانهم، ولا بد من العمل مع الاتحاد لإتاحة البيئة المناسبة لحل هذا النزاع الدائم بالشرق الأوسط، وإن رئيس الاتحاد قد لخص ما دار من خلال هذه الاجتماعات والكل موافق على ما تقدم به في كلمته.»

سادسا: الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية في الاتحاد:

شارك في هذا لاجتماع الذي -رئسه السيد مروزق الغانم. رئيس مجلس الأمة الكويتي- رئيس الوفد الفلسطيني تيسير قبعة والأخوة عزام الأحمد زهير صندوقة وبلال قاسم، وقد كان ابرز ما ناقشه البنود الطارئة وخاصة إمكانية دمج البندين الفلسطيني. الأكوادوري والذي انضمت إليه كل من سوريا وإيران والمغرب، مع البند الإماراتي.

كذلك تم استعراض تقرير ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، والاستماع إلى المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي وهم:

٢. عبد الله شاهين. الرئيس السابق للبرلمان المالديفي.

٣. نور حياتي اسكافي – عضو البرلمان الاندونيسي.

-٤صابر تشودري – عضو البرلمان البنغالي.

-٤السيدة برونوين بيشوب – رئيسة البرلمان الاسترالي.

وقد وجه الأخ زهير صندوقة سؤالا إلى المرشحة الاسترالية حول موقفها من القضية الفلسطينية وحرب غزة الأخيرة، والتي أجابت أن هناك صواريخ تنهال على إسرائيل من قطاع غزة، ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها.

وبعد ذلك، جرى نقاش وتوجيه عدد من الأسئلة من قبل السيد مرزوق الغانم حول نفس الموضوع حيث لم تقدم المرشحة الاسترالية إجابة محددة وواضحة حول موقفها من القضية الفلسطينية أو حل الدولتين، وقد جرى استبعاد دعم المجموعة العربية لهذه المرشحة، وتقرر عقد اجتماع لرؤساء وفود المجموعة لحسم الأمر حول دعم احد المرشحين الثلاثة.

وتلا نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي تقرير رئيس الاتحاد الذي استعرض لقاءه مع البرلمان السويسري، وطالب خلاله بالضغط على حكومته لعقد الاجتماع الخاص باتفاقيات جنيف الأربع وتطبيقها على فلسطين وعقد هذا الاجتماع بمن حضر في شهر ديسمبر أو بداية يناير القادم، مع تأكيده عدم حضور إسرائيل وأمريكا هذا الاجتماع مع ممارسة ضغوطهما لمنع عقده، وأكد أن من واجبنا الوطني والشرعي والأخلاقي ممارسة الاتصالات على كل البرلمانيين في هذه الدورة للضغط على حكوماتهم، من أجل ممارسة الضغط لعقد هذا اجتماع والمشاركة فيه.

وبخصوص البند الطارئ تفاجأ الوفد الفلسطيني بطرح رئيس مجلس الأمة الكويتي لبندين إضافيين هما بند فلسطين والأكوادور وسوريا وإيران والمغرب وبند الإمارات، مبررا ذلك أن وجود مقترحين من نفس المجموعة لن يؤثر على فرص نجاح احدهما.

سادسا: المشاركة في اجتماع رؤساء الوفود العربية:

شارك رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة في اجتماع رؤساء برلمانات المجموعة العربية في جنيف لتنسيق المواقف وتوحيدها بشأن انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي، حيث تم التوافق على دعم مرشح بنغلادش كرئيس للاتحاد.

التصويت على البند الطارئ من قبل الجمعية العامة:

كان على جدول أعمال الجمعية العامة مجموعة من البنود وعددها ٦ : الأمارات- الأكوادور، سوريا، الأرجنتين، تشيلي، زامبيا -بلجيكا، وأخيرا البند الفلسطيني- كان من المفترض أن يكون ضمن البند الإماراتي الأكوادوري.

وقامت السيدة لبنى الأنصاري من الأمارات بعرض لمدة ثلاث دقائق للبند الطارئ، ولم تذكر أية كلمة عن مكافحة الإرهاب الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ولا أية كلمة عن حقوق الشعب الفلسطيني كما ورد في البند الأكوادوري، رغم الاتفاق المسبق مع الجانبين الأكوادوري والفلسطيني على دمج البنود الثلاثة مع بعضها البعض إلى جانب مقترح المغرب.

وقد اعترض الوفد الفلسطيني على ذلك، على لسان رئيسه تيسير قبعة، لأن المندوبة الإماراتية لم تتطرق للموضوع الفلسطيني في هذا البند، وإنها لم تلتزم بالاتفاق المسبق مع الجانبين الأكوادوري والفلسطيني، مقترحا سحب البند الفلسطيني لصالح البند الأكوادوري، وتعذر ذلك لان الأكوادور كانت قد سحبت بندها لصالح الأمارات بالاتفاق مع فلسطين بناء على اتفاق مسبق بين الدول الثلاثة، ورغم ذلك فقد ألقى الأخ تيسير قبعة كلمة لتثبيت البند الفلسطيني للتصويت، وأوضح في هذه الكلمة لماذا نطالب بالحماية الدولية للشعب الفلسطيني، مستعرضاً نتائج الحرب العدوانية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني يتعرض كل سنتين أو ثلاث إلى حرب همجية وإرهابية وُيقتل وُيجرح الآلاف من أبنائه وتدمر البيوت فوق رؤوس ساكنيها، لذلك فهو بحاجة للحماية الدولية.

وأشار قبعة إلى أن شعبنا الفلسطيني يتعرض لمجازر وجرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، وآخرها ما حصل في قطاع غزة، فقتل وجرح ما يزيد على ١٣ ألف فلسطيني شكلت النساء والأطفال القسم الأكبر منهم، إلى جانب تدمير المؤسسات الصحية في قطاع غزة، فدمر الاحتلال١٧ مستشفى أهلياً وحكومياً في غزة، و٢٦ مركزاً للرعاية الأولية، واستهداف ٣٦ سيارة إسعاف.

كما أشار قبعة إلى تدمير الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه الأخير للبنية التحتية كما حصل في الضفة الغربية عام ٢٠٠٢، ومؤخرا في قطاع غزة تم تدمير ما يزيد على ١١ ألف منزل،١٤٢ مدرسة، وأكثر من ٤٥٠ مصنعاً.

واستعرض أيضا حملات الاعتقال التي يقوم بها الاحتلال للشباب والنساء وحتى الأطفال والشيوخ حيث ما يزال ٧ آلاف معتقل منهم في سجون الاحتلال، إلى جانب اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الذين قارب عددهم ٢٧ نائبا،كما عرض ممارسات المستوطنين الإرهابية في الضفة الغربية والتي توجت بإحراق الفتى المقدسي محمد أبو خضير في القدس، لذلك فنحن بحاجة للحماية الدولية.

وأشار إلى استمرار الاحتلال في سرقة وتُهويد مقدسات الشعب الفلسطيني ودور عبادته وبمنعه للمسلمين والمسيحيين من الوصول إلى أماكن عبادتهم في مدينة القدس الفلسطينية، وتدميره المساجد والكنائس والمقابر في غزة والضفة والقدس، لذلك يحتاج الشعب الفلسطيني لمن يحميه من بطش الاحتلال.

وختم قبعة كلمته بمطالبة البرلمانيين أن يعطوا الأمل للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وإبقاء ثقافة السلام، وناشدهم أن يقفوا إلى جانب شعبنا الذي يريد التخلص من جحيم الاحتلال وان ينتصروا لشعبنا، ويقفوا إلى جانب العدل، وأن يقفوا في وجه الظلم ومن يساعد عليه، والى حين تحقيق ذلك تطالب فلسطين الاتحاد البرلماني الدولي بالتصويت لصالح البند الفلسطيني بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وصولا لتحقيق حل الدوليتين.

وفعلا عرضت البنود الستة على التصويت وكانت النتائج على النحو الآتي:

البلد	مع	ضد	ممتنع	المجموع (مع/ضد)
أكوادور والامارات	٨١٣	٤٤	٦٦٠	٨٥٧
سوريا	٢٨٦	٣٠٣	٩٢٩	٥٨٩
فلسطين	٥٢٤	١٦٣	٨٣١	٦٨٧
الأرجنتين	٢٨٦	٢٨٨	٩٤٤	٥٧٤
تشيلي	٤٢٥	٣٣٧	٨٧٦	٦٤٢
زامبيا + بلجيكا	١٠٧٩	١٤٢	٢٩٧	١٢٢١

ملاحظة: تحسب الأصوات التي صوتت مع وضد وتستبعد الأصوات الممتنعة.

وبذلك فقد فاز مقترح زامبيا وبلجيكا الذي يتناول انتشار مرض الايبولا نظراً لحصوله على أعلى الأصوات من بين ثلاثة بنود حصلت على الثلثين وهي: بند فلسطين وبند الأكوادور والأمارات والبند البلجيكي- الزامبي.

ويشار إلى أن الوفد الإماراتي قد صوت في بداية الأمر ضد المقترح الفلسطيني، وبعد ذلك، تدخلت بعض الوفود العربية وضغطت عليه لتغيير تصويتها بالإيجاب لصالح فلسطين، وهذا ما حصل حيث طالبت تعديل تصويتها، ويشار أيضا أنه بعد التصويت الأول السلبي ضد مقترحنا، فقد صوت، رئيس الوفد الفلسطيني بالإيجاب لصالح المقترح الإماراتي-الأكوادوري، وصوت بالإيجاب أيضاً لصالح سوريا.

موضوع البند الطارئ واللجنة المصغرة لتوحيد البنود:

أفاد عضو الوفد الفلسطيني الأخ زهير صندوقة، الذي مثَّل فلسطين في هذه اللجنة بما يلي: "تم في الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية والذي عقد على هامش الاجتماع الحادي والثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي يوم الأحد الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠١٤ مناقشة تبني موقف موحد حول البند الطارئ على جدول أعمال الجمعية. وقد تقدمت خمس دول إسلامية وعربية بطلب إدراج بنود إضافية خاصة بها هي كل من: الأمارات، المغرب، سوريا، إيران، فلسطين.

أما البند الفلسطيني فكان بعنوان "دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم وتشجيع مبادرة توفر حماية دولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وصولاً لتحقيق حل الدولتين في ضوء العدوان العسكري الأخير على غزة.»

في بداية النقاش أعلن رئيس الوفد المغربي عن سحب البند المغربي لصالح البند الفلسطيني وقد ثمن المجتمعون موقف الوفد المغربي، خاصة وفد الإمارات الذي دعا إلى توحيد البنود الأخرى.

ولقد فاجأ السيد مرزوق الغانم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، المجتمعين بالقول بأنه من الواضح أن المجموعة الإسلامية ستتبنى التقدم بمقترحين: موضوع حول الإرهاب والموضوع الثاني حول فلسطين، ولقد اعترض على ذلك الطرح الأخ تيسير قبعة، رئيس الوفد الذي أكد أن الجميع أيدوا عملية التوحيد بمن فيهم الإمارات، وكان جواب الغانم غير مقنع، مما أدى إلى توتر النقاش، وبدوره حاول عضو الوفد، زهير صندوقه التأكيد على أن الجميع وافق على عملية التوحيد ولكن ذلك لم يجد صدى لدى رئيس الاتحاد، والذي اختتم النقاش بالقول أن الأمر قد حسم منعاُ لإثارة فتن وخلافات لا ضرورة لها، وأنه يعرف أموراً لا يريد أن يفصح عنها.

وقد أجمع المشاركون على تشكيل لجنة مصغرة تضم ممثلاُ واحداً عن البرلمانات الإسلامية والعربية التي تقدمت بمشاريع بنود إضافية، إضافة إلى الرجوع إلى الوفد الإكوادوري والذي سبق وأن تقدم بمشروع بند إضافي خاص بفلسطين تحت عنوان "التزام برلمانات العالم في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.»

وقد انتدبني الأخ رئيس الوفد الفلسطيني لأكون في هذه اللجنة، وقد تمّ التحدث مع رئيس الوفد الإكوادوري من قبل الأخ رئيس الوفد وعضو الوفد زهير صندوقه في أمر التوحيد بين البندين الإكوادوري والفلسطيني والذي وافق على ذلك بكل ترحيب، كما تم وضعه في صورة اللجنة المصغرة، وقد أبدى استعداده للمشاركة في هذه اللجنة.

أولاً: عنوان البند الموحد: مندوب فلسطين أصر على أن تكون القضية الفلسطينية في صلب العنوان، وأن يتم ذكره قبل موضوع الإرهاب، موضحاً أن الوفد الفلسطيني لن يوافق على موضوع

الدمج قبل تحقيق ذلك، وبعد نقاش طويل ووفق على ذلك، في نفس اليوم، تمّ لقاء بين مندوب فلسطين ورئيس وفد الإكوادور، تمّ فيه توحيد البندين الفلسطيني والإكوادوري كأساس لورقة واحدة تدمج مع المقترحات الأخرى الخاصة بالإرهاب.

في اليوم التالي، وبينما كانت اللجنة تستكمل خطوات الدمج، جاء رئيس الوفد المغربي وأعلم مندوب فلسطين بأن الإمارات وافقت على عملية الدمج وأن وفدها يريد الالتقاء بالمندوب الفلسطيني، وفعلاً التقى رئيس الوفد المغربي ومندوب فلسطين بالوفد الإماراتي، وقد أعلنت رئيسة الوفد الإماراتي بأنها مستعدة للدمج شريطة أن يكتفي بذكر كل من الإمارات، الإكوادور، المغرب، فلسطين كمقدمين للبند المقترح المدمج، وقد استأذن مندوب فلسطين بالرجوع إلى الوفد الفلسطيني ورئيسه لأخذ الرأي، حيث التقى بالأخ رئيس الوفد وبعد التداول، استقر الرأي على قبول الوفد الفلسطيني لهذا المقترح لإعطاء البند الموحد فرصة أكبر للنجاح، وبعد أن قام كل من الوفدين، الإيراني والسوري بمراجعة مندوب فلسطين ورئيس الوفد الإكوادوري حول هذا الأمر وإصرارهما على تسميتهما كمشاركين في البند المدمج، ارتأى مندوب فلسطين، بعد أن أصر الوفد الإماراتي على عدم إدراج إيران وسوريا كمشاركين في البند المدمج، أن يقتصر البند المدمج على اسمي كل من الإمارات والإكوادور كمقدمين للمقترح. وبعد التشاور مع الأخ رئيس الوفد حول ذلك الأمر وأخذ الموافقة، تمّ طرح ذلك المخرج على رئيس وفد الإكوادور الذي رحب بذلك الأمر وكذلك فعل رئيس الوفد المغربي.

وعند التصويت، وكالعادة، قامت مندوبة الإمارات بإلقاء كلمة لمدة ثلاث دقائق، كما هو مقرر في النظام والذي يعطي الحق لمقدمي البنود المقترحة بالتحدث لمدة ثلاث دقائق لصالح بنودهم المقترحة، وقد فوجئ الوفد الفلسطيني بخلو كلمة مندوبة الإمارات من أية أشارة للوضع الفلسطيني والإرهاب الممارس ضده واقتصار الكلمة على موضوع الإرهاب خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير الغاشم على قطاع غزة. وقد ألقى الأخ رئيس الوفد كلمة أوضح فيها الموقف الفلسطيني وطالب بتثبيت البند الطارئ المقدم باسم وفد فلسطين، بعد أن كان مقرراً سحبه لصالح البند الإماراتي الإكوادوري المدمج.

وبنتيجة التصويت حصلت ثلاثة مقترحات على مجموع الأصوات المطلوبة، هي المقترحات المقدمة من كل من بلجيكا والذي حصل على أعلى الأصوات، وكل من الإمارات / الإكوادور وفلسطين، وبالتالي فاز المقترح البلجيكي الخاص بوباء أبولا .

اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان: القانون الدولي من حيث صلته بالسيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقوق الإنسان.

شارك عضو الوفد الفلسطيني الأخ زهير صندوقة في الاجتماع، والذي ناقش مشروع قرار يتعلق بالقانون الدولي من حيث صلته بالسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقوق الإنسان، وقد تناول مشروع القرار مسؤولية الدول المحتلة تجاه حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يقطنون في الأراضي المحتلة، ودعم مشروع القرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يراقب مدى تقيد الدول بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعا إلى دعم ومساندة آلية المجلس لتطبيق قراراته إلى جانب قضايا أخرى تتعلق بالمواءمة بين السيادة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول وضرورة احترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق أشار صندوقة إلى ضرورة دعم وتقدير قرار مجلس حقوق الإنسان الدولي الذي أدان العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وطالب بإرسال لجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل إثر عدوانها على الأرض الفلسطينية المحتلة، وضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مشددا على أهمية تأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني، في ظل فشل إسرائيل المستمر في حماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت احتلالها كما هو مطالب به بالقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

وأكد أن الشعب الفلسطيني بحاجة لهذه الحماية الدولية، لأن إسرائيل هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك السلاح النووي وأن لديها أكثر من ٢٠٠ رأس نووي، وترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وترفض التفتيش على منشآتها النووية من قبل وكالة الطاقة النووية. واستعرض صندوقة أمام اللجنة كذلك نتائج الحرب العدوانية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة.

وحول العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة ومنشآت كبيرة وتأثير ذلك على صانع القرار، قال عضو الوفد الفلسطيني، لا اعتقد أن هنالك منشآت فلسطينية لها علاقات بالأمم المتحدة، ولكنني اعتقد أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين يمكن لها النظر في إقامة علاقات مع منشآت فلسطينية في مجالات عديدة غير المهام التي تقوم بها حالياً بحكم اختصاصاتها ومسؤولياتها.يمكنها مثلاً إقامة علاقات مع منشآت فلسطينية، تعمل في مجال دفن القتلى، فكما تعلمون، فإن عدد الضحايا في الحرب الأخيرة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة حوالي ٢٢٠٠ وعدد الجرحى قارب ١٢،٠٠٠، وهو يتكرر بشكل مستمر على فترات متقاربة.

كما يمكن إقامة علاقات شراكة مع منشآت فلسطينية لإعادة أعمار المنازل والمدارس، وخاصة التابعة لوكالة غوث اللاجئين والمستشفيات والمصانع ومولدات الكهرباء ومنشآت المياه والبنية التحتية التي يتم تدميرها بين الفنية والأخرى، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل أو جزئي.إن هؤلاء الضحايا والجرحى والتدمير الواقع يتم بأسلحة تصنع في مصانع أسلحة أميركية وتستخدم من قبل إسرائيل بغرض القتل والتدمير، مما يستدعي المحاسبة والمساءلة.

لقاء الوفد البريطاني.

ترأس الجانب الفلسطيني لهذا الاجتماع الأخ عزام الأحمد وبمشاركة عضو الوفد بلال قاسم وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة، ومثل الجانب البريطاني السيد اليستر بيرنيت رئيس الوفد البريطاني، وعدد من أعضاء مجلسي العموم واللوردات.

وعبر رئيس الوفد البريطاني عن تعاطفه مع الشعب الفلسطيني وخاصة الوضع الكارثي بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة ، مؤكدا أن تلك الحرب ونتائجها الكارثية على الشعب الفلسطيني تركت آثارها على بريطانيا والعالم.

واستفسر أعضاء الوفد البريطاني حول الأوضاع الداخلية الفلسطينية فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، ومستقبل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية في ضوء الحرب على غزة والاتفاق على وقف إطلاق النار ومستقبل عملية السلام وإعادة الأعمار.

وأكد رئيس الوفد البريطاني على الموقف المؤيد لحل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل بريطانيا في الوقت الذي تحدده الحكومة البريطانية.

وشدد على أهمية التصويت الرمزي الذي سيجري (تم ذلك كما توقع اليستر) في مجلس العموم البريطاني حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية وأهمية هذا التصويت رغم انه غير ملزم للحكومة البريطانية، متوقعا أن تكون نسبة التصويت مرتفعة لصالح الدولة الفلسطينية، والذي بالتأكيد ستأخذه الحكومة البريطانية بعين الاعتبار بشأن موقفها الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط. مؤكدا أن ذلك التصويت يرسل رسالة واضحة وقوية لإسرائيل ومؤيديها في بريطانيا مفادها انه آن الأوان أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه.

بدوره، أجاب الأخ عزام الأحمد على استفسارات الوفد البريطاني مستعرضا نتائج العدوان الإسرائيلي الأخير على فلسطين بدءاً مما جرى في الضفة الغربية والقدس منذ حادثة الاختفاء الغامض للمستوطنين والإجراءات القمعية التي قامت بها إسرائيل من قتل واعتقال ونصب الحواجز ومحاولة إفشال حكومة التوافق الفلسطيني، وانتهاء بحرق الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير وهو حي من قبل المستوطنين، وقدم شرحا وافيا حول نتائج العدوان على قطاع غزة ومعاناة أبناء الشعب الفلسطيني نتيجة ذلك.

وأوضح للوفد البريطاني ما جرى حول المفاوضات غير المباشرة بين فلسطين وإسرائيل برعاية مصرية في القاهرة من اجل وقف إطلاق النار وسلوك الوفد الإسرائيلي أثناء تلك المفاوضات، مؤكدا انه تم تثبيت وقف إطلاق النار والتأكيد على استئناف المفاوضات لاستكمال البحث للتوصل لحلول نهائية لباقي القضايا العالقة في نهاية الشهر الجاري في القاهرة (تم تأجيلها إلى منتصف شهر تشرين الثاني القادم)، وبحث باقي القضايا الثنائية التي تتصل بالتزامات إسرائيل كدولة احتلال تجاه الشعب الفلسطيني، مشددا أن إعادة الاعمار تتم وفق الآليات التي أقرتها الأمم المتحدة وحكومة التوافق الفلسطيني.

كما استعرض التحرك السياسي للقيادة الفلسطينية وفق ما أعلنه السيد الرئيس محمود عباس في خطابه في الأمم المتحدة والمتمثل في تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمته القدس الشرقية والتوجه إلى المؤسسات والمنظمات والمواثيق الدولية، بما يعزز الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ويمكنه من ترجمة قرار الاعتراف بفلسطين دولة على كامل حدود عام ١٩٦٧، مناشدا بريطانيا بتحمل مسؤولياتها إلى جانب المجتمع الدولي من اجل إنهاء الاحتلال وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وتمكينه من العيش بحرية وسلام.





واتفق الوفدان على التعاون والتنسيق بين البرلمانين الفلسطيني والبريطاني لخدمة الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون بينها.

الوفد البرلماني فلسطيني يلتقي نظيره السلفادوري

ترأس الجانب الفلسطيني لهذا الاجتماع الأخ عزام الأحمد وبمشاركة عضو الوفد بلال قاسم وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة ومثّل الجانب السلفادوري السيد سيفغريدي رايس رئيس البرلماني السلفادوري.

وقد أكد رئيس البرلمان السلفادوري على مواقف بلاده المساندة لنضال الشعب الفلسطيني، شارحا الموقف الذي اتخذته بلاده أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى جانب إدانته ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية.

وأعاد رئيس البرلمان السلفادوري التأكيد على الموقف المبدئي لدول أمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة.

بدوره، عبَّر الأخ عزام الأحمد عن اعتزاز فلسطين بموقف السلفادور بشكل خاص وموقف دول أمريكا اللاتينية بشكل عام من القضية الفلسطينية، وأن تلك المواقف تعبُّر عن التضامن الصادق مع شعبنا، شارحا لهم ما يعانيه شعبنا تحت الاحتلال ونتائج العدوان الإسرائيلي ، موضحا معاناة أبناء الشعب الفلسطيني في غزة خاصة، والمجازر والجرائم ضد الإنسانية وحرب إبادة جماعية التي ارتكبتها إسرائيل،مطلعا الوفد السلفادوري أيضا على نتائج مؤتمر إعادة الأعمار الذي عقد مؤخرا في القاهرة.

وشدد الجانبان الفلسطيني والسلفادوري على ضرورة تقوية العلاقات بين البرلمانين الفلسطيني والسلفادوري خدمة لقضايا البلدين، خاصة بعد الزيارة الأخيرة للبرلمان السلفادوري لفلسطين أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية.

اليوم الثالث: ١٤/١٠/٢٠١٤
كلمة السيدة انتصار الوزير

استمعت الجمعية العامة لكلمات الوفود حول دور الاتحاد في تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة، وقد ألقت السيدة انتصار الوزير كلمة فلسطين، طالبت فيها الجمعية العامة للاتحاد بالعمل على مساعدة المرأة الفلسطينية لتوفير الحماية الدولية لها في ظل ما تعانيه بفعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بأن يشمل تطبيق القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ عام (٢٠٠٠)» النساء والسلام والأمن» حماية النساء في فلسطين من بطش الاحتلال.

وأكدت الوزير أن المرأة الفلسطينية تتعرض لعنف آخر غير العنف الذي تواجهه داخل الأسرة والمجتمع كبقية نساء العالم، وهو عنف الاحتلال الإسرائيلي وهو العنف الحقيقي الممارس على المرأة الفلسطينية الذي يحرمها من حقها في التنقل والتعليم والعلاج بحرية والاستهداف المباشر وغير المباشر لها في مناطق سكنها وعملها.

وذكرتْ أعضاء الاتحاد بشهادة المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، الذي قال "الاحتلال والجدار ينتهكان حقوق المرأة، وأن النساء الفلسطينيات يتعرضن بصورة روتينية إلى المضايقة والتخويف وإساءة المعاملة عند نقاط التفتيش والبوابات، فضلاً عن إذلالهن أمام أسرهن و يتعرضن للعنف الجسدي من قبل المستوطنين، مما أجبر عدداً من الفتيات والنساء إلى التخلي عن متابعة تعليمهن العالي أو عملهن تفادياً لتلك التجارب المهينة".

كما ذكّرتهم بأن النساء الفلسطينيات أسيرات أيضا في سجون الاحتلال حيث تنتهك حقوقهن فهناك: التَّفتيش العاري، والتحرش الجنسي، والتهديد بالاغتصاب، والاقتحام المفاجئ للزنازين ليلاً، ووضْعهن في ظروف صحيّة صعبة مترافقة مع منعهنّ من الزيارة في أغلب الأوقات.

وقالت: إن الاحتلال الإسرائيلي مستمر في عدوانه على شعبنا، وكان آخر ذلك ما تعرض له قطاع غزة من حرب عدوانية استمرت مدة ٥١ يوما والتي راح ضحيتها ما يزيد على ألفي شهيد منهم ٣٢٠ امرأة، و٤٥٠ طفلا وأدت إلى تهجير أكثر من نصف مليون فلسطيني وفلسطينية يعيش جلُّهم في مدارس الاونروا في ظروف معيشية قاسية، كل ذلك جرائم يجب أن تتوقف.

وأضافت: إن الحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٨ حتى صيف هذا العام أدت إلى ارتكاب مجازر وإبادة جماعية لأكثر من ٩٠ عائلة فلسطينية، الأمر الذي دعا مجلس حقوق الإنسان الدولي إلى تشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات المرتكبة في قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية والتي حدثت عام ٢٠١٤، ولا يختلف الحال في الضفة الغربية والقدس، حيث تنتهك حقوق النساء الفلسطينيات من قبل الاحتلال. مؤكدة أن العنف ضد المرأة والشعب الفلسطيني لن يتوقف إلا بانتهاء الاحتلال وحصول شعبنا على حقوقه المشروعة.

ودعت الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعوة الحكومة السويسرية لسرعة عقد الاجتماع الخاص بإنفاذ اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلزام إسرائيل بهذه الاتفاقيات.

وفي ختام كلمتها، عبَّرتْ الوزير عن تقدير المجلس الوطني الفلسطيني وأعضائه لمجلس العموم البريطاني على تصويته الذي جرى بعد نقاش طويل وبالأغلبية بدعوة الحكومة البريطانية للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة في إطار حل الدولتين، وأشارت إننا نتطلع إلى البرلمانات في مختلف دول العالم خاصة في الدول الأوروبية أن تحذوا حذوه من اجل تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

لقاء الوفد مع مسؤول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس حقوق الإنسان الدولي

عقد الأخ تيسير قبعة رئيس الوفد البرلماني الفلسطيني إلى جنيف وبصفته نائبا لرئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية ومشاركة الأمين العام للجمعية سسيرجيو بيازي، والأخ بلال قاسم نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في الجمعية اجتماعا في جنيف مع رئيس قسم لشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس حقوق الإنسان السيد فرج فنيش، حيث أطلعه قبعة على آخر التطورات على صعيد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين، مشيرا إلى مسلسل الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني منذ ما قبل عام ١٩٤٨ و انتهاء بما جرى في قطاع غزة من عدوان همجي خلف ضحايا ودمارا وتشريداً لأهلنا هناك لم يشهدها الشعب الفلسطيني منذ نكبته عام ١٩٤٨، واستمرار جرائم الاستيطان والحصار ومصادرة الأراضي وسرقة الموارد الفلسطينية حتى يومنا هذا.

كما اطلع قبعة المسؤول فنيش على برنامج زيارة بعثة تقصي الحقائق البرلمانية التي ستزور غزة الأسبوع القادم(تأجلت إلى ١٢/١١/٢٠١٤ من قبل الجانب المصري) بتكليف من الجمعية البرلمانية المتوسطية، وسبل التعاون بين بعثة تقصي الحقائق البرلمانية ومجلس حقوق الإنسان في مجال رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار قبعة أن الاحتلال الإسرائيلي قرر عدم استقبال البعثة التي كان من ضمن برنامجها زيارة الضفة الغربية إلى جانب زيارة قطاع غزة ووضع الحجج الواهية أمام عملها، رغم أن الكنيست الإسرائيلي عضو في هذه الجمعية.

بدوره، اطلع فنيش الوفد على العقبات والعراقيل التي تواجه لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان الاممي للتحقيق في جرائم الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الإنسان في فلسطين والتي تنوي زيارة فلسطين وعدم تعاون الجانب الإسرائيلي معها.

بدوره، قال سيرجيو بيازي الأمين العام للجمعية، أن الجمعية سوف تزود مجلس حقوق الإنسان بنتائج زيارتها إلى غزة لتكون بتصرف المجلس، مشددا على أهمية التنسيق بين لجنة حقوق الإنسان وبعثة تقصي الحقائق البرلمانية التابعتين للجمعية مع لجنة التحقيق التابعة للمجلس والتي ستقوم بالتحقيق في انتهاكات حقوق الفلسطيني التي ارتكبها الاحتلال، مبديا موافقته على التعاون الأوسع بين الجانبين.

ورحب فنيش بهذا التعاون بين الطرفين، خاصة مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية المتوسطية التي تمثل فلسطين فيها موقع نائب رئيس اللجنة، واطلع فنيش أعضاء الوفد على خمسة تقارير خلال شهر أكتوبر الجاري حول فلسطين أعدها

مجلس حقوق الإنسان.

يشار إلى أن تيسير قبعة بصفته نائبا لرئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، كان قد بحث مع الأمين العام للجمعية سيرجيو بيازي في جنيف على هامش الدورة ١٣١ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التحضير لزيارة بعثة تقصي الحقائق إلى قطاع غزة بهدف الاطلاع على ما خلفته الحرب العدوانية الإسرائيلية على القطاع وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد قبعة أهمية زيارة البعثة لقطاع غزة في كشف حقيقة ما قام الاحتلال من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية واطلاع البرلمانات الأوربية الأعضاء في الجمعية على حقيقة الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به، متطلعا إلى أن تؤدي نتائج تلك البعثة إلى حث تلك البرلمانات على الضغط على حكومات دولها لبذل المزيد من الجهود لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بدولة فلسطين.

وأشار الأمين العام للجمعية أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد قررت عدم استقبال البعثة التي يترأسها رئيس الجمعية الايطالي فرانسيسكيو اماروس والتي تضم في عضويتها ما يزيد على ٣٢ برلمانا أوروبيا وعربيا والتي كان تنوي الاطلاع على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية.

اجتماع اللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتنمية المستدامة، التمويل والتجارة: أفضل السبل لتفعيل دور الاتحاد البرلماني الدولي في «تشكيل نظام جديد لحوكمة المياه»: تعزيز العمل البرلماني حول المياه.

أكد الأخ زهير صندوقة في مداخلته أمام اللجنة، أن الاحتلال الإسرائيلي يتحكم في كل شيء في فلسطين، حيث يسيطر على أكثر من ٨٤٪ من مصادر المياه الفلسطينية، ويستغل الأحواض المائية الفلسطينية، ويوزعها على المستوطنين في بلادنا المحتلة، ويحرم الفلسطيني من الاستفادة من تلك المياه، فيما يجهد الفلسطينيون للحصول على مياه الشرب، وترى المستوطنون يستعملون المياه الفلسطينية في برك السباحة وري الزهور فيما يبنونه من مستوطنات غير شرعية على الأرض الفلسطينية المحتلة، والأمر من ذلك، فإن الاحتلال يقوم بيعنا مياهنا التي هي ملك لنا، مشيرا إلى أن الاحتلال يستنزف موارد نهر الأردن التي تغذي البحر الميت مما يهدد وجوده.

اليوم الأخير: الخميس ١٦/١٠/٢٠١٤
أولا: الجلسة الختامية للمجلس الحاكم:

تم خلال هذه الجلسة ما يلي:

١-انتخاب رئيس جيد للاتحاد:

وقد صوتت فلسطين سرا لصالح مرشح بنغلادش التزاما بما قررته المجموعة العربية، وقام بالاقتراع كل من: انتصار الوزير، عزام الأحمد وزهير صندوقة.

- اعتماد تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانين فيما يخص أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين في سجون الاحتلال، فقد طالبت اللجنة، إسرائيل مجددا إطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين في سجونها وضرورة التزامها بتطبيق قواعد القانون الدولي في معاملتها لهم داخل تلك السجون، خاصة أولئك النواب الذين يخضعون للاعتقال الإداري.

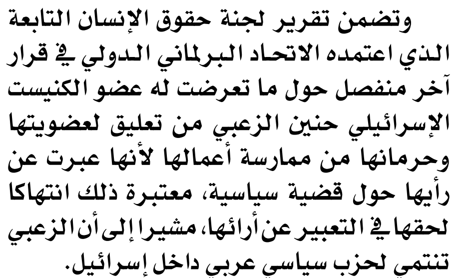
وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السيد خوان بابيليو إثناء عرضه للقرار انه ينبغي عدم الاندهاش والاستغراب من الأوضاع المؤسفة والخطيرة للبرلمانيين الفلسطينيين في سجون إسرائيل، معتبرا ذلك انتهاكا صارخا ضد حقوقهم وحريتهم، مؤكداً أن تلك الاعتقالات كلها تأتي لأسباب سياسية ، مشيرا إلى أن إسرائيل اعتقلت منذ حزيران الماضي حتى الآن ما يزيد على ألف فلسطيني بينهم خُمس أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وعددهم ٢٧ نائبا، يخضعون للاعتقال الإداري الذي نشعر ببالغ القلق جراء استمراره، وأضاف انه عندما يطلق سراح هؤلاء النواب أو قسم منهم فانه يجدد اعتقالهم تحت هذا النوع من الاعتقال، معتبرا أن الإفراج عن النواب ومن ثم إعادة اعتقالهم يؤكد أن هذه الاعتقالات تعسفية.

وطالب قرار اللجنة بشكل خاص إطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الذين يخضعون للاعتقال الإداري حيث لا توجد عليهم أية تهم جنائية وليس لدى إسرائيل أية إثباتات أو دلائل على أية تهم، وإنما تقوم باعتقالهم بسبب الانتماء السياسي لهم.

وجدد القرار مطالبته لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، بإطلاق سراح الأسيرين مروان البرغوثي واحمد سعدات، مؤكدا بطلان إجراءات الاعتقال والمحاكمة تاليا، فضلا عن كونها مخالفة لقواعد القانون الدولي.

وأدان القرار بشدة استمرار اعتقال البرغوثي وسعدات منذ فترة طويلة وطالب السلطات الإسرائيلية بتزويده بمعلومات حول أوضاعهما في سجونها ولكنها ترفض ذلك.

وأكد القرار انه طالب مرارا ومنذ زمن طويل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسماح للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة له بزيارة الأسيرين البرغوثي وسعدات وباقي أعضاء المجلس التشريعي المعتقلين، ولكنها ترفض ذلك حتى الآن، مطالبا إياها بالسماح بتلك الزيارة للاطلاع على أوضاعهم...وأكد القرار من جديد أن هذا الاختطاف للنائبين البرغوثي وسعدات واحتجازهما خارج المناطق الفلسطينية المحتلة، يشكل مخالفة واضحة للقانون الدولي، وان محاكمتهما التي خضعا لها تخالف شروط ومعايير العدالة الدولية التي يجب أن تلتزم إسرائيل بها، بوصفها دولة طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.ودعا القرار كذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلى إعادة النظر بقرارات إبعاد النواب المقدسيين عن مدينتهم القدس، معبرا عن إدانته الشديد لذلك الإبعاد، معتبرا إياه فعلا غير قانوني وغير إنساني ضد هؤلاء النواب وعائلاتهم ومجتمعهم. وطالب القرار أخيرا لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي التي أعدت هذا القرار، مواصلة النظر في هذه القضية وان تقدم إليه تقريرا في اجتماعه القادم. داعيا الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي تبليغ إسرائيل بهذا القرار.



وتضمن تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في قرار آخر منفصل حول ما تعرضت له عضو الكنيست الإسرائيلي حنين الزعبي من تعليق لعضويتها وحرمانها من ممارسة أعمالها لأنها عبرت عن رأيها حول قضية سياسية، معتبرة ذلك انتهاكا لحقها في التعبير عن آرائها، مشيرا إلى أن الزعبي تنتمي لحزب سياسي عربي داخل إسرائيل.

٣- اعتماد تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط:

فيما يخص القضية الفلسطينية، قررت اللجنة إرسال وفد من بين أعضائها لزيارة فلسطين (الضفة وغزة) وإسرائيل والأردن للاطلاع على الأوضاع هناك.

وقد وجهت اللجنة اللوم لإسرائيل لعدم مشاركتها في أعمال دورة الاتحاد الحالية ولعدم مشاركتها في اجتماعات لجنة الشرق الأوسط، كما قررت اللجنة تنشيط الاتصالات لعقد الموائد المستديرة المتعلقة بالصراع الفلسطيني والإسرائيلي، وإعادة محاولة عقد المائدة المستديرة حول المياه التي كان من المقرر عقدها في حزيران الماضي في البحر الميت في الأردن ولكنها لم تعقد لغياب الوفد الإسرائيلي عن الحضور.

وتضمن تقرير اللجنة الذي اعتمده الاتحاد ملخصا لما قدمه عضو اللجنة الأخ عزام الأحمد في تقريره خلال اجتماعيها في ١٢و١٥/١٠/٢٠١٤، حيث ركز فيه على ضرورة حشد الدعم الدولي للتحرك السياسي الفلسطيني القادم في مجلس الأمن الدولي الذي ينوي الطرف الفلسطيني التقدم بمشروع قرار إليه يضع سقفا زمنيا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة قبل حوالي عامين، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وصولا لقيام الدولة الفلسطينية على كامل حدود عام ١٩٦٧، وكذلك الانضمام إلى باقي المنظمات والمواثيق الدولية الأخرى. إلى جانب نتائج مؤتمر إعادة الأعمار في غزة الذي عقد مؤتمرا بهذا الخصوص في القاهرة مؤخرا، و ضرورة اجتثاث الإرهاب ومحاربته وفي مقدمته الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين الذي يشكل أساس الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب تطور الأحداث منذ توقف المفاوضات في نهاية آذار الماضي حتى الآن، إلى تشكيل حكومة التوافق الفلسطيني في شهر حزيران الماضي، إنهاء الانقسام قانونيا وسياسيا.

ثانيا: الجلسة الختامية للجمعية العامة للاتحاد:

تم اعتماد ما يلي :.

- تقرير اللجنة الثالثة ومشروع القرار الخاص بها: قررت الجمعية العامة تأجيل البت في مشروع قرار اللجنة إلى الدورة القادمة للاتحاد في هانوي(اذار٢٠١٥) لعدم اكتمال إعداد المشروع النهائي للتصويت عليه في الجمعية، واعتمدت اللجنة الثالثة موضوع الدورة رقم ١٣٣ التي ستعقد في كولومبيا بعنوان: الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد في الخصوصية والحرية الفردية.



- اعتماد تقرير اللجنة الثانية الخاص بإدارة المياه، الذي ناقش وثيقة نهائية يعتمد عليها مقررا اللجنة لإعداد مشروع قرار سيعرض على الدورة القادمة للاتحاد في هانوي.
- اعتماد تقرير اللجنة الأولى حول الحرب الالكترونية وصلتها بالإرهاب كونها تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، حيث سيعتمد عليه مقررا اللجنة لإعداد مشروع قرار يعرض على الدورة القادمة للاتحاد في هانوي.
- اعتماد تقرير لجنة شؤون الأمم المتحدة، الذي ركز على إدارة وتعزيز دور البرلمانات في أعمال الأمم المتحدة وخاصة الجمعيات العامة وإضفاء البُعد البرلماني لعمل الهيئة الأممية، وزيادة وعي البرلمانات لدورالهيئة، وسيكون هناك اجتماع مع خبير في الأمم المتحدة لمناقشة كيفية تعزيز العلاقة بين الاتحاد والأمم المتحدة.
- اعتماد بيان صادر عن الاتحاد أعرب فيه عن خيبة أمله لانتشار الأعمال الإرهابية العواقب الوخيمة على مناطق بأكملها والبلدان في جميع أنحاء العالم. وهذه الأفعال تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وانعدام الأمن والنزوح الداخلي وتحركات اللاجئين الجماعية، ناهيك عن الموت والدمار على نطاق واسع. والأثر الإنساني للأعمال الإرهابية التي لا توصف.وشدد البيان على أن الإرهاب بأي شكل من الأشكال لا يمكن الدفاع عنه، وعلى أهمية الهدوء والسلام، والتي هي الضمانات الوحيدة لمستقبل مستقر وآمن للأجيال القادمة، وحث الاتحاد الأعضاء للتصدي للإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان. وذكّر البيان أعضاء الاتحاد بانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها النواب في شتى أنحاء العالم. وأن لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين، وقد أعربت مجدداً في أحد قراراتها بشأن النواب الفلسطينيين عن قلقها إزاء استمرار الاعتقال الإداري الذي تفرضه إسرائيل على ٢٧ عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وإعادة اعتقال رئيس المجلس السيد عزيز الدويك، وهذه هي ثالث مرة يُحتجز فيها الرئيس على مدار ثماني سنوات دون توجيه أية تهم رسمية إليه.

تقرير بأعمال الدورة السابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: عمر حمايل ....

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ زهير صندوقة وعضوية الأخ عمران الخطيب، ومستشار الوفد عمر حمايل، والأخ توفيق تامر مندوبا عن سفارة فلسطين في إسلام أباد، في أعمال الدورة السابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية التي عقدت في مدينة لاهور الباكستانية خلال الفترة ١-٣ ديسمبر ٢٠١٤.

اليوم الأول: ١/١٢/٢٠١٤

الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي للجمعية :

تم انتخاب رئيس المجلس التنفيذي وهو السيد حسين مشاهد وبحضور رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني- رئيس الجمعية السيد نير حسين بخاري، ، تحدث مشاهد حول أهمية تحويل الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى برلمان آسيا على غرار البرلمان الأوروبي، نظراً لتوجه العالم من الغرب إلى الشرق، وإنشاء لجنة خاصة بهذا الشأن من عدد من أعضاء الجمعية.

استعرض فاروق أياك . عضو مجلس الشيوخ الباكستاني و رئيس سابق للمجلس جدول أعمال الجمعية السابعة، مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال اللجان الدائمة وعددها ١٩ مشروعاً مدرجاً على جدول أعمال المجلس التنفيذي، بهدف وضع توصيات بشأنها للجمعية العامة. وتشمل تلك القرارات: القضايا السياسة، التعاون بين الحكومات في آسيا، مكافحة الإرهاب والتطرف، التطورات السياسية المهمة في آسيا، شؤون البيئة والاقتصاد والطاقة والقضايا المالية لأعضاء الجمعية، وتغيير المناخ، قرارات تعلق بالمحافظة على الثروة الثقافية في آسيا،التعاون الصحي في آسيا وتوصيات اجتماع المرأة البرلمانية في الجمعية. وبعد ذلك تم فتح المجال لإبداء الرأي حول تلك القرارات.

رئيس الوفد الفلسطيني الأخ زهير صندوقة: أشار إلى أهمية ما هو مطروح من مشاريع قرارات تخص القضية الفلسطينية ولكن تلك الاقتراحات غير مكتملة خاصة ما يتعلق بانتهاكات الاحتلال في المسجد الأقصى و إقرار قوانين كمشروع قانون يهودية الدولة وسحب الهويات و حق الإقامة للمقدسيين، وغيرها من الإجراءات غير الانسانية ضد الشعب الفلسطيني والاعتقالات. خاصة للنواب والمواطنين، وما اقترفته آلة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة من جرائم، كذلك ضرورة أن تشمل القرارات سرقة الآثار والأماكن الثقافية ليس فقط في قطاع غزة كما هو وارد في مشروع القرار إنما لتشمل كل التراث الثقافي الفلسطيني في فلسطين عامة و في القدس وقطاع غزة بشكل خاص.

لذلك نقترح إما إفراد بند خاص بفلسطين أو توزيع ما تقدم به الوفد الفلسطيني من مقترحات وهي مكتوبة على مشاريع قرارات الجمعية.

وقد علق رئيس المجلس التنفيذي للجمعية مشاهد حسين على تلك المقترحات بالقول سوف نأخذ كل الملاحظات بالاعتبار وهي ملاحظات مهمة.

وقرر المجلس التنفيذي اعتماد مشروع جدول أعمال الجمعية العامة السابعة، كما قرر عقد اجتماع خاص لتحويل الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى برلمان آسيا في إسلام أباد، تشارك فيه مجموعة من البرلمانات من ضمنها: فلسطين، الأردن، السعودية، تركيا، باكستان، اندونيسيا وبنغلادش.

اليوم الثاني- ٢/١٢/٢٠١٤



أولا: جلسة الافتتاح وكلمات الوفود:

بدأت الجلسة بمشاركة ٣٥ وفدا من أصل ٥٨ برلمانا، بكلمة لمشاهد حسين رئيس اللجنة المنظمة للجمعية، الذي تحدث حول آخر التطورات الأخيرة في ما يتعلق باجتماعات اللجان المختلفة للجمعية، وضرورة الانتقال من الجمعية الآسيوية إلى البرلمان الآسيوي لتمثيل السكان في البرلمان الآسيوي، وتكوين لجنة خاصة لبحث كيفية الانتقال وأحداث توازن عالمي والانتقال بالعالم من الغرب إلى الشرق، والتنسيق بين الدول لدعم مشاريع خطوط النفط بين إيران وباكستان، وكذلك يجب التركيز على قرارات تخص التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف.

كما تحدث مسعود إسلامي نائب الأمين العام للجمعية ركز على ضرورة إيجاد آليات لتنفيذ قرارات الجمعية، فهي في نظامها الداخلي لا تستطيع اجبار أي من البرلمانات أو الدول على تنفيذ قراراتها.

وتحدث أيضا رئيس الوفد الباكستاني للجمعية مركزا على ضرورة مواجهة التحديات التي تواجهها آسيا التي تضم ٦٠٪ من سكان العالم، لذلك تمتلك آسيا الكثير من الإمكانيات، فهناك دور على أعضاء الجمعية وتبادل التجارب بين الدول والبرلمانات، ويجب أخذ التجربة الأوروبية كمثال لنا، ولدينا إصرار كامل لمحاربة الإرهاب، هناك مشاكل في فلسطين وكشمير، وهناك تحديات في قطاعات الكهرباء والنقل، ولا يمكن لبلد واحد أن يقوم بحل المشاكل وحده ومواجهة التحديات، لذلك لا بد من التعاون بين جميع الدول والبرلمانات

ثم تحدث أخيرا في هذه الجلسة رئيس الجمعية، رئيس مجلس الشيوخ سيد نير حسين بخاري

الذي أكد على أهمية القرارات التي ستصدر عن الجمعية، في مجال الاقتصاد والطاقة والبيئة ومكافحة الفقر والصحة والثقافة وضرورة أن تكون هناك الديمقراطية للجميع وغيرها .. ومكافحة الإرهاب في سوريا وفلسطين، وإدانة ما حصل في غزة من حرب عدوانية ضد الشعب الفلسطيني هناك، وينبغي حل قضية فلسطين.



ثانيا: تم قبول طلب برلمان أذربيجان ليكون عضواً في الجمعية.

ثالثا: نيابة عن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون قدم الأخ زهير صندوقة هدية لرئيس مجلس الشيوخ الباكستاني- رئيس الجمعية سيد نير حسن بخاري،وهي عبارة عن مجسم لقبة الصخرة المشرفة، وقد ألقى كلمة أشار فيها إلى أن هذه الهدية تعبر عن مدى امتنان الشعب الفلسطيني للشعب الباكستاني الشقيق لمواقفه التضامنية الصادقة مع حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

رابعا: تم انتخاب رؤساء اللجان الدائمة للجمعية على النحو الآتي:

١. اللجنة الثقافية والشؤون الاجتماعية. الكويت.
٢. اللجنة السياسية. تركيا.
٣. اللجنة الاقتصادية. اندونيسيا.
٤. اللجنة المالية. روسيا.
٥. اللجنة الخاصة بتحويل الجمعية إلى برلمان آسيا. باكستان.
٦. لجنة التقارير الخاصة. الفلبين.

خامسا: اعتماد تقرير المجلس التنفيذي.

سادسا: اجتماع اللجنة الخاصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية:

ترأس الاجتماع ممثل الكويت سعيد الكندري، وبعد أن اعتمدت اللجنة جدول أعمالها، ومشروع قرارها المتعلق بالتنوع الثقافي ومكافحة سرقة وتدمير الآثار الثقافية والدينية في آسيا، تقدم الوفد التركي بتعديلات على مشروع القرار المقدم من اللجنة، وقد أثنى الأخ زهير صندوقة على المقترح والتعديل التركي على المشروع ودعمه خاصة ما يتعلق بإدانة إغلاق المسجد الأقصى لأول مرة في تاريخه خلال شهر نوفمبر الماضي.

وقد اعتمدت اللجنة بعد نقاش مطول قرارات تتعلق بالمقدسات الإسلامية والتراث الثقافي في القدس خاصة وفلسطين عامة حيث أدانت ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات ضد الأماكن المقدسة في فلسطين والمسجد الأقصى ومدينة القدس بشكل خاص.

وأكدت اللجنة أن ما تقوم به إسرائيل التي تحتل فلسطين بالقوة المسلحة من انتهاكات واقتحامات للمجموعات المتطرفة والمستوطنين للمسجد الأقصى وساحاته وإغلاق لأبوابه ومنع للمصلين من الدخول إليه يشكل انتهاكا صارخا يجب التصدي له رافضة في الوقت ذاته محاولات إسرائيل تقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا من خلال طروحات ومشاريع قوانين يحاول الكنيست الإسرائيلي تمريرها ،كما أدانت مجمل مشاريع القوانين التي اقرها الكنيست الإسرائيلي المتعلقة بالتضييق على أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس.

ودعت اللجنة إسرائيل إلى عدم تغيير الوضع القائم في مدينة القدس، واعتبرت أن ما تقوم به إسرائيل في المسجد الأقصى يشكل استفزازا لكل المسلمين في العالم، ويعبر عن عدم احترامها لمشاعرهم الدينية.

واعتمدت اللجنة كذلك قرارات تتعلق بالعولمة بآسيا والتعاون بشأن العدالة الصحية بآسيا، وآخر يتعلق بالهجرة وحقوق العمال في أسيا، واعتمدت قرارا يتعلق بمكافحة الفساد و قرارا خاصا بتكنولوجيا المعلومات، و التعاون الفعال لمكافحة الاتجار بالمخدرات في آسيا.

سابعا: اجتماع النساء البرلمانيات:

من جانب أخر، تضمن مشروع القرار الذي اعتمدته لجنة النساء البرلمانيات فقرة حول دعم نضال المرأة الفلسطينية، وإدانتها لما تتعرض له النساء الفلسطينيات من انتهاكات تحت الاحتلال الإسرائيلي، داعية إلى التضامن معها.

ثامنا: كلمة الوفد الفلسطيني:

طالب رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة الجمعية البرلمانية الأسيوية خلال كلمته بدعم الطلب الفلسطيني المزمع تقديمه لمجلس الأمن الدولي لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وإقامتها على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما طالب الجمعية البرلمانية الأسيوية بإدانة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين عامة وفي القدس ومسجدها الأقصى خاصة وما تسنه من قوانين عنصرية- كالتي كان يطبقها نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا-وآخرها قانون يهودية الدولة ومحاولة تقسيم المسجد الأقصى والاعتداءات الإرهابية من قبل المستوطنين والبرلمانيين الإسرائيليين لحرمة المسجد الأقصى وساحاته، وعمليات التطهير والطرد والقتل بحق أهلنا في القدس، بعد جريمتها البشعة بحق أهلنا في قطاع غزة.

وأكد صندوقة على ضرورة وقوف الجمعية البرلمانية الآسيوية الى جانب الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه فلن يكون هناك امن ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط و في العالم اجمع دون تلبية كامل حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدا ان شعبنا لن يقبل بأي ابتزاز أو مساومة على حقوقه. مشيدا بالدعم الذي تقدمه باكستان للشعب الفلسطيني في كافة المجالات، مطالبا برلمانات ودول آسيا التي تضم ما يزيد على ٦٠٪ من سكان العالم بمزيد من الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني حتى يتخلص من الاحتلال، مضيفا أننا كشعب فلسطيني نعول على آسيا بقدراتها الضخمة في إحداث التوازن بيننا وبين عدونا إسرائيل.

وكان صندوقة في بداية كلمته قدم الشكر لباكستان التي وقفت معنا بالسراء والضراء وعلى وضوح وثبات مواقفها الداعمة لقضية الفلسطينية، مطالبا الجمعية البرلمانية الآسيوية، بإيجاد توازن مع عدونا المغتصب من خلال ما تمتلكه آسيا التي بينها الصين وروسيا وإيران والسعودية من إمكانيات وقدرات هائلة .

وقدم صندوقة للجمعية شرحا وافيا عما جرى إبان الحرب العدوانية على غزة وما سبقها وما لحقها من انتهاكات للأماكن والمقدسات الإسلامية والمسيحية على أيدي جيش الاحتلال، مؤكدا أننا ندافع عن أرضنا ومقدساتنا ولن نستسلم لأي ابتزاز مها كان، وستبقى القدس عاصمة لفلسطين وسيكون المسجد الأقصى وكنيسة القيامة مرجعاً ومزارا لكل مؤمني العالم.

تاسعا: اجتماع اللجنة الاقتصادية والتنمية في آسيا:

وقد اعتمدت اللجنة مشروع قرار حول توسيع سوق الطاقة في آسيا، وقرارا أخر حول الشؤون المالية في آسيا، وقرارا يتعلق بتغير المناخ والحفاظ على البيئة وزراعة مليون شجرة في آسيا، وحول هذا القرار الأخير تقدم الأخ زهير صندوقة الذي حضر الاجتماع بمداخلة أكد فيها إننا كفلسطينيين لنا وضع مختلف عن بقية الأعضاء، نحن الشعب الذي يزرع فيأتي الاحتلال ويقلع ما نزرعه، وهو يتعمد تخريب الأراضي الزراعية ومصادرتها لصالح المستوطنين، ويقوم باستغلال مصادرنا المائية بنسبة ٨٥٪ التي تذهب للمستوطنين، وفلسطين دولة صغيرة من حيث المساحة لو زرعنا ألف شجرة، سيأتي ويقطعها الاحتلال من خلال سياسته الاستيطانية.

وأضاف صندوقة، أرجو صياغة بند خاص بفلسطين يدين العمل الذي تقوم به سلطات الاحتلال في فلسطين سواء بدفن النفايات السامة وقلع الأشجار أو السيطرة على مصادر المياه، وفعلا وافقت اللجنة على إدخال فقرة على مشروع القرار : إدانة ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات على الموارد الفلسطينية خاصة قطاع المياه الفلسطيني إلى جانب عمليات قطع الأشجار وتدمير المزروعات والأشجار لصالح المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، إلى جانب تلويثها للبيئة الفلسطينية من خلال دفن النفايات السامة في أراضي الدولة الفلسطينية.

عاشرا: مداخلة الأخ عمران الخطيب:

استعرض الأخ عمران الخطيب في مداخلة أمام الجمعية العامة أوضاع الأسرى الفلسطينيين و خاصة النواب الذين تعتقلهم إسرائيل في سجونها مطالبا الجمعية بإعلان التضامن مع قضيتهم والضغط لإطلاق سراحهم، كما طالب الجمعية بدعم الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة.

اليوم الثالث والأخير: ٢٠١٤/١٢/٣

أولا: اجتماع اللجنة السياسية

شارك الأخ زهير صندوقة باجتماع اللجنة السياسية التي ترأس اجتماعها رئيس الوفد التركي، حيث تم التأكيد على الطلب الفلسطيني بتعديل مشروع القرار حسب ما قدمه الوفد الفلسطيني مكتوبا وتم الترحيب به في اجتماع المجلس التنفيذي للجمعية ، وبعد نقاش تم الاتفاق على ان تقوم الأمانة للجمعية وبمشاركة الوفدين الفلسطيني والتركي بالاجتماع وتحديد النصوص المطلوب إدخالها، وهذا ما تم لاحقا، حيث تم توزيع سبع فقرات من مشروع القرار الفلسطيني على بنود مشروع القرار الأصلي للجنة.

وحول مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية مع الجمعية البرلمانية الآسيوية، طالب الأخ زهير صندوقة بإشراك وزارات الخارجية إيمانا منا بأن ذلك سيساعد على تنفيذ توصياتنا وقراراتنا، في إطار آليات التنفيذ، وعدم الاكتفاء فقط بالإشارة لدور السفراء.

أما فيما يتعلق بمشروع قرار لمكافحة الإرهاب، أكد صندوقة أن الذي يحدد من هو تحت الاحتلال الأجنبي من عدمه هو ما قررته الأمم المتحدة، وبالتالي يكون لتلك الشعوب الحق بالدفاع عن نفسها واستخدام جميع الوسائل المشروعة لتحرير نفسها من قبضة الاحتلال ولا يجوز لنا إضافة أي منطقة او تصنيفها على أنها تحت الاحتلال ما لم تكن مصنفة أصلا من الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس ففلسطين والجولان المحتل ينطبق عليهما هذا التصنيف، أما ما يطالب به بعض الأعضاء فلا ينطبق عليه ذلك.

ثانيا: الجلسة الختامية للجمعية:

ألقى مشاهد حسين رئيس لجنة التنظيم كلمة أوجز فيها ما تم خلال يومين من أعمال.

ألقى رئيس البرلمان الكمبودي كلمة أعلن فيها استضافة بلاده للاجتماع الثامن للجمعية.

إعلان لاهور٢٠١٤، أدان كل الانتهاكات الإسرائيلية والاعتداءات على الشعب الفلسطيني، وأكد دعم شعوب آسيا لنضال الشعب الفلسطيني ومشروعيته في التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

اعتماد القرارات، حيث تم اعتماد مشاريع قرارات تنص على وجه الخصوص في قرراها السياسي على دعم مشروع القرار الفلسطيني المزمع تقديمه لمجلس الأمن الدولي لوضع نهاية للاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمته القدس وكذلك في توفير الحماية للشعب الفلسطيني على ضوء فشل الاحتلال في توفير تلك الحماية وانتهاكاته المستمرة للقانون الدولي. وتضمن قرار الجمعية أيضا إدانتها الشديدة لكل مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها مؤخرا من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي، خاصة مشروع قانون يهودية الدولة، و محاولات إسرائيل تقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، الأمر الذي يمس حقوق كل المسلمين في العالم.

كما رفض قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية الإجراءات غير القانونية التي اتخذها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أدت إلى تقويض فرص السلام وأدت إلى عواقب إنسانية واقتصادية واجتماعية وبيئية وخيمة قوضت الجهود الدولية لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

كما شددت الجمعية البرلمانية الآسيوية في قراراتها على رفضها واستنكارها الشديدين لكل الإجراءات غير القانونية بما فيها الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة والتي نتج عنها الآلاف من الضحايا خاصة بين النساء والأطفال، وما لحق بالبنية الاقتصادية والمدارس والمساجد والمستشفيات من دمار، كما أدانت الجمعية الآسيوية تصاعد العنف الإسرائيلي وبناء المستوطنات في أراضي دولة فلسطين.

وفي قرار أخر أكدت الجمعية البرلمانية تحت بند مكافحة الإرهاب، أكدت الجمعية على حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في النضال لاستعادة حريتها وحقها في تقرير المصير وان ذلك لا يعتبر بأي حال من الأحوال، عملا من أعمال الإرهاب، معتبرة أن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي ولحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

كما شددت الجمعية في قراراها على إدانتها الشديدة لاستمرار إسرائيل في سياستها غير القانونية بمصادرة الممتلكات والأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري، واستمرار اعتقالها للبرلمانيين والمواطنين الفلسطينيين الآخرين.

كما اتخذت الجمعية البرلمانية الأسيوية مجموعة من القرارات التي تدعم القضية الفلسطينية تتعلق بالشؤون الثقافية والأماكن الدينية، والاقتصادية والمرأة، كما ورد في هذا التقرير سابقا.

مؤتمر إطلاق منصة أكاديمية البحر الأبيض المتوسط

.... اعداد: بلال قاسم / عضو المجلس الوطني الفلسطيني

شارك المجلس الوطني الفلسطيني من خلال الاخ بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني نائب رئيس اللجنة الثالثة بالجمعية البرلمانية المتوسطية في اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية البرلمانية المتوسطية "بام" وجامعة كاتانيا. ، في ١١-١٢ ديسمبر ٢٠١٤، في كاتانيا، إيطاليا.

حضر الاجتماع شخصيات برلمانية وجامعية ومؤسسات دولية عديدة، حيث تبادل أكثر من ٦٠ مشاركا، بما في ذلك أعضاء البرلمانات الوطنية والدولية والمسؤولين الحكوميين وممثلي المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الإنتاجي للشراكة الأورو-متوسطية والمناطق العربية، وجهات النظر حول دور كل منهم والتآزر المطلوب في التشريع، التعليم، البحوث والحقول الاقتصادية لصالح الحوار والتبادل بين الثقافات ، وتطوير المشاريع، والتعليم الموجه والتدريب المهني، وفرص العمل في الحقول الاجتماعية والثقافية.

وقد افتتح المؤتمر- اللقاء- يوم الخميس صباحا في ٢٠١٤/١٢/١١ والهدف منه إطلاق الجامعة الأكاديمية المتوسطية بالتنسيق بين جامعة كاتانيا والجمعية البرلمانية المتوسطية .

وفي الافتتاح الذي تم في جامعة كاتانيا قال السيد فرانشيسكو اماروزو رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية أن هدف الاجتماع – اللقاء – هو التنسيق بين مليار ومائتي نسمة يعيشون في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وأضاف السيد أماروزو أن التركيبة السكانية عمل مهم في تطور البلدان على مراحل نحو النمو، ونحن لماذا نقترح المتوسط ! لأن جذورنا التاريخية مشتركة ، نشترك بالمتوسط وعبر المتوسط ، لذلك أهمية هذه المنصة الأكاديمية هي تحسين مستوى المعيشة للشباب في المستقبل . وأيضا هناك نقطة مهمة أن شمال المتوسط يغلب عليه نسبة كبيرة من المسنين وكبار السن بينما جنوب المتوسط نسبة الشباب أكبر.

من هنا تأتي ضرورة بناء الجسور المتوسطية للحوار مع الآخرين وكذاك تأتي أهمية التعاون الجامعي لتشكل في المستقبل الرأسمال البشري الكبير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي من خلال حرية الانتقال للطلبة والأفراد للتجاوب مع المتطلبات للتنافس مع العمالقة ، الأمريكيين وغيرهم.

أي أن الهدف هو بناء رأسمال بشري يعتمد على التعددية الثقافية والعملية وتعدد العناصر وتطوير القدرات على اجتذاب المستثمرين.

لقاء كاتانيا اليوم يأتي لتأكيد الدور الحاسم للدور البشري لما حصل في هذه الجامعة من تطوير قسم لا علاقة له بالجامعة وهو قسم الالكترونيات.

بعد ذلك تحدث المهندس أيروس في الجامعة وتناول العلاقة بين البرلمانات والجامعات وشرح عن المعاهد الخاصة بتعليم الهندسة وتخريج المهندسين، كما تحدث بإسهاب عن البحر الأبيض المتوسط وكيف كان منذ الأزل بحر معرفة وعلوم وثقافة ...الخ، وأن المتوسط دوما كان جسرا بين القارات الثلاث آسيا – أوروبا __ إفريقيا . وهدف هذا اللقاء هو إقامة روابط بين التعليم والعمل وسوق العمل. كما أضاف أننا نحاول أن نقيم شبكة للربط بين أكثر من (٨٠) جامعة في (١٦) بلد وأكثر من (٢٠٠) ألف طالب هندسة وإدارة أعمال ، كما أن مهمتنا تشجيع انتقال الفكرة ، وفكرة انتقال الطلاب لمواجهة التحديات المتوسطية وتطوير طرق مبدعة للانتقال « مرفق صورة عن الكلمة» .

بعد ذلك تحدث مندوب مؤسسة RMI العلمية ، ثم تلت كلمة جامعة نابولي والتي أبدت استعدادها للتعاون وأنه مفوض من قبل عمادة الجامعة ليعلن التزامه بالمنصة الأكاديمية المتوسطية.

وأنهم يطالبون البرلمانيين بتعزيز الجهود من أجل إنجاح المبادرة، وهم على استعداد تام للتعاون.

- كلمة للمهندسين المعماريين : أكدوا استعدادهم للتعاون مع الأكاديمية وضرورة توثيق التعاون والطوير.

ثم تحدث الأمين العام السيد سيرجيو عن أهمية إطلاق هذه المنصة وضرورة أن تستمر الجهود من أجل دعم البحوث، وتبادل الدراسات وإعادة النظر بالأساليب القديمة، وضرورة خلق فضاء علمي جديد في المتوسط ، ورحب بكل المشاركات في كل بلدان المتوسط وهو برنامج تحويل حوض المتوسط إلى مركز إشعاع علمي وبحثي وثقافي ينطلق من مفهوم التعاون بين كل البلدان.

وهناك أكثر من (١٠٠٠) عالم أبدوا استعدادهم للتعاون.

- كلمة مؤسسة مسترال MISTRAL : أكدت استعدادها للتعاون مع المنصة ورحبت بالفكرة والتعاون الأكاديمي والبرلماني .
- كلمة لمندوب مؤسسة سيام : وهي مؤسسة تهتم بالزراعة وبناء القدرات والحفاظ على الثروات الطبيعية والبحوث. وأثناء كلمته قال مثلا أن فلسطين غير مشاركة في الزراعة ودائرة الموارد والصنف، وكان ينظر باتجاهي "بعد الاجتماع التقيت به وهو يطلب من الجهات الفلسطينية الاتصالا به لعلمه المسبق أن الفلسطينيين أكثر الناس حاجة للتعاون في هذا المجال وكذلك لدورهم وثقافتهم الزراعية .

الجلسة المسائية الثانية :

شملت مجموعة كبيرة من المتحدثين :

١. عبد الحميد الزهيري وهو رئيس الجامعة الأوروبية (مرفق قائمة بأسماء المشاركين) ، وأكدت جميع الكلمات على ضرورة إنجاح هذه التجربة البرلمانية الأكاديمية دعمها .
٢. كلمة ممثل اليونسكو في إيطاليا : تحدث بإسهاب عن ثقافة

المتوسط، وكلمه خص فلسطين بكلمة حيث قال بأنه عندما صوتت اليونسكو لصالح قبول فلسطين كدولة عضو في منظمة اليونسكو وقف المندوب الأمريكي والمندوب الإسرائيلي وأعلنوا إنسحابهم كذلك هددت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب ووقف دعمها لليونسكو ورغم ذلك صوتنا لفلسطين لأننا نصوت للحق، وفلسطين وشعبها جزء من المتوسط ولهم جذور وتاريخ" صفقت القاع للدكتور" وعند انتهاء كلمته ذهبت إليه حيث يجلس وقمت بمصافحته وشكره على كلمته واحتضنني وقبلني فصفقت القاعة أيضا. وهذا يدل على حجم التضامن البرلماني الأكاديمي مع فلسطين.

- عندما فتح باب النقاش تقدمت بكلمة : قلت أن فلسطين بمجلسها الوطني الفلسطيني برلمان الشعب الفلسطيني في داخل الوطن المحتل وخارجه وكذلك باسم الجامعات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمحاصر جزء منها .

أود بداية أن اعتذر عن إمكانية حضور مندوبين من جامعاتنا في غزة وذلك بفعل الاحتلال والحصار الذي تتعرض له مدينة غزة ، ونستطيع أن نعتبر أن جامعات غزة والمدينة أيضا كمناطق منكوبة وبحاجة إلى دعمكم ، وكذلك الحصار العلمي المفروض على جامعاتنا في الضفة الفلسطينية والقدس بسبب سياسية الاحتلال والاستيطان البغيض ، لكن بنفس الوقت أؤكد لكم عن دعمنا الكامل ومنذ البداية لإطلاق الأكاديمية المتوسطية ، وأن فلسطين ستشارك بكل ما تملك من طاقات وإمكانات لإنجاح هذه المبادرة الأكاديمية البرلمانية المتوسطية .

ولطالما كانت فلسطين دوما تحمل رسالة العلم والسلام والثقافة ورسالة السيد المسيح الشهيد الفلسطيني الأول على أرض فلسطين.

نتمنى أن تساهم هذه الإطلاقة إلى تطوير العلاقات فيما بين شعوب المتوسط، وإقامة السلام العادل المبني على قرارات الشرعية الدولية والقاضية بإقامة دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس على حدود ما قبل الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ وحق العودة وتقرير المصير للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفق القرار الأممي ١٩٤.

نتمنى أن نستقبلكم في إحدى جامعات فلسطين وقدت عمَّ بلادنا الاستقلال والسلام.

في اليوم الثاني ونتيجة تغيّب الأخت ماريا رئيسة اللجنة الثالثة في الجمعية البرلمانية المتوسطية دعاني السيد سيرجيو للمنصة لترؤس الجلسة، وقد تحدث قبلي السيد أوريتس وقال أن السيد بلال قاسم هو برلماني متوسطي فلسطيني وهو رئيس الجلسة بحكم موقعه في اللجنة الثالثة كنائب لرئيس اللجنة ، وأطلب منه أن يبدأ الجلسة الختامية لاجتماعنا ، ولقد تقدمت بكلمة .

١. أود أن أتحدث الآن من موقعي البرلماني في الجمعية البرلمانية المتوسطية : ما جرى بالأمس واليوم من نقاشات وكلمات ومساهمات واقتراحات في هذا الحشد المهم على الصعيد الأكاديمي والعلمي بما يمثلونه من أفكار وعلوم وسياسة وجامعات . نستطيع أن نقول أننا وضعنا القطار على السكة لبناء علاقات برلماني – أكاديمية متوسطية بشكل علمي ودقيق يؤسس لمرحلة مستقبلية لخدمة شباب المستقبل. ويؤسس لمرحلة كيف نبني معا وسويا متوسط مستقر خال من العنف والحروب وكافة أنواع الأسلحة الفتاكة وخاصة النووية .

نبني معا ثقافة علمية مشتركة ،اقتصاد مشترك .

يوجد لدينا في الثروات ما يكفينا جميعا إذا أحسن التصرف به والحفاظ عليه ، ممكن أن تخدم إسهاماتنا ليس للمتوسط فقط ولكن باقي شعوب العالم.

وبناء عليه أتمنى من الجميع التحدث بأي مقترحات علمية أو بحثية أو سياسية لإنجاح هذه المبادرة المهمة ، مبادرة إطلاق المنصة الأكاديمية المتوسطية .

و دعا الأكاديميون المشاركون لمزيد من التعاون بين جامعات البحر الأبيض المتوسط وبين الجمعية البرلمانية المتوسطية.

كما تم الاتفاق على استثمار منهاج الأكاديمية PAM أيضا مع دور الشبكات ، والتي يمكن أن تتم بين الجامعات ومن خلال الجمعية، مع أهمية بدء تعزيز التعاون مع البرلمانات. ولهذه الغاية، خلال المؤتمر، تم الاتفاق على عدد من المبادرات المشتركة والاجتماعات المكرسة عليها لتنفيذها في فترة السنتين المقبلتين.

شكّل مؤتمر كاتانيا خطوة في عملية طويلة المدى التي أطلقتها الجمعية في المغرب في عام ٢٠٠٨، والذي كان متوقعا أن يتم تطوير آلية مخصصة للبرلمانيين للتفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في التعليم العالي والقطاع الإنتاجي لضمان التآزر والأساليب العملية للتحديات التي تواجه المجتمع. وتشمل مساعيه المستقبلية تنظيم عدد المدارس الصيفية المخصصة للحوكمة والتنمية المستدامة ونقل المعرفة من PAM.

الإعلان الختامي الذي وقعه الرئيس السيناتور فرانشيسكو امـوروزو (إيطاليا) ورئيس جامعة كاتانيا، البروفيسور جياكومو ، والتي اعتمدها المؤتمر، تعكس القضايا الرئيسية التي أثيرت أثناء مناقشة والطريق إلى الأمام لمنهاج الأكاديمية PAM.

وسوف يعزز منهاج PAM وعلى مبدأ الملكية المشتركة، ونقل المعرفة في المنطقة من خلال: إنشاء آلية لتبادل المعرفة الإقليمية؛ تحفيز التعاون الإقليمي بين البرلمانيين والأوساط الأكاديمية، وممثلي القطاع الإنتاجي. تسهيل التنقل للأساتذة الجامعيين والباحثين والطلاب في المنطقة المتوسطية. التدريب الداخلي في حزب الأصالة والمعاصرة والبرلمانات الوطنية. تشكيل لمركز تمكين أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من الخبرات المتميزة للأنشطة ومناقشات حول موضوعات محددة؛ تحديد المناطق صاحبة المصلحة من التميز.

من الناحية العملية تم الاتفاق على عقد اجتماع في روما قبل نهاية شهر كانون الثاني عام ٢٠١٥، الذي سيستضيفه البرلمان الإيطالي، حيث سيتم العمل على اجندة وجدول أعمال استعداد لعرضها على البرلمانات الأعضاء في PAM بمناسبة الدورة التاسعة الكاملة التي سيستضيفها المجلس الوطني للإمارة موناكو، في الفترة ٢-٤ فبراير ٢٠١٥ .

تقرير عن مشاركة وفد المجلس في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

.... إعداد: عمر حمايل

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عضو المجلس الأخ زهير صندوقة، وأمين عام المجلس مروان السعدي وعمر حمايل مستشارا ، في اجتماع الدورة الخامسة عشر للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة عمان ١٢- ٢٠١٤/١١/١٣.

وشارك في أعمال الدورة أيضا ممثلو الشعب البرلمانية التالية: الأردن–الإمارات– البحرين– الجزائر- السعودية –السودان - العراق - عمان –فلسطين قطر –الكويت –لبنان– المغرب.

أولا جلسة الافتتاح:

تحدث في بداية جلسة الافتتاح رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة، الذي دعا المجتمعين للنظر بعين الموضوعية والحياد للأخطار التي تواجه دول جوار العراق وسورية،مؤكدا على مسؤولية الأنظمة والحكومات ومجالس النواب في مكافحة التطرف الذي يفتك بالمجتمعات تحت عباءة الدين الإسلامي،.كما بين في كلمته استفحال التطرف الصهيوني باعتداءاته على الشعب الفلسطيني وتطاوله المستمر على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، صاحبة الرمز الديني عند المسلمين والمسيحيين.

وأضاف إن على المجتمعين أن يعوا حجم الضرر الذي نواجهه في الأردن جراء تأخر إسرائيل بدفع التزامات السلام وبسبب اعتداءاتها المستمرة على الشعب الفلسطيني الشقيق، والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهو ما يضعف الالتزام بصناعة أسباب السلام في الشرق الأوسط ، لأن مماطلة الإسرائيليين وتسويفهم بالتقدم بمسارات المفاوضات على قضايا الوضع النهائي بينهم وبين السلطة الوطنية الفلسطينية وقيادتها من أهم الأسباب لغياب قيم الأمن والاستقرار في منطقتنا.

ثم استمع أعضاء اللجنة إلى كلمة وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية-رئيس اللجنة فيصل فهد الشايع، الذي أشار إلى أن مسيرة عمل الاتحاد البرلماني العربي المتميزة والحافلة بالانجازات تحتم علينا التطلع دائما إلى العمل على إعلاء مكانته وتفعيل مساعيه وجهوده من خلال تطوير نظمه ولوائحه بما يتيح مساحة أكبر للإنتاج والبناء،ومواكبة الاتحادات العالمية المماثلة دوليا وإقليميا.

ثانيا إقرار جدول الأعمال :

وافق الأعضاء على جدول أعمال اللجنة الذي تضمن البنود التالية :

١- دراسة وإقرار تقريري الاجتماعين الثالث للجنة المصغرة (بيروت /٢٠١٤/٠٩) والرابع للجنة المصغرة (عمان ٢٠١٤/١١/١١).

٢- الوضع المالي للاتحاد البرلماني العربي :

٣- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر (٢٠) للاتحاد (الكويت ٢٠١٤/٠١/١٩):تقرير الامين العام حول تنفيذه وبرمجة تنفيذ بقية قرارات المؤتمر.

٤- أوضاع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي (المقر والموظفون).

٥- تحديد مكان وتاريخ الدورة السادسة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد مع مشروع جدول أعمالها.

٦- تحديد مكان وتاريخ المؤتمر الثاني والعشرين للاتحاد مع مشروع جدول أعمالها.

٧- ما يستجد من أعمال.

تحت هذا البند اقترح الأخ زهير صندوقة إدراج مناقشة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك خاصة وفلسطين عموما من اعتداءات، وقد أثنى على ذلك محمود الخرابشة ممثل البرلمان الأردني.

وقد وافقت اللجنة التنفيذية على إدراج ذلك المقترح، إلى جانب مناقشة ما يتعرض له العراق بناء على طلب ممثل البرلمان العراقي.

ثالثا – قرارات اللجنة التنفيذية :

وبعد مناقشات مستفيضة حول بنود جدول الأعمال، اتخذت اللجنة القرارات التالية: -

القرار الأول: اعتماد تقريري الاجتماعين الثالث(بيروت ٢٠١٤/٠٩/٢٩)والرابع(عمان ٢٠١٤/١١/١١)للجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد محتواهما اللذين وضعا أسس الوصف الوظيفي والهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

القرار الثاني: إدخال تغيير في تشكيل لجنة جائزة التميز البرلماني العربي لتصبح على الشكل التالي:

رئيس الاتحاد البرلماني العربي أو من ينيبه.

أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني وهم ممثلو كل من الجزائر – سلطنة عمان – فلسطين – لبنان.

ثلاثة أعضاء من الخبراء البرلمانيين تم تعيينهم من قبل رئيس الاتحاد وهم السادة

مبارك أبو يامين من الأردن.

إبراهيم محمد إبراهيم من السودان.

أمجد عبد المجيد الدوري من العراق.

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية علام علي الكندري.

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، نور الدين بوشكوج.

القرار الثالث: اعتماد التقرير المالي للاتحاد موقوفا في ٢٠١٤/١٠/٣١.

القرار الرابع: تأجيل دراسة ملفات المرشحين لمنصب الأمين العام للاتحاد إلى الاجتماع القادم للجنة المنوي عقده في يناير القادم في الخرطوم.

القرار الخامس: اعتماد تقرير الأمين العام حول تنفيذ وبرمجة تنفيذ قرارات المؤتمر ــــ-٢٠- للاتحاد

بعد أن قدم الأمين العام للاتحاد عرضا موجزا لمحتويات التقرير، قدم الوفد الفلسطيني ممثلا بالأخ زهير صندوقة مجموعة ملاحظات على هذا التقرير حيث لم يوضح تقرير الأمين العام للاتحاد ماذا جرى بموضوع مراسلة الشعب البرلمانية لإنشاء لجنة فلسطين، وحثها على الطلب من حكوماتها إجراء عمليات توأمة مع مدينة القدس أو مع أي قطاع من القطاعات في المدينة، فقد سبق للمجلس الوطني الفلسطيني أن طلب ذلك من رئاسة الاتحاد. فيها تمت متابعة الأمر من قبل رئيس الاتحاد او الأمين العام؟.

كذلك لم يشر تقرير الأمين العام إلى قرار مؤتمر الكويت بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر واللجنة التنفيذية: فمتى سيكون هذا التشكيل وعدد أعضاء هذه اللجنة ومهامها، كذلك نحن كشعبة برلمانية نزود الاتحاد باستمرار بكل النشاطات والأخبار ولكن نشرها على موقع الاتحاد ضعيف جداً لا يكاد يذكر، مع أنها تنشر على صفحة الفيس بوك للاتحاد كما أشار الأمين العام للاتحاد في رده على ملاحظات الوفد الفلسطيني.أيضا لم يوضح الأمين العام للاتحاد في تقريره حول موقف الشعب البرلمانية بتفعيل ما ورد في المادة ٨من ميثاق الاتحاد الذي يطالب بضرورة تزويد الأمانة العامة بتقارير حول موقف حكومات الشعب من قرارات الاتحاد.وبعد ذلك وافقت اللجنة على محتوى التقرير.

وقد رفضت اللجنة التنفيذية مقترحا من الأمين العام للاتحاد بمنح جائزة للتميز البرلماني العربي لرئيس الاتحاد مرزوق الغانم، وذلك بعد نقاش وانتقادات حادة لهذا المقترح، مع الإقرار بضرورة تكريم مجلس الأمة الكويتي ورئيسه بمناسبة انتهاء أعماله كرئيس للاتحاد.

القرار السادس: أوضاع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي – المقر والموظفون :

قدم الأمين العام للاتحاد عرضا لقرارات المؤتمر ٢٠ المتضمن تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعي اللجنة التنفيذية في الرباط والكويت والقرار الصادر عن المؤتمر التاسع عشر والقرارات الصادرة عن رئيس الاتحاد والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي من دمشق إلى بيروت، وتكليف رئيس الاتحاد باتخاذ القرارات اللازمة لحسن سير عمل الأمانة العامة.. وقد وافقت اللجنة على محتوى التقرير.

وعند الحديث عن مقر الاتحاد عبر بعض أعضاء اللجنة التنفيذية عن رأيهم فيما يخص المقر المؤقت وضرورة اتخاذ قرار يتناسب مع ميثاق الاتحاد ويمكن الأمانة العامة من القيام بمهامها في ظروف مناسبة في مقر مستقل يمكن أن يستوعب جهاز الأمانة العامة وفقا للهيكلية التنظيمية الجديدة، كما عبر بعض الأعضاء عن آرائهم حول استضافة المقر المؤقت.

وقد وافقت اللجنة على بقاء المقر المؤقت في مجلس النواب اللبناني ورفع دراسة الى المؤتمر فيما يتعلق بتوفير مقر ملائم للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

القرار السابع: الاجتماع القادم للجنة التنفيذية :

وافقت اللجنة على عقد اجتماعها القادم في جمهورية السودان في نهاية شهر يناير–كانون الثاني -٢٠١٥،كما وافقت على جدول أعمال اجتماع الدورة السادسة عشرة للجنة التنفيذية:

إقرار جدول الأعمال.

تنفيذ قرارات المؤتمر العشرين للاتحاد:

انتقال الرئاسة.

تعميم قرارات المؤتمر.

تقارير اللجان الخاصة:

اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

تقرير الأمين العام للاتحاد إلى المؤتمر الثاني والعشرين.

إقرار قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد.

النشاط الدولي والإعلامي للاتحاد.

خطة عمل الاتحاد لعام ٢٠١٥.

الشؤون المالية:

الحساب الختامي لعام ٢٠١٤.

موازنة الاتحاد لعام ٢٠١٥.

المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد:

تحديد الموعد والمكان.

مشروع جدول الأعمال.

الاجتماع القادم للجنة التنفيذية .

انتخاب الأمين العام الجديد للاتحاد.

تكريم الأمين العام السابق للاتحاد.

ما يستجد من أعمال.

القرار الثامن: المؤتمر الثاني والعشرون للاتحاد

وافقت اللجنة على عقد المؤتمر الثاني والعشرين ما بين الأسبوع الأخير من شهر فبراير والأسبوع الأول من شهر مارس /٢٠١٥ في الرباط، في حال لم يتم عقده في بيروت مع احتفاظ مجلس النواب

اللبناني بدوره حسب النظام الداخلي للاتحاد ،كما وافقت على جدول أعمال اجتماع المؤتمر :

انتخاب مكتب المؤتمر (الرئيس، نائب الرئيس، أمين السر).
إقرار جدول الأعمال.
تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر العشرين.
تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر العشرين.
تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.
مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن والحراك الشعبي.
النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد.
اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:
لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية .
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
لجنة شؤون المرأة والطفولة.
خطة عمل الاتحاد لعام ٢٠١٥.
الشؤون المالية:
الحساب الختامي لعام ٢٠١٤.
ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٥.
انتقال الرئاسة.
تكريم رئيس الاتحاد البرلماني السابق للاتحاد ، رئيس مجلس الأمة الكويتي.
انتخاب الأمين العام الجديد للاتحاد
تكريم الأمين العام السابق للاتحاد.
ما يستجد من أعمال.

القرار التاسع: ما يستجد من أعمال:

بناء على موافقة اللجنة في بداية اجتماعها على مناقشة ما يتعرض له المسجد الأقصى من اعتداءات إسرائيلية، استعرض الأخ زهير صندوقة تلك الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية كما يتابعها أعضاء اللجنة التنفيذية، فحكومة الاحتلال ليس لديها اعتبار لما يدعو إليه القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فشنت حملة شرسة على المسجد الأقصى بهدف تقسيمه زمانيا ومكانيا، ودراسة قوانين خاصة حول القدس والمسجد الأقصى، وأقرت قانوناً لإبعاد أي فلسطيني يقوم بمقاومة الاحتلال خارج أراضي ١٩٤٨

وقدم صندوقة شكره للمغرب بخصوص دعمها للقدس، فقضية فلسطين، والقدس، والأقصى، هي قضية عربية وإسلامية وليست فلسطينية فحسب، نريد رافعة عربية وإسلامية، ونريد التأثير، ويؤسفني القول أن ما يتعرض له المسجد الأقصى لا يجد صدى بين شعوبنا العربية، وحكوماتنا، ولم نجد دوراً كبيراً للاتحاد البرلماني العربي فيما يتعرض له المسجد الأقصى مؤخراً وأن الدولة الوحيدة التي شعر الفلسطينيون بدورها هي المملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وحكومة وبرلماناً وشعبا، وكان للموقف الأردني الحاسم دور كبير في إعادة فتح أبواب المسجد الأقصى، وقد سحب السفير الأردني من إسرائيل، فشكراً للأردن، ونتمنى أن نرتقي بأدائنا كبرلمانيين نصرة للمسجد الأقصى وفلسطين.

وفي نهاية النقاش وافقت اللجنة على تكليف الأمين العام للاتحاد على إعداد بيان صحفي باسم اللجنة التنفيذية يتضمن مواقف اللجنة حول القضية الفلسطينية والإرهاب التكفيري. على النحو الآتي:

بيان صحفي صادر عن اللجنة التّنفيذيّة للإتّحاد البرلماني العربي

عقدت اللجنة التّنفيذيّة للإتّحاد البرلماني العربي دورتها الخامسة عشرة في عمّان، عاصمة المملكة الأردنيّة الهاشميّة حيث قامت بدراسة جميع البنود المدرجة ضمن جدول أعمالها واتّخذت بشأنها القرارات المناسبة.

وعند استعراضها للأوضاع العامّة التي تعيش فيها الأمّة العربيّة أكّدت اللجنة التّنفيذيّة للإتّحاد البرلماني العربي أهمّية وضرورة تعزيز التّضامن العربيّ وتقويته لمواجهة التّحدّيات التي تعترض الأمّة والعمل على اتّخاذ كل القرارات التي من شأنها نبذ الخلافات وتقوية التّعاون الاقتصادي وترقية سُبل العمل العربي المشترك.

-حول القضيّة الفلسطينيّة:

أكّدت اللجنة التّنفيذيّة دعمها الدّائم ومساندتها التّامة للشّعب العربي الفلسطيني في نضاله وكفاحه العادل في سبيل تحقيق حقوقه الثّابتة في تقرير مصيره واستقلاله التّام وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس.

وتؤكّد اللجنة إدانتها للأعمال العدوانيّة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيليّة ضدّ الشّعب الفلسطيني الأعزل المسالم، كما تعيد تأكيد مساندتها لكل الخطوات التي تتخذها السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من أجل حماية المواطنين الفلسطينيين من جرائم قوّات الاحتلال الإسرائيليّة وتقديم المجرمين الإسرائيليين للعدالة الدّوليّة.

ويدين البرلمانيّون العرب بقوّة الاعتداءات الإسرائيليّة المستمرّة والمتكرّرة في مدينة القدس الشّريف ويناشدون المجتمع الدّولي لاتّخاذ القرارات الحاسمة التي من شأنها حماية المواطنين الفلسطينيين المدنيين وحماية المقدّسات الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس الشّريف وبخاصّة المسجد الأقصى الذي يتعرّض لهجمة عدوانيّة غير مسبوقة.

كما تؤكّد اللجنة التّنفيذيّة للإتّحاد البرلماني العربي دعمها لحكومة الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة ولجميع الخطوات والإجراءات التي تتخذها وطنياً ودولياً في سبيل تعزيز الوحدة الوطنيّة وتناشد جميع مكوّنات المجتمع الفلسطيني تأييد هذه الإجراءات وتعزيز الوحدة الوطنيّة.

وحول الوضع في جمهوريّة العراق الشّقيق، تؤكّد اللجنة وقوفها إلى جانب الشّعب العراقي الشّقيق في كفاحه ضدّ الإرهاب والجماعات التّكفيريّة وتؤكّد على وحدة العراق أرضاً وشعباً وتُدين كلّ التّدخلات الأجنبيّة الرّامية إلى زعزعة استقراره ومحاولة النّيل من وحدته، وتدعو المجتمع الدّولي إلى مساعدة العراق حتّى يبقى وطناً آمناً مستقراً لجميع مكوّنات شعبه.

وحول الوضع في دولة ليبيا تؤكّد اللجنة التّنفيذيّة دعمها الكامل لوحدة ليبيا أرضاً وشعباً وتناشد جميع مكوّنات الشّعب الليبيّ الشّقيق إلى نبذ الخلافات وحلّ كلّ المشاكل ديمقراطياً وبالطّرق السّلميّة، وتدين اللجنة التّدخلات الأجنبيّة الرّاميّة إلى إدامة الصّراع في ليبيا.

وحول الوضع في سوريا، تعلن اللجنة التّنفيذيّة للاتّحاد وقوفها مع الشّعب الشّقيق حتّى يستعيد أمنه واستقراره وحرّيته، وتدين كلّ العمليّات التي تستهدف المدنيين الآمنين، كما تُطالب المجتمع الدّولي العمل على حماية الشّعب السّوري وتقديم الدّعم الكامل لملايين اللاجئين السّوريين وكذلك تقديم الدّعم المطلوب والضّروري لدول الجوار التي تأوي اللاجئين.

وحول الوضع في الجمهوريّة اليمنيّة، تؤكّد اللجنة دعمها لوحدة اليمن واستقراره وتدين كلّ التّدخلات الأجنبيّة في شؤونه الدّاخليّة وتدعو إلى مواصلة الجهود لحلّ كلّ الخلافات الدّاخليّة سلمياً وفقاً لدستور الجمهوريّة اليمنيّة وقوانينها ووفقاً للشّرعيّة الدّوليّة.

وفي الأخير، تجدّد اللجنة التّنفيذيّة للاتّحاد البرلماني العربي تأكيدها على وحدة الأمّة العربيّة وضرورة تعزيز التّضامن العربي وتقوية وسائل العمل العربي المشترك وتكريس الإمكانيات الضّخمة التي تتوفّر عليها الأمّة في التّنميّة والاستقرار والتّقدّم.

مشاركة فلسطين في اجتماع لجنة منح جائزة التميز البرلماني

شارك الأخ زهير صندوقة ممثلا لفلسطين في اجتماعات لجنة التميز البرلماني العربي الذي ترأسه فيصل الشايع وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية إلى جانب مشاركة ممثلين عن لبنان والجزائر وعمان وثلاثة خبراء عرب، إضافة لرئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

وفي بداية الاجتماع رحب فيصل الشايع، بأعضاء اللجنة والخبراء المدعوين لحضور الاجتماع، ثم أوضح مهمة اللجنة وفقاً لقرار اللجنة التنفيذية وكانت الأمانة العامة للاتحاد قد أعدت ملفات لجميع المرشحين لنيل الجائزة.

وقد قام أعضاء اللجنة بدراسة الملفات والسير الذاتية الخاصة للمرشحين للفئات الأربعة كما تم تلاوة اللائحة المنظمة للجائزة وبخاصة المادة المتعلقة بالمعايير، وأعطت الكلمة لجميع أعضاء اللجنة لعرض أرائهم حول المرشحين ومقترحاتهم للجائزة.

وبعد نقاش إيجابي وشفاف وصريح تم التوصل إلى ضرورة تعميق الدراسة في ملفات المرشحين وكذلك وضع ضوابط ومعايير محددة وتحويلها إلى تنقيط يمكن من المزيد من الموضوعية في الفصل بين المرشحين

وقد كلفت اللجنة الخبراء و الأمين العام للاتحاد و رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بوضع مشروع يعرض على الاجتماع القادم للجنة في الخرطوم أواسط شهر يناير ٢٠١٤، على أن يعقد الخبراء اجتماعاً خاصاً يوماً واحداً قبل اجتماعات اللجنة التنفيذية في الخرطوم

كما قررت اللجنة تكريم مروزق علي الغانم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس الأمة الكويتي، وكذلك تكريم الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، على أن تجري مراسيم التكريم في اليوم الأخير للمؤتمر القادم للاتحاد ويترك تحديد نوعية التكريم لكل برلمان عربي.

قائمة بأسماء المرشحين لجائزة التميّز البرلماني بفئاتها الأربع

البلد	مرشح فئة ١ (رئيس مجلس)	مرشح فئة ٢ (عضو برلمان)	مرشح فئة ٣ (أمين عام)	مرشح فئة ٤ (باحث برلماني)
الأردن	عبد الهادي المجالي	محمود الخرابشة		
الإمارات		عبد الرحيم عبد اللطيف شاهين		
البحرين		جمال محمد فخرو		
السعودية		سعود بن عبد الرحمن الشمري	محمد بن عبد الله عمرو	خالد بن محمد المنصور
السودان	أحمد إبراهيم الطاهر	عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني	إبراهيم محمد إبراهيم	محمد خلف الله سليمان
المغرب				لحسن بنساسي

تقرير حول اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه في الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط

إعداد: عمر حمايل ....

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني ممثلا بالأخ زهير صندوقة عضو المجلس وبصفته نائبا لرئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط، ومستشار الوفد عمر حمايل في اجتماع اللجنة الذي عقد في العاصمة الكرواتية زغرب خلال الفترة ٦ – ٢٠١٤/١٠/٧، وقد افتتح الاجتماع رئيس البرلمان الكرواتي، وقد حضر الاجتماع ممثل عن الكنيست الإسرائيلي.

وقد ناقشت اللجنة جدول الأعمال التالي:

١. ملاحظات افتتاحية من رئيس اللجنة .
٢- كلمة ترحيب من السيد جوزيف ليكو، رئيس البرلمان الكرواتي.
٤- العمارة وفرص الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.
٥- التحديات التي تواجه السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
٦- المدن البيئية – دور الدولة .
٧- قرار بشأن شراكات مستقبلية مع اللجنة.

وفي بداية الاجتماع استعرض رئيس اللجنة شتيفان شينناخ نتائج ما حصل من حرب على قطاع غزة، مؤكدا ضرورة التعاون بعد سقوط الآلاف من الضحايا والدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية هناك، وقال: نحن مع فلسطين في مساعدتها للتخفيف من معاناة آلاف الفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم وأصبحوا بلا مأوى، وأعرب عن أمله في نجاح عملية السلام، وان تتوقف إسرائيل عن احتلالها للأراضي الفلسطينية، مبديا تعاطفه وأعضاء اللجنة مع الشعب الفلسطيني، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.

وفي هذه الإطار استعرض رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة أمام المشاركين بالأرقام ما تعرض له قطاع غزة ونتائج تلك الحرب العدوانية الإسرائيلية حيث سقط ما يزيد على ٢١٤١ شهيداً وأكثر من ١١ ألف جريح ، إلى جانب تدمير ١١ ألف بيت وتضرر ما يزيد على ٤١ شقة سكنية، إضافة إلى تدمير ١٤٢ مدرسة، وتشريد ما يزيد على ٤٠٠ ألف فلسطيني بعد تعمد إسرائيل تدمير منازلهم وأبراجهم السكنية، مؤكدا أن تلك الأعمال تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأشار صندوقة إلى أن أكثر من مليون و٧٠٠ ألف فلسطيني يعانون من نقص شديد في مياه الشرب، داعيا اللجنة إلى دعم بناء محطة تحلية للمياه المنوي إقامتها في قطاع غزة بالسرعة المكنة نظرا لحاجة السكان الماسة للمياه ، وطالب اللجنة العمل من خلال الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية - التي تضم ٢٨٠ عضوا من ٤٤ برلمانا من برلمانات الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وتركيا وإسرائيل وبرلمانات الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى جانب الأردن وموريتانيا- على ضمان ألا تقوم إسرائيل بتدمير هذه المحطة مستقبلا كما فعلت أثناء الحرب على غزة بتدمير محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة .

وشدد على أن كل المشاريع التي تطرحها اللجنة في قطاعات الطاقة والمياه والبيئة معرضة كلها للخطر بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وانه لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة في فلسطين دون رحيل الاحتلال عن أرضنا وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس، فكيف ستكون هناك استفادة فلسطينية من المشاريع التي تدعمها اللجنة وإسرائيل تسيطر عسكريا على كل شيء في فلسطين، إلى جانب سرقتها لموارد المياه الفلسطينية والطاقة والأراضي الزراعية وبناء المستوطنات عليها وحرمان الشعب الفلسطيني من الاستفادة منها.

وقد بحثت اللجنة في العديد من القضايا لتي تخص الهندسة والفرص أمام الطاقة المتجدّدة وفعالية الطاقة، حيث قدم السيدان مارتن تريبيرزبورغ وهو مهندس وبروفسور في البناء المستدام، جامعة الموارد الطبيعية وعلوم الحياة، فيينا، والسيد ديتر مور، شركة إيرتكس سولار عرضا شاملا لهذا الموضوع.

وقد تحدث نائب وزير البيئة في كرواتيا حول السياسة البيئية في بلاده وضرورة التركيز على المناطق الخضراء و التخلص من النفايات من خلال تكريرها، مشيرا إلى أن هناك ٣٨٠ بناية يقوم سكانها بتكرير نفاياتهم، وتقوم الحكومة بدعم خطة لتصل إلى ما نسبته ٥٠٪، ووضع إستراتيجية لإدارة الشواطئ والحفاظ على البحار، وضرورة الاستثمار والتعاون بين الحدود فهناك تعاون مع تركيا، ألبانيا، ومع الصرب، وهنغاريا.

وأشار رئيس اللجنة لمشروع تحلية المياه في غزة، في ظل معاناة السكان هناك، كما أشار إلى كيف بدأت فلسطين وإسرائيل بمشروع جمع النفايات بدعم من منظمات دولية

كما ناقشت اللجنة آخر التطورات حول المدن الإيكولوجية (المدن الصديقة للبيئة) في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث قدمت السيدة ريما طربيه، الأمينة العامة لمشروع المدن الإيكولوجية شرحا حول آخر التطورات المتعلقة بتلك المدن، كما تم التوقيع على انضمام فيس وكوميزا الكرواتيتين إلى مشروع المدن الإيكولوجية

واتخذت اللجنة قرارا حول الشراكات المستقبلية، حيث وافقت ان تنضم المجموعات التالية لتصبح أعضاء في اللجنة وهي: شبكة مدبان(MED PAN)– شبكة المناطق الساحلية في المتوسط، وهي منظمة تعنى بحماية وتنظيف سواحل البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة آفاق ٢٠٢٠: بناء القدرات وبيئة المتوسط، وهي مبادرة سياسية منبثقة عن عملية برشلونة ١٩٩٥ تعنى بتقليل التلوث في منطقة المتوسط، ومنظمة " لنقم بها من اجل المتوسط" وهي منظمة تعنى أيضا بتنظيف منطقة المتوسط من النفايات وتحديد اكبر عشرة ملوثين لمنطقة المتوسط.

واستعرض خبير الطاقة دوبرافكو بيليتش مشاريع في مجال فعالية الطاقة أثناء زيارة اللجنة إلى بلدة لودبرغ في كرواتيا ، خاصة مجالات الطاقة الشمسية الخضراء وخطط عمل الطاقة المستدامة، الى جانب استعراضه للمشاريع المنفّذة والمخططة لفعالية الطاقة في مجال البناء والإنارة العامة، وقدم مستشار في معهد الطاقة الكرواتي عرضا للمشروع المشترك في المدينة تحت عنوان " مدينة الطاقة الذكية".

وأكد ممثل الكنيست الإسرائيلي خلال الاجتماع على ما يلي:

نحن متأخرون جداً بخصوص استخدام الطاقة المتجددة، لأن الغاز رخيص حتى الآن؟! يجب أن نفصل بين موضوعنا وموضوع السياسة، لدينا تدمير وضحايا في غزة، ونحن كبرلمانيين في المعارضة ضد الحكومة ، وهناك مشاريع في بيت حنينا، وهي مدنية فلسطينية لديها مركز تدعمه المفوضية الأوروبية وتم توفير تبريد عن طريق موارد بناء تقليدية، وإسرائيل ستعين منسقاً للطاقة المستدامة في الجمعية.

التحديات أمام السياحة في المتوسط

تحدث السيد زروات كلارنتيج خبير السياحة حول المشاكل التي تواجهها كمشكلة تقدير البيانات وجمعها وهناك دراسات تم إعدادها، في بعض دول المتوسط، وان أخر دراسة تمت في الجبل الأسود، سلوفينيا، مالطا . قبرص، مرسي مطروح في مصر، نموذج التنمية الحرة وإدخال المجتمعات المحلية فيه، إلى جانب مشكلة المستثمرين الذين ينظرون إلى مصالحهم المباشرة، وهناك دول في المتوسط فقيرة،لا يوجد فيها بُنية تحتية تخدم القطاع السياحي.

وحول البند الثاني وهو التحديات التي تواجه السياحة في منطقة الاورومتوسطي ومستقبل ذلك القطاع المهم، تساءل الأخ زهير صندوقة كيف يمكن لنا أن نستثمر في السياحة وإسرائيل دولة الاحتلال تتحكم في كل شيء بدءًا من الحدود الخارجية لفلسطين حيث تعرقل وصول السائحين وتمنعهم في أغلب الأحيان من الدخول لفلسطين، مرورا بسرقتها للتراث الثقافي والسياحي والديني الفلسطيني، مشيرا إلى أن الاحتلال يشن حملة متعددة الأوجه لطمس الهوية الفلسطينية، وخلق هوية وتراث "يهوديين مزيفين" ، من خلال تغيير أسماء القرى والمناطق والآثار الفلسطينية وسرقة الموروث الفلسطيني من طعام ورقصات وألعاب وحتى الملابس. وغير ذلك من الإجراءات التي تعيق وتمنع تطور قطاع السياحة الفلسطيني، داعيا اللجنة إلى بذل جهودها من اجل التغلب على تلك العقبات ودعم قطاع السياحة الفلسطينية وتطويره.

وأكد صندوقة أن كل تلك التحديات أمام قطاع السياحة السبب الرئيسي فيها هو الاحتلال، فهو يهيمن على كل شيء بدءًا من المنافذ والمعابر وحتى المرافق السياحية والشوارع، مما يعيق أي جهد فلسطيني في مجال التنمية السياحية، فضلا عن حملات إعلامية وسياحية تدعمها مستويات سياسية. وكل ذلك يعتبر تحديا غير طبيعي أمام قطاع السياحة الفلسطيني.



وأوضح لأعضاء اللجنة ايضا أن مؤسسات دولة فلسطين تحت الاحتلال لا تستطيع التصرف بأي آثار أو مواقع تاريخية في مناطق مصنفة (ج) و هي خاضعة بالكامل لسيطرة الاحتلال الذي يسعى جاهدا للاستحواذ عليها وترويجها في الخارج باسمه، وكذلك، لا ننسى تأثير الاستيطان والمستوطنات ومعسكرات جيش الاحتلال الإسرائيلي، والطرق الاستيطانية والعسكرية، التي تسيطر على ما نسبته ٦٣٪ من مساحة أراضي دولة فلسطين على قطاع السياحة الفلسطينية.

و ختم مداخلته بالقول: في ظل هذه التحديات كيف يمكن الترويج والاستفادة القصوى من السياحة داخل فلسطين، فلا بد أولا من مساعدة الشعب الفلسطيني على التخلص من هذا الاحتلال الذي هو أخر احتلال في العالم.

المدن الايكولوجية :

بدأ المشروع عام ٢٠١٢ في بلدة الناقورة اللبنانية ويقوم على الأسس التالية.

- موافقة رؤساء البلديات
- أماكن لا يوجد فيها أكثر من ١٠ آلاف نسمة
- تكون الأماكن مستدامة بالكامل
- تعتمد مبادئ الطاقة المتجددة
- تكرير المخلفات
- انتاج المواد العضوية وتقليل المبيدات
- تقليل حركة المواصلات العادية

حتى الآن طبق المشروع في: فرنسا، تونس، مصر، سلوفينا، كرواتيا، لبنان، المغرب، اسبانيا.

قرارات حول الشراكات المستقبلية مع:

١. شبكة مدبان(MED PAN)
٢. مشروع آفاق ٢٠٢٠.
٣. منظمة "لنقم بها" في المتوسط.

ميد بان:

تركز على المناطق البحرية المحمية، السواحل،وتقديم الفرصة للسكان المحليين للاندماج في التنمية المستدامة، وتضم ١٨ بلداً من المتوسط.

- بدأ عملها الفعلي مع بداية جديدة عام ٢٠٠٥.
- مقر المنظمة في مرسيليا
- لديها شركاء ماليون (الأموال)
- علاقتها قوية مع مديري المحميات في ١٨ بلداً
- لديها قواعد معلومات
- تمول مشاريع صغيرة

مشروع آفاق ٢٠٢٠:

يركز مشروع آفاق على بيئة المتوسط، بناء القدرات، عضو في لجنة البيئة في البرلمان الأوروبي، وهي شبكة، ٤٥٠٠ ألف من المعلمين في الشبكة، وهي مبادرة أوروبية أورومتوسطية لحماية المتوسط وتنظيف السواحل من التلوث المدني والانبعاثات.

وهي مبادرة سياسية منبثقة عن عملية برشلونة عام ١٩٩٥ ، وفي عام ٢٠١٣ استكملت نشاطاتها لتقوم بدورة حتى عام ٢٠٢٠، ترتكز على ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد من أجل المتوسط مقرها برشلونة .

لديها عدد من المولين لتقليل التلوث من قبل البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية وبناء البنية التحتية لتقليل التلوث، لديها ١٥٠ نشاطاً في بلدان الجنوب في تونس لبنان وغيرها تم تدريب أكثر من ١٥٠٠ موظف، أساتذة، رؤساء بلديات و شركات عامة خاصة ومؤسسات غير حكومية.

حملة لنقم بها... Let's do it:

هناك مليون متطوع لجعل المتوسط نظيفاً، وأن يكون لكل مواطن دور في ذلك.

تغيير طريقة التفكير والوعي لدى المواطنين.

حملة توعية لمدة خمس سنوات(بدأت العام الماضي).

جمع المعلومات: وتحديد أكبر عشر ملوثين للمتوسط حتى عام ٢٠١٨.

تمكن ٦٧ ألف متطوع من ١٦ دولة من تنظيف أماكن على سواحل المتوسط.

هناك صفحة Website، تقدم مساعدات تنفيذية، ونحاول إيجاد شبكة في المتوسط.

وفي الختام أكد رئيس اللجنة على:

تم اعتبار المجموعات الثلاثة كجزء من اللجنة، وسيطلب وضع ذلك في النظام الداخلي للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

طالب من الأعضاء في اللجنة مراسلة رئيس صندوق FW في مقر الجمعية في برشلونة لتزويده بما لدى الدول من مشاريع تريد العمل عليها وتقديم الاستشارة العلمية حولها.

الاجتماع القادم للجنة في البرتغال . لشبونة، شهر آذار ٢٠١٥.

مشاركة وفد المجلس في اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية المتوسطية

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني مشاركة برئاسة تيسير قبعة نائب رئيس المجلس ونائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية وعضويه بلال قاسم عضو المجلس الوطني في اجتماعات مكتب رئاسة الجمعية البرلمانية المتوسطية الذي عقد في روما بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ .

وكان على جدول اعمال الاجتماع البنود التالية:.

١. نشاطات الجمعية خلال الفترة الماضية

٢. برنامج العمل للسنة القادمة ،وإعادة تنظيم الجمعية البرلمانية المتوسطية

٣. الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

٤- الوضع في الشرق الأوسط و الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في غزة تحديدا.

٥. الوضع في مدينة القدس وما يجري فيها.

وفي بداية الجلسة تحدث رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطة عن ذكرى رحيل ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني التي وصفها بالشخصية المهمة في تاريخ فلسطين والمتوسط والعالم والذي قدم اسهاما مهما في العملية السياسية السلمية التي تقوم جمعيتنا بدورها من أجل السلام ومن اجل ان يكون المتوسط بسلام وان نعمل من أجل ان نصل الى سلام عادل على اساس حل الدولتين جارتين لبعضهما البعض . ويشتركان معا ضمن المتوسط في بناء السلام العالمي وطلب من المجتمعين الوقوف دقيقة صمت في الذكرى العاشرة لاستشهاده وتكريما وتخليدا له . ووقف الجميع بما فيه المندوب الإسرائيلي مائير شتريت والعاملين في القاعة والمترجمون دقيقة صمت .

وعند مناقشة البند المتعلق بفلسطين أشار رئيس الوفد الفلسطيني الاح تيسير قبعة الى ان التقرير غفل عن نقطة مهمة جدا وهي موضوع مدينة القدس وما يمثله الاحتلال الصهيوني للقدس وباقي مدن الضفة وتطرق الى عدة قضايا منها حقوق الأطفال ، مطالبا بطرد الكنيست الإسرائيلي من عضوية الجمعية البرلمانية المتوسطية ردا القوانين العنصرية التي يشرعها لحكومة الاحتلال الإسرائيلي لتطبيقها على ارضي دولة فلسطين المحتلة.

وأوضح تيسير قبعة الأسباب الموجبة لطرد الكنيست الاسرائيلي من عضوية الجمعية البرلمانية المتوسطية حيث يقوم الكنيست بدراسة مشروع قانون لتقسيم المسجد الأقصى مكانياً وزمانيا، إلى جانب اقتحام أعضاء من الكنيست و المستوطنين وبعض المسؤولين الإسرائيليين وبحماية الجيش والامن الإسرائيلي المسجد الأقصى والاعتداء على من فيه من المصلين، مع منع المصلين الفلسطينيين مادون السن ٥٠ سنة من الصلاة فيه.

كما يشارك الكنيست في وحصار شعبنا ، ومصادرة وضم أراضينا الضفة الغربية بما فيها القدس ، وقتل وحرق الأطفال وهدم المنازل والمساجد والمدارس وكل ذلك يتم بتشريعات يسنها الكنيست الإسرائيلي وكل هذه الأعمال وغيرها تخالف كافه شروط العضوية في الجمعية البرلمانية ألمتوسطية كما انها تخالف كافه قرارات الشرعية الدولية.

وحاول عضو الإسرائيلي شطريت الذي شارك في الاجتماع الرد على تلك الحقائق بالأكاذيب وبدأ باتهام الرئيس ابو مازن بالمسؤولية عن تعطيل عمليه السلام وذلك من خلال توقيعه على خمسه عشر اتفاقيه دوليه مما اضطر رئيس الوفد الفلسطيني لتفنيد كل ما قاله ممثل الكنيست الإسرائيلي من ادعاءات وانضم ممثلو وفود الأردن والمغرب والجزائر للدفاع عن الموقف الفلسطيني وكذلك ما يحدث في القدس .

، كما تطرق قبعة ايضا الى مشروع قانون الكنيست لتقسيم الاقصى الى قسمين لأنه لا يتمسك بقرارات البام ولا بقرارات الشرعية الدولية ومعلن انه يدوس بقراراته عليها ، وان الاحتلال لا يجوز له ان يدنس الاقصى . كما تحدث عن سياسة الاحتلال بحق اطفال فلسطين ٢٠ عاما لمن يرمي حجرا . ان الموضوع مطروح كقضية متوسطية صرفة وهو ليس الصراع في المتوسط وطالب بتعليق عضوية الكنيست الإسرائيلي في البام .

الجمعية البرلمانية لدول حلف الناتو اجتماع المجموعة الخاصة بالشرق الأوسط والبحر المتوسط

.... إعداد: د. عبد الله عبد الله- عضو المجلس الوطني الفلسطيني

شاركت دولة فلسطين كمراقب في الاجتماع اعلاه وقد مثل فلسطين النائب د. عبد الله عبد الله رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي والنائب د. رضوان الأخرس وبمشاركة د. مي كيله سفيرة فلسطين في ايطاليا.

دافع الوفد الفلسطيني بحزم ووضوح في اجتماعات الملتقى المشترك للجمعية البرلمانية لدول الناتو واللجنة البرلمانية الخاصة بالشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط للتباحث حول الأوضاع في المنطقة.

حيث حضر ما يزيد على مائة برلماني وثلاثين دبلوماسياً ممثلين لثلاث عشرة دولة من دول الناتو وحضر ممثلو دول عربية ودول اوسطية اخرى حيث شاركت مصر، الأردن المغرب والجزائر والسعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والعراق وقبرص أضافه الى الدول الافريقية موريتانيا ومالي وتشاد والسنغال

تم الافتتاح من قبل رئيس مجلس الشيوخ الايطالي وحضر الحلقات الثمانية على مدار اليومين اعلى مستوى سياسي إيطالي ممثلا ب : رئيس مجلس الشيوخ ورئيسة البرلمان ووزيرة الخارجية ووزير الداخلية بالانابة ووزيرة الدفاع التي اختتمت المؤتمر.

كان هناك عرض أكاديمي وتحليلي من المتخصصين الأكاديميين في المواضيع المطروحة تلاها نقاشات واسعه من الحضور. وقد كان واضحاً بأن هناك قلقا عالميا للمتغيرات الاقليمية لا سيما ظهور الحركات المتشددة التي أخذت الأولوية وأيضاً كان واضحا بان القضية الفلسطينية لم تحظ باولوية في الاجندة السياسية العالمية لا بل هناك محاولات لاستبعادها عن مقدمة الحدث السياسي الإقليمي ، وكانت مداخلات الوفد الفلسطيني حازمة وشرسة حيث تمحورت مداخلاتهم في التالي:

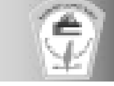
- "اظهار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية إقليميا ودولياً
- استمرار عدوان الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزه يجب أن يكون في أولويات المجتمع الدولي من حيث وقف التهديدات الإسرائيلية المستمرة وإعاده ما دمره ذلك العدوان، والعمل على انهاء الاحتلال.
- الدفاع الكامل عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ضمن الشرعية الدولية والقرارات الاممية
- حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة بحدود معترف بها دوليا حسبما جاء في قرار الاعتراف بدولة فلسطين.
- "حق اللاجئين الفلسطينين بالعودة الى ديارهم حسب قرار ١٩٤
- اتخاذ الإجراءات الدولية من اجل حماية المسجد الأقصى وكافه أماكن العبادة وحماية مدينة القدس من التهويد اليومي الذي تمارسه قوة الاحتلال
- عدم شرعية الاستيطان ووجوب اتخاذ موقف رسمي ومعلن يتبعه ممارسة الضغط على اسرائيل من اجل إيقافه
- مقاطعة منتجات المستوطنات
- أعادة النظر في بيع الأسلحة لإسرائيل الذي تستخدمه ضد الأطفال والنساء والمدنيين الفلسطينيين
- دعوة ايطاليا للاعتراف بدولة فلسطين على المستوى الثنائي
- دعوة ايطاليا لاعادة النظر في تصدير السلاح لإسرائيل وذلك بوجود وزيرة الدفاع الايطالية في الاجتماع

وتخللت اليومين لقاءات جانبية من قبل الوفد مع وزيرة الخارجية السيدة فردريكا موغريني التي ستستلم منصب مفوض الاتحاد الاوروبي للشؤون السياسية والأمنية في أول نوفمبر القادم.

وقد وعدت بزيارة فلسطين بعد تسلمها منصبها. كما ذكرت أنها ستلتقي الرئيس ابو مازن في القاهرة أثناء مؤتمر المانحين يوم ١٢/١٠/ ٢٠١٤.

كما التقى الوفد مع السيدة لاورا بولدريني رئيسة البرلمان التي وعدت بتوجيه دعوة رسمية لوفد برلماني فلسطيني لزيارة ايطاليا، وقد طلب منها الوفد الدفع بالاعتراف الرسمي بدولة فلسطين وطرح موضوع تزويد اسرائيل بالسلاح للمناقشة البرلمانية من اجل أخذ قرار بمنعه. وكذلك اصدار التشريعات التي تخدم استيراد منتوجات المستوطنات الاسرائيلية كونها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي.

واجتمع الوفد مع رئيس الجمعية البرلمانية لدول الناتوالسيد هيو بيلي (حزب العمال البريطاني) الذي وجهت له دعوة لزيارة فلسطين. كما تم البحث معه في ضرورة اعتماد المجلس الوطني الفلسطيني ممثلاً للسلطة التشريعية في دولة فلسطين.



اجتماع اللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان في الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط

إعداد: د. عبد الله عبد الله- عضو المجلس الوطني الفلسطيني ....

عقدت اللجنة السياسية والامن وحقوق الإنسان في الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط اجتماعاً في البرلمان الأوربي يوم الخميس الموافق١٦-١٠-٢٠١٤ برئاسة الايطالي Rinato SORU ، مثل دولة فلسطين في الاجتماع كنائب رئيس اللجنة د.عبد الله عبد الله رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني والمستشار إيهاب الطري مسؤول ملف العلاقات مع البرلمان الأوروبي في بعثة فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي وبلجيكا ولوكسمبورغ.

وقدم الأخ عبد الله عبد الله ثلاث مداخلات:

أولا الهجرة غير الشرعية

حيث أن هناك عدداً من الفلسطينيين فقدوا حياتهم خلال محاولتهم الهجرة بطرق غير شرعية وهناك ثلاث أسباب للهجرة.

١.نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

٢.وجد المهربون أرضاً خصبة فيها للراغبين في الهجرة

٣.لا يوجد أفق لحياة كريمة

أكد أن حل قضية الهجرة غير الشرعية في فلسطين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ليعيش الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي بسلام.

ثانيا حق تقرير المصير

مبدأ أساسي في المواثيق الدولية وأكد على حق شعبنا في تقرير المصير وأنه غير قابل للتفاوض وحقه أيضا في حرية التنقل والحركة وحقه في الوصول الى أماكن العبادة في القدس ورفض الممارسات الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني من حقوقهم في حرية التنقل وذلك من خلال بناء جدار الفصل العنصري وبناء المستوطنات غير الشرعية وسياسة تهويد المقدسات الإسلامية في القدس

ويجب على الاتحاد الأوربي تطبيق واحترام حقوق الإنسان أحد شروط تعاون مع الدول الأخرى تطبيقها على إسرائيل وترسل رسالة واضحة الى اسرائيل ان احتلاله للمناطق الفلسطينية باهظة ووضع قيود على استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية وفرض حظر على بيع الأسلحة لإسرائيل

ثالثا وضع غزة بعد الحرب

أكد على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح جميع المعابر أمام حركة المسافرين والبضائع وتشغيل الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية وإدخال المواد اللازمة لإعادة الإعمار.

هذا وشكر مصر والترويج على جهودهما في عقد ونجاح مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد مؤخرا في القاهرة حيث شكر الدول المشاركة في المؤتمر والتي وعدت بتقديم مساعدة مالية للمساهمة في إعادة الإعمار.

وأكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية لكي لا يتكرر استشهاد ٣٦٠٠ مواطن مدني و ١٨ الف جريح وهدم ٨٠ الف منزل وتدمير البنية التحتية للكهرباء والمياه والصرف الصحي حصيلة ثلاث حروب اسرائيلية غاشمة على قطاع غزه خلال الأعوام الست السابقة.

كما أكد د . عبدالله عبدالله ان هنالك سياسة ممنهجة للاحتلال الأسرائيلي لتقويض أي فرصة للوصول لحل الدولتين و هي على النحو التالي:

- تأكيد رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو ووزراء حكومته رفضهم لقيام دولة فلسطينية.
- استمرار الحكومة الإسرائيلية في التوسع وبناء المستوطنات غير الشرعية.
- دعم المستوطنين في ممارساتهم الإجرامية ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.
- إصدار الكنيست الإسرائيلي قرارات عنصرية تمس المواطنين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

هنا يجب على الاتحاد الأوربي محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها.

وفي الختام طالب عبد الله عبد الله دول الاتحاد الأوربي بالاعتراف بدولة فلسطين من أجل إنهاء الاحتلال

وعلى هامش الاجتماع عقد عبدالله عبدالله لقاء مع كل من السيدة Martina Anderson رئيسة اللجنة في البرلمان الأوروبي المكلفة بالعلاقة مع المجلس التشريعي الفلسطيني و نائبتها السيدة Marita ULVSKOGو اكد على كل ماسلف.

لجنة فلسطين في اتحاد البرلمانات الإسلامية طالبت أعضاءها تفعيل قرارات مقاطعة إسرائيل

أكدت لجنة فلسطين في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت اجتماعها في السودان يوم الأحد١٣/٨/ ٢٠١٤ حول تحديات الوضع الراهن في فلسطين والعدوان على غزة ، بمشاركة عضو المجلس الوطني الفلسطيني خالد مسمار، أكدت على أن جوهر المشكلة هو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

كما دعت لجنة فلسطين في بيانها الختامي اللجنة الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها الكيان الإسرائيلي إلى مباشرة عملها فورا تمهيدا لتقديم مرتكبي جرائم الحرب الصهاينة إلى المحاكم الدولية.

كما طالبت لجنة فلسطين الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الطلب الفلسطيني بتوفير حماية دولية فورية للشعب الفلسطيني ومقدساته في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس موضع التنفيذ عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين المحتلة ودعت إلى تحرك إسلامي واسع وعلى جميع المستويات لتأمين إنجاح هذا الطلب.

كما طالبت اللجنة وتطبيقا لاتفاقية جنيف الرابعة، وضمان مثول الصهاينة الذين ارتكبوا ورعوا الأعمال الإرهابية أو كانوا مسؤولين عن الهجمات المتعمدة واسعة النطاق على السكان المدنيين في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى للمساءلة الدولية، بحسبان أن ذلك الاستهداف يشكل جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية.

كما قررت التقدم بطلب عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة لإعادة ميناء غزة للعمل وتأمين خط ملاحي دولي يربطها بالعالم الخارجي، وذلك لتأمين وصول المساعدات الإنسانية والسلع الضرورية للمدنيين في غزة.

كما حثت اللجنة في بيانها الختامي الذي صدر عنها جميع دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على متابعة وتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات المذكورة بما ينصر ويعزز دعم وصمود الشعب الفلسطيني ماديا و سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا ويحفظ حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

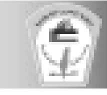
وجددت اللجنة إدانتها بأقسى العبارات للعدو الصهيوني و جميع المؤسسات والكيانات والجماعات المرتبطة بالكيان الصهيوني في شن حربها وأعمالها الإرهابية الإجرامية المتكررة على قطاع غزة التي هدفت وتسببت في استشهاد آلاف الأبرياء المدنيين من أطفال ونساء وعجزة وجرح وتشريد عشرات الآلاف ودمرت الممتلكات والبنى التحتية بشكل همجي لم يشهد له التاريخ المعاصر شبيها وتسببت في تقويض الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي بشكل كبير، وأعادت استنكارها الشديد لاعتداءات الكيان الصهيوني المتكررة على القدس والضفة الغربية.

كما طالبت لجنة فلسطين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إحياء وتفعيل قرارات المقاطعة وعدم الانخراط في التجارة المباشرة أو غير المباشرة مع الكيان الصهيوني الإسرائيلي أو مع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بها. ومن ناحية أخرى دعم المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية حماية لها من المقاطعة الإسرائيلية.

وطالبت اللجنة الأمة الإسلامية كافة وجميع دولها ومؤسساتها وجماعاتها وأفرادها سرعة تقديم الدعم والمساندة المادية والعينية إلى سكان غزة الصامدين، كما طالبت ايضا بتفعيل الدبلوماسية البرلمانية التي تقوم بها المجالس الأعضاء. وفي هذا الإطار دعت اللجنة اتحادات البرلمانات الإقليمية والدولية إلى تحمل مسؤولياتها في اتخاذ إجراءات عملية ضد الكنيست الإسرائيلي باعتباره شريكا كاملا لحكومة الاحتلال الإسرائيلي في حربها الجائرة على قطاع غزة.

كما طالبت اللجنة جمعيات الصداقة البرلمانية والتنظيمات المدنية في فضاء منظمة التعاون الإسلامي للعب دور أكبر لجلب الدعم والتأييد الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية.

وطالبت لجنة فلسطين الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة مساعيه بواسطة لجانه المتخصصة استعجال إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين بمن فيهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، كما أكدت اللجنة على مقترح المجلس الوطني الفلسطيني على إدراج العدوان الصهيوني الأخير على غزة كبند طارئ في جدول أعمال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها القادمة التي ستعقد في شهر أكتوبر في مدينة جنيف وكسب التأييد لها من التجمعات البرلمانية الأخرى.



ابتلع ما يقارب ٢٥ ألف دونم من الضفة والقدس المحتلتين
الاستيطان زاد في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٠٠٠٪ وتوقعات بأن يرتفع لـ ٢٠٠٠٪ في ٢٠١٥

ضمن تقاريرها الرصدية التقييمية المتخصصة المتواصلة للعام ٢٠١٤ لعدد من الملفات البارزة والتوقعات للعام ٢٠١٥ والتي تأتي على ألسنة خبراء متخصصين ومسئولين بارزين، تسلط «فلسطين اليوم» الضوء على «الاستيطان الإسرائيلي» الذي كان ولازال المعضلة الأكبر التي تعاني منها القضية الفلسطينية.

ووفقاً لخبراء في مجال مقاومة الاستيطان فإن مؤشرات الاستيطان في القدس والضفة المحتلة بلغت أكثر من ١٠٠٠ ٪ مقارنة بالأعوام السابقة.

حيث شهد العام ٢٠١٤ مزيداً من قضم الأراضي الفلسطينية في القدس والضفة المحتلتين، ويقدر الخبراء أن أعداد الدونمات التي تحولت إلى مستوطنات إسرائيلية بامتياز في هذا العام بلغت أكثر من ٢٥ ألف دونم..

الخبير في شؤون الاستيطان عبدالهادي حنتش يؤكد أن عام ٢٠١٤ كان من أشد الأعوام وطأة على الأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس المحتلة، حيث تعرضت الأراضي الفلسطينية لهجمة شعواء من جهتين الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية الخاصة التي تقوم بطرح عطاءات ضخمة تهدف لسرقة الأراضي الفلسطينية.

وفي أعداد تقريبية يوضح الخبير حنتش ان الاستيطان زاد في مطلع عام ٢٠١٤ ما نسبته ١٠٠٠ بالمائة، مشيراً أن الإحصائيات تشير إلى أن الجانب الإسرائيلي صادر أكثر من ٢٥ ألف دونم خلال العام علاوة على "السرقات العشوائية.»

ولفت ان الاستيطان الإسرائيلي لم يتوقف ولو للحظة واحدة، وكان يمر عبر خطين متوازيين وهما الحكومة الإسرائيلية والتي كانت تقنن السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتطرح عطاءات بآلاف الدونمات وكانت تمول المشاريع الاستيطانية وأفردت لها الميزانيات الضخمة.

أما الخط الثاني لبلع الأراضي الفلسطينية والذي يمر عبر المنظمات الصهيونية وهو ما يعرف بـ"الاستيطان الهادئ" والذي يتمتع بغطاء ودعم كامل غير مُعلن من الحكومة الإسرائيلية، موضحاً أن المنظمات الاستيطانية خطرها يفوق الاستيطان الحكومي وذلك لان الحكومة تدعي أمام العالم منعه ومحاربته ومراقبته وهي بالأساس تموله وتغض الطرف عنه، مشيراً أن الاستيطان الهادئ ابتلع أكثر من الحكومة ذاتها من الأراضي الفلسطينية.

وحسب الخبير حنتش فإن الاستيطان تركز في معظمه في شمال القدس المحتلة، وبيت لحم، والخليل، حيث كان لتلك المناطق النصيب الأكبر من القضم الاستيطاني مقارنة بالاستيطان في عموم الضفة المحتلة.

وأوضح ان الاستيطان الإسرائيلي سواء الحكومي والمنظماتي "الهادئ" يتنافى مع القوانين الإنسانية والقرارات الدولية التي جاءت لصالح المواطن الفلسطيني، مشيراً أن تلك القوانين والقرارات لم تردع المستوطنين من التهام الضفة والقدس.

وتوقع أن يزيد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة المحتلة والقدس بنسبة قد تصل لـ ٢٠٠٠ ٪ في العام ٢٠١٥، مشيراً أن سرقة الأراضي الفلسطينية بحاجة إلى حشد الطاقات الفلسطينية كاملة للتصدي له ووقفه.

وقال: "واضح من تصريحات القادة الإسرائيليين ان عام ٢٠١٥ قد يكون العام الأكثر شراسة على صعيد سرقة الأراضي، وسيكون هناك طرح عطاءات لآلاف الوحدات الاستيطانية ربما تكون ضعف التي عليه.»

وتوالت ردود الفعل الإسرائيلية الغاضبة، على توجه السلطة الفلسطينية لمجلس الأمن الدولي وتقديم اقتراح، للتوصل إلى اتفاق شامل وعادل، وانسحاب إسرائيلي تدريجي خلال عامين، وتنوعت الردود بين الدعوة لزيادة الاستيطان، في القدس والضفة المحتلتين، والدعوة لتفكيك السلطة الفلسطينية.

ورغم استمرار البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، إلا أن وزير الإسكان الإسرائيلي ورئيس "الاتحاد القومي"، أوري أرئيل، دعا صباح اليوم الخميس، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى "العودة للبناء في الضفة الغربية"، وذلك بهدف "الرد على المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة.»

وقال أرئيل إنه يدعو رئيس الحكومة، إلى وقف ما أسماه "التجميد الصامت"، والعودة إلى البناء في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس المحتلة.

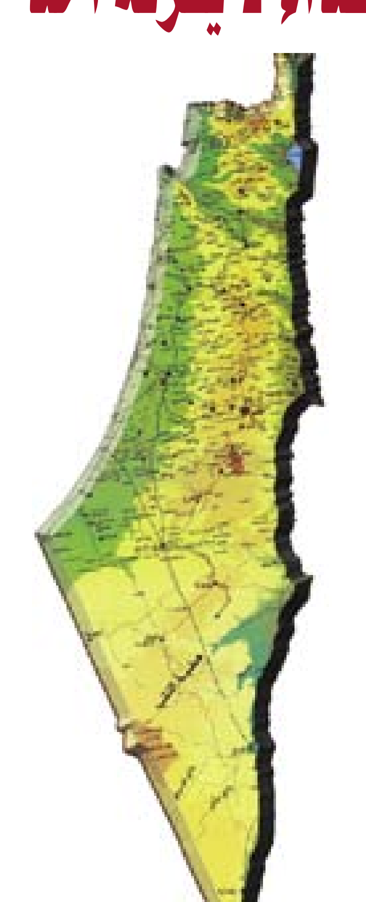
وبحسب أرئيل فإن "تعزيز السيادة الإسرائيلية والبناء في الضفة الغربية، من شأنه أن يوضح للمتلونين في العالم بأن إسرائيل ستبقى، وأن الضفة الغربية هي جزء من أرض إسرائيل، وأن البناء الاستيطاني مشروع مثلما هو مشروع في تل أبيب وحيفا، وبدلا من الاعتذار فقد حان الوقت للقول ذلك بصراحة.»

ودعا الخبير حنتش المواطنين بالضفة والقدس الى التصدي للقرارات الاستيطانية وتفعيل التحرك الشعبي لإبطال القرارات الاستيطانية ووقف الاستيطان، مع ضرورة ملاحقة مجرمي الاستيطان في المحافل الدولية ورفع شكاوى قضائية أمام الجهات ومحاكم الجنايات الدولية.



في ذكرى استشهاد القائد أبو عمار المجلس الوطني الفلسطيني:

معركتنا مع الاحتلال مستمرة وما جمّعه دم الشهداء لا يفرقه أحد



استحضر المجلس الوطني الفلسطيني الذكرى العاشرة لاستشهاد القائد المؤسس ياسر عرفات بما فيها من معاني ودلالات، مؤكدا أننا أحوج الآن للتمسك بما كان يدعو إليه الشهيد أبو عمار، الذي كان مصرا على إشعال شرارة الثورة الفلسطينية رغم الظروف المعقدة التي كانت تحيط بقضيتنا وشعبنا الفلسطيني، وشح الإمكانيات وتردد الكثيرين.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره بمناسبة الذكرى العاشرة لاستشهاد القائد ياسر عرفات على استنهاض الطاقات ورص الصفوف احتراما لهذه الذكرى واقتداء بما كان ينادي به الشهيد من توجيه كل البنادق نحو العدو الذي يحتل أرضنا، ويستبيح مقدساتنا، ويسعى جاهدا لإنهاك قدراتنا، فقد آن الأوان لمنْ يحاول تجاوز قيم ومبادئ شعبنا النضالية أن يتوقف، وأن يعود لصفوف شعبنا، وأن يفوت الفرصة على عدونا الذي يستغل كل ذلك لصالحه.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني على مقولة الشهيد القائد أبو عمار أن ما جمعّه دم الشهداء لا يفرقه أحد مهما كان، داعيا إلى الاحتذاء بهذه المبادئ خاصة في هذه الظروف، حفاظا على وحدة شعبنا التي عمدت بدماء الشهداء الأبرار، وحفاظا على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، لانجاز مشروعنا بإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن معركتنا مع الاحتلال مفتوحة ومستمرة، وهي بحاجة للكل الفلسطيني، ولا عذر لأحد بعد الآن، فالاحتلال الإسرائيلي لم يوفر أية وسيلة إجرامية إلا واستعملها، فأوغل في القتل والاعتقال وبناء المستوطنات والجدار، ويسعى للسيطرة على المسجد الأقصى، وهو كذلك مستمر في شرعنة احتلاله من خلال مشاريع قوانين تناقشها الكنيست الإسرائيلي لضم تدريجي لما تبقى من أرض دولتنا، ويجب التصدي لكل تلك الاعتداءات، ولا مجال الآن لافتعال معارك جانبية.



عرفات في الذكرى العاشرة لرحيله

اعداد: محمد حمدان/مكتب المجلس الوطني الفلسطيني – رام الله

عرفات هو الرجل الذي صنع من الكوفية الفلسطينية رمزا لفلسطين ولحركات التحرر العالمية،عرفات ببدلته الكاكي ومسدسه ارتبط اسمه مع فلسطين فشكلت نضالا ته وتضحياته وثباته،وكوفيته رمزية مكثفة.

إنها السنة العاشرة على رحيل الزعيم ياسر عرفات، بما مثله من قيمة ومركز وعامود للخيمة، وبما بث من روح وصاغ من جسد الحركة الوطنية.

وهي ذكرى مؤلمة حقاً، مثل كل ذكرى القادة العظام والزعماء التاريخيين. وعرفات الفلسطيني الأول والزعيم الأول، وأبو الوطنية الفلسطينية، سيظل وكلما تقدم الزمن يحظى بالمزيد من التقدير والمحبة، مثل كل الأشياء الثمينة كلما مر عليها الدهر زادت ثمناً.

ويمكن للمرء أن يقف عمراً وهو يعدد مناقب الرجل ويتحدث عن دوره في صياغة شخصية كل فلسطيني منا، فيندر أن تجد أحداً ليس لديه قصة مع عرفات أو عن عرفات أو حوله، إنه الفلسطيني في داخلنا وسر الرائحة في كنهنا.

بالطبع ليس هذا للتذكير، فعرفات البصمة الوراثية للحركة الوطنية وذكرى رحيله في اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر يوم لا ينسى وربما كان أهم يوم يتذكره الفلسطينيون بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ياسر عرفات الذي مزج بين سياسته ونهجه المشرف بالتفاوض الصلب والمقاومة ... الشجاعة ... كيف لا وقد استطاع ان يكون علاقات تاريخية مع كل الزعماء العرب ، فبداية من مصر والعلاقة الحميمة التى كانت تربطه بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر .. وكيف كان يحصل على الدعم المالي والمشورة السياسية والقرارات الجادة والمسؤولية التى تنم عن وحدة الموقف العربي والشراكة العربية الاصيلة ...ونسج علاقة تاريخية مع الكثير من القيادات والزعماء العرب والعالميين،وكانت تربطه علاقات نضالية مع الجزائر والرئيس الراحل هواري بومدين،والرئيس الكوبي فيدل كاسترو،وربطته علاقة مميزة بالرئيس الراحل ماو تسي تونغ والى اليوم العلاقة الصينية الفلسطينية قائمة وهي دائمة وكذلك مع الزعيم الجنوب افريقي نلسون مانديلا، ومع القائد الفيتنامي جياب ،ومع رؤساء عدد من دول الانحياز نذكر منهم (نكروما،وتيتو..)واستطاع ان ينسج علاقات أخوية مع السعودية والإمارات والكويت وكانت هذه الدول من الدول الداعمة لفلسطين قضية وشعبا،من الناحية السياسة والمادية وفي شتى المجالات...،وقد تمكن من ايصال رسالته الفلسطينية الى الدول العربية وشعوبها فتحولت فلسطين من قضية قطرية الى قضية مركزية قومية عند العرب جميعا واصبحت عامل وحدة لا فرقة.

وتمكن عرفات بحنكته السياسية وقراءته الموضوعية للمتغيرات الدولية ان يقود الفلسطيني بين حقول الالغام ليصل الى شواطئ غزة في اول رحلة للعودة الجماعية مع عدد من رفاق السلاح ليسجل بحروف من نور ونار ان هناك امكانية للعودة وان هناك نهاية للنضال تترجم ببناء المؤسسات الفلسطينية فكانت الانتخابات البرلمانية الاولى في حياة الشعب الفلسطيني وكذلك الانتخابات الرئاسية وكانت ديمقراطية ونزيهة بشهادة الشهود الدوليين، وعرفات الذي كان يعمل اكثر من ساعات النوم ادرك عدم جدية الاحتلال خصوصا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٩اندلعت الانتفاضة الثانية كرد فعل طبيعي على تنصل حكومة الاحتلال من تنفيذ الاتفاقات، فقام الاحتلال بعد سنوات من الانتفاضة بمحاصرته واغتياله، وما تزال الى اليوم مواقفه الشجاعة وقراراته السياسية الحكيمة المتعلقة بالقرار الوطني المستقل هي الوقود الدائم لكل سياسي حصيف،وكانت لما تضيق عليه الدنيا يردد قول الشاعر العربي:

هذَا أَوَانُ الشَّدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسوّاقٍ حَطَمْ
ليس برَاعي إبلٍ ولا غَنَمَ ولا بجَزَّارٍ على ظَهْرِ وَضَمْ

والى اليوم ما يزال الرئيس الفلسطيني الراحل حاضرا كلما ارتفعت وتيرة الأزمات، في وجدان الشعب الفلسطيني،فلما تشتد أوزار الحرب في القدس يستذكرون شعاراته "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين" وعندما يتعرض الفلسطينيون للضغط السياسي والدبلوماسي: يرددون شعاره: "يا جبل ما يهزك ريح" وهكذا يستذكر الفلسطينيون أقواله وشعاراته لتكون لهم محركا ودافعا للاستمرار بالتمسك بالثوابت الوطنية.

أوسمة وجوائز

- ١٩٧٩ :وسام جوليت كوري الذهبي- مجلس السلم العالمي.
- ١٩٨١دكتوراه فخرية من الجامعة الإسلامية في حيدر أباد -الهند
- دكتوراه من جامعة جوبا في السودان
- دكتوراه فخرية من كلية ماسترخت للأعمال والإدارة في هولندا ١٩٩٩
- في تموز ١٩٩٤: منح جائزة فليالله هونيت بوانيه للسلام
- في أكتوبر ١٩٩٤: منح جائزة نوبل للسلام
- في نوفمبر ١٩٩٤: منح جائزة الأمير استورياس في أسبانيا

عرفات سيرة ومسيرة لسنوات وعقود من النضال والكفاح المسلح وأسطورة صمود في بيروت عام ١٩٨٢، وثبات وصمود في مكتبه بالمقاطعة الى ان تمكنوا من الوصول اليه فسمموه، وغادر الى فرنسا للعلاج ومن ثم عاد ليكون بيننا الى الأبد في ضريحه المؤقت في المقاطعة بمحافظة رام الله والبيرة، وتحول استشهاده ورحيله الى مناسبة تاريخية ووطنية في الروزنامة الفلسطينية،يحييها الشعب وسائر القوى الوطنية وعلى رأسها حركة فتح ، لتتحول ذكرى الرحيل الى مناسبة لتكريس الوحدة الوطنية، فعرفات كنا نتفق معه ولا نختلف عليه،لهذا فان الاحتفال بذكرى رحيله هو مناسبة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، وإعادة توكيد العلاقات الوطنية الداخلية ،وما يزال عرفات يشكل المخزون الوطني والمعنوي والرصيد الكفاحي التي تنهل من سيرته ومسيرته الاجيال.

في رثاء الشهيد
ياسر عرفات "أبو عمار"
القدس و القائد

سليم الزعنون
«ابو الاديب»

يا ياسر الشعب منك العهدُ والقسمُ   وإننا بكَ بعد اللهِ نعتصمُ
في سالفِ الدهر بشرت الألى يئسوا   بأن يوماً سيأتي تنجلي الظلم
وقلتَ : في نفق تبدو مُشعشعةً   بشائر النصر جاءت فوقها علمُ
وأن شبلاً سيأتي رافعاً علماً   وقد توقدَ فيه العزُ و الشممُ

••••

يا ياسرَ الشعبِ هذا الشعبُ مبتهج   من موقفٍ جاء فيه العهدُ والقسمُ
وقفت في " الكمبِ " جباراً ومقتدراً   من حولك الغدرُ و التهديدُ محتدمُ
وقلتَ قدسي و " شعبي " لا مساومةٌ   في مسجدي لا يهان الركن والحرمُ
ثم الكنيسة لا أرضى بذلّتها   إن " القيامة " أفديها والتزمُ
واللاجئون لهم في القلب منزلةٌ   لا للشراءِ ولا للبيعِ أرضُهمُ
والقدسُ في وَهَجِ التاريخِ ضارعةٌ   متى يزولُ احتلالٌ ظالمٌ غَشِمُ
ومسجدُ اللهِ في الأقصى تناولهُ   بالحرقِ والهدمِ " نيرونٌ " ومنتقمٌ
والمهْدُ دقّت به الأجراسُ واهنةً   ومريمٌ والمسيحُ البَرُّ متَّهمُ
إن " القيامةَ " ترجو أن يحلَّ بها   رمزُ التسامح والإخلاص بينهمُ

••••

لولا حجارةُ سجيلٍ قد انطلقتْ   وفعلها ما يريدُ السيفُ والقلمُ
لساد في الأرض ظلمٌ لا يماثله   ظلمٌ وأطبقَ فوقَ الشعبِ منتقمُ
لولاك " ياسرُ "نال الخصمُ بغيته   أما تراهمْ كموج البحر يلتطمُ
وقالها " ياسرٌ" من دونها مهجٌ   تستعذبُ الموتَ لا تخشى وتصطدمُ



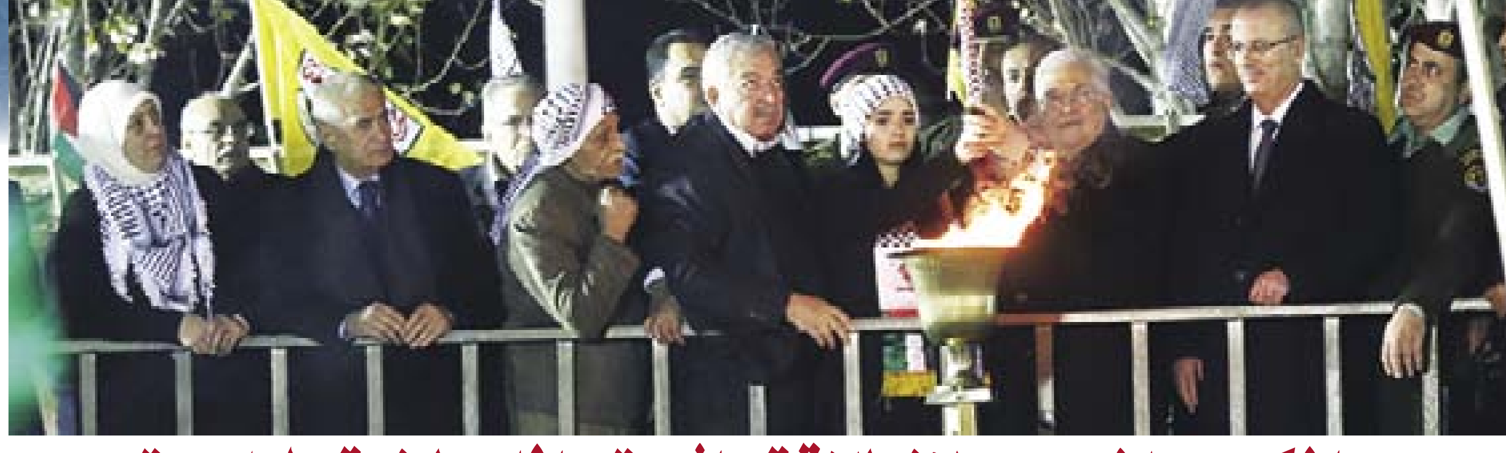
وكلهمْ نذروا للهِ أنفسهمْ   في سالف الدهر ما هانوا ولا انهزموا
ويحملونَ إلى الدنيا رسالتهمْ   إما سلامُ كرامٍ .. أو دمٌ .. ودمُ
وجاءتْ الفتحُ تزهو في انطلاقتِها   تسعى إلى النصرِ ما زلّت لها قدمُ

••••

يا أخوتي في ظلامِ الليل فجرُ ضُحىً   ولن يطولَ بعونِ اللهِ لَيْلَكمُ
تجري السفينةُ لا خرقٌ يهددها   من فوقِها القومُ ما ضلوا ولا استهموا
إنا اهتدينا ولكنَّ الطريقَ مضى   وعْراً تقاذَفَهُ الأنواءُ والحممُ
وشعبُنا ما توانى في مقاومةٍ   فما انطوى علمٌ الا ارتقى علمُ
فكمْ شهيدٍ حملناهُ نشيّعهُ   وكم أسيرِ مضى في السجنِ يقتحمُ
والشعبُ أهداك نصراً في انتفاضتهِ   حتى تحقق فيها الوعدُ والحلمُ
نحو السلامِ مدَدنا كلَ جانحةٍ   لكنهم نكثوا العهدَ الذي التزموا
إنا نواجهُ كلَّ الشر في ثقةٍ   وقدْ توحدَ فينا اللاءُ والنعمُ
صحّت عزيمةُ قومٍ جلَّ مَقصِدُهم   فقد نبا السيفُ لا عجزٌ ولا ثَلَمُ
فولّ وجهكَ نحوَ القدس إنَّ بنا   شوقاً لعاصمةٍ .. والشعبُ يلتئمُ

••••

يا منْ سرَيتَ إلى الأقصى لنا أملٌ   بأنْ يُعانقَ ركنَ الصخرةِ الحرمُ
محمدٌ قالَ : موسى والمسيحُ بها   رسالةُ اللهِ قد عزّت بها الأممُ
إنا على العهد يا أشبالَ ثورتِنا   والفتحُ قبلُكمُ والفتحُ بعدَكمُ
حسبي الإلهُ وكيلاً إنهمْ جمعوا   حشداً لمنتقم يرعاهُ مُنتقِمُ
تلك الجيوشُ نراها وهي مدبرةٌ   نقول: يا وحدنا« قد هانت القيمُ »
إنا نرى الدمعَ تحتَ الجفْنِ يحبسهُ   ما كانَ مِنْ أملٍ أضحى بها ألمُ
يا قائدَ الشعبِ هذا النصرُ قد بزغت   أنوارُه وارتقى للواقعِ الحلمُ
لا يُقسمُ الحرُ إلا وهو محتسبٌ   للّهِ والشعبِ كانَ العهْدُ والقسَمُ
يا ياسر الشعب منك العهدُ والقسمُ   وإننا بكَ بعد اللّهِ نعتصمُ



الذكرى الخمسون لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة

بقلم : حسن البرغوثي/مكتب المجلس الوطني الفلسطيني – رام الله

تمر علينا في هذه الايام ذكرى إنطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، هذه الحركة هي أولى الفصائل الفلسطينية المسلحة والتي إنطلقت في الاول من يناير عام ١٩٦٥. لتحرير فلسطين والسعي نحو الحرية والاستقلال، فتح هي من كبرى حركات التحرير الفلسطينية والعربية والعالمية ، عملت منذ انطلاقتها على تأطير الشعب الفلسطيني سرياً وعلنياً في مؤسسات وجمعيات سياسية، عسكرية، اقتصادية وثقافية وذلك بهدف تعزيز الشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية . نعم انطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني من داخل فلسطين وتشعبت وامتدت فعالياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لمقاومة الاحتلال وتحرير الارض المغتصبة من خارج الوطن.

حركة فتح عبّرت بمصداقية لا مثيل لها عن كل الضمائر العاشقه والساعيه للحرية والتحرر، الضمائر الحالمة بالاستقلال والنهوض. إن حركة فتح هي أشرف وأنبل ظاهرة ثورية عرفها التاريخ المعاصر، رصاصة فتح الأولى وضعت فلسطين والشعب الفلسطيني على الخريطة العالمية أفاقت الضمائر النائمة وخاطبت العالم بأسره أن الشعب الفلسطيني حي يرزق، شعب متمسك بأرضه ويدفع بكل ما يملك في سبيل قضيته العادلة.

خلية من المجاهدين أخذت على عاتقها رسم خيوط مرحلة النضال، مرحلة التحرر، خلية على رأسها القائد الشهيد ابو عمار واخوانه ابو جهاد وابو اياد وغيرهم كثر ، قادوا حركة فتح وهي حركة الشعب الفلسطيني بأسره داخلياً وخارجياً، اينما تواجدت الجاليات الفلسطينية، قادة وهبوا شبابهم ودماءهم ، استشهدو دفاعاً عن ثورتهم العملاقة، دفاعاً عن المارد الفتحاوي الذي لم يحد عن خط المقاومة، عن هدفه النبيل في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

جاءت معركة العزة، معركة الكرامة عام ١٩٦٨م والتي كانت بعد الهزيمة النكراء للانظمة العربية عام ١٩٦٧م واحتل العدو ما تبقى من ارض فلسطين واراض عربية اخرى (سيناء، الجولان، ...) هذه المعركة المشرفة التي ردت الاعتبار للامة العربية ولقنت العدو درساً لن ينساه ابداً وبدل أن يشربوا قهوة الصباح في فنادق عمان كما اعلن قادة العدو، اذا بهم يجرون أذيال الخيبة والفشل وشربوا السم بفضل السواعد المقاومة رجال العاصفة وتكبدوا خسائر فادحة وهذا بصمود وتضحيات رجال المقاومة والكرامة انتصارهم على العدو المتغطرس.

توالت المؤامرات على الثوره الفلسطينية ، مؤامرات داخلية وخارجية، وكان الحدث الاكبر هو خطاب القائد الشهيد ابو عمار على منبر الامم المتحدة عام ١٩٧٤م مخاطباً العالم ان لا يسقطو غصن الزيتون من يده، والتأكيد بان الشعب الفلسطيني يستحق الحياة، حياة كريمة على ترابه، واقامة دولته المستقلة.

لكن المؤامرات اشتدت على الثورة الفلسطينية الى ان بدأ العدو عدوانه على لبنان عام ١٩٨٢م وحصار بيروت وما آلت اليه هذه الحرب المدمرة والذي استخدم العدو فيها كافة انواع الاسلحة المحرمة دولياً في محاولة للقضاء على الثورة الفلسطينية ومع الاسف وقف البعض موقفاً شريكاً في عمليات القتل، ومنهم من طالب الثورة بالانتحار، نعم خرجت الثورة من لبنان وتشتت الى بلدان عربية، ولكن يبقى جواب الشهيد القائد ابو عمار عندما سئل الى اين يا اخ ابو عمار؟؟ قال وبكل ثقة الى القدس الى القدس.

ما شهدته حركة فتح من محاولات انشقاق بعد خروج الثورة من لبنان وحرب طرابلس بعدها وذلك لاعتقاد البعض أنه باستطاعتهم القضاء على حركة فتح ولكن خسئوا، ففتح كانت وستبقى قوية، صلبة متماسكة، فتح صاحبة مشروع التحرر الوطني وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كان اعلان قيام دولة فلسطين عام ١٩٨٨م في الجزائر منعطفاً تاريخياً عظيماً ومهماً ليس فقط على الساحة الفلسطينية والعربية بل العالمية أيضاً ،كان اعلان الدولة على كامل التراب الفلسطيني المحتل ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشريف ، ومن هنا اصبح العالم بأسره مطالباً بالعمل الجاد بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية، لينال الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة في الحرية والتحرر وبناء دولته المستقلة.

نواجه عدواً متغطرساً لا يريد السلام، ضارباً بعرض الحائط كل التفاهمات والاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة اتفاقية اوسلو. بل تمادى في ابتلاع الارض واقامة المستوطنات وتدمير مكونات الدولة الفلسطينية وتشريد وقتل وسجن لابناء الشعب.

يشن العدو حملة عدائية ضد القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس ابومازن لثنية عن السعي الدولي للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لكن شعبنا ممثلاً بقيادته ماض بنضاله العادل على درب الشهداء حتى تحقيق اهداف الثورة الفلسطينية كاملة غير منقوصه.

خمسون عاماً

على انطلاقة الثورة الفلسطينية

مسيرة ثورة وكفاح شعب



حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

فتح: خمسون عاماً من النضال والصمود



يحتفل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، في الأول من كانون الثاني، بالذكرى الـ٥٠ لانطلاقة الثورة الفلسطينية، انطلاقة فتح، في ظرف حساس تمر به القضية الفلسطينية.

ووحدت ‹فتح› الفلسطينيين حول الهوية والهدف، وارتقت بهم من حالة الشتات والتشتت إلى مستويات الكفاح من أجل تحقيق الأماني بالتحرر من نير الاحتلال وتقرير المصير. وكانت النشأة عام ١٩٥٨م على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني ممن شاركوا في العمل الفدائي في قطاع غزة في عام ١٩٥٣م، أو في صد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، وهم: ياسر عرفات، وخليل الوزير، وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد. التقوا في الكويت، واتفقوا وتعاهدوا على العمل من أجل تحرير فلسطين، فكانت القاعدة التنظيمية الأولى لحركة فتح، وكان لهذه القاعدة امتدادات تنظيمية في الضفة الغربية وغزة ومصر والأردن وسوريا ولبنان والكويت وقطر. وقد بدأت بالتوسع سراً فلم يكن هناك شروط لاكتساب العضوية في التنظيم سوى التوجه نحو فلسطين، والنقاء الأمني والأخلاقي، وعدم التبعية لأي نظام عربي.

جاءت النشأة إثر نكبة عام ١٩٤٨م وما تلاها من أحداث ولدت شعوراً بالمرارة من عدم قدرة الزعامات الفلسطينية التقليدية على التحرك، وانشغال الدول العربية بمشاكلها القطرية.

ففي الفاتح من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٥م كانت البداية وكانت الطلقة الأولى، حيث تسللت المجموعة الفدائية الأولى لحركة فتح إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وفجرت نفق عيلبون الذي يتم من خلاله سحب مياه نهر الأردن لإيصالها إلى صحراء النقب، لبناء المستوطنات من أجل إسكان اليهود المهاجرين فيها، وعادت المجموعة الفدائية إلى قواعدها بعد أن قدمت شهيدها الأول أحمد موسى أثناء العملية، لتعمّد بالدم باكورة مقارعتها للاحتلال.

وجاء في البلاغ العسكري رقم (١):

‹اتكالاً منا على الله، وإيماناً منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلى الخليج، وإيماناً منا بمؤازرة أحرار وشرفاء العالم، لذلك تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة ١٩٦٤/١٢/٣١م، ١٩٦٥/١/١م وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملةً ضمن الأرض المحتلة، وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة. وإننا لنحذر العدو من القيام بأية إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما كانوا؛ لأن قواتنا سترد على الاعتداء باعتداءات مماثلة، وستعتبر هذه الإجراءات من جرائم الحرب. كما وأننا نحذر جميع الدول من التدخل لصالح العدو، وبأي شكل كان، لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح هذه الدول للدمار أينما كانت. عاشت وحدة شعبنا وعاش نضاله لاستعادة كرامته ووطنه›.

القيادة العامة لقوات العاصفة ١٩٦٥/١/١م.

في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ هزمت إسرائيل الجيوش العربية الرسمية واحتلت ما تبقى من الأرض الفلسطينية وأجزاء واسعة من الأراضي العربية المتاخمة، فسارعت حركة ‹فتح› في أعقاب الهزيمة إلى إعادة تشكيل الخلايا والمجموعات السرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فنفذت أكثر من ١٣٠ عملية فدائية خلال الشهر الأول بعد الاحتلال.

لم تكن معركة الكرامة في ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ انعطافه حاسمة في المسار الكفاحي لحركة ‹فتح› وجناحها الضارب ‹قوات العاصفة›، بل علامة فارقة في تاريخ النضال الفلسطيني بشكل عام. إذ تمكنت ثلة من الفدائيين تناهز ٣٠٠ مقاتل، مدعومة بوحدات من الجيش الأردني من صد عدوان عسكري إسرائيلي مدجج بأحدث أنواع العتاد. فتراجع الجيش الإسرائيلي الغازي بعد معركة شرسة وقد مني بخسائر فادحة.

في عام ١٩٨٢م خاضت الثورة الفلسطينية معركة أسطورية في مواجهة الجيش الإسرائيلي، في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٢م بدأ الجيش الإسرائيلي بقصف جوي ومدفعي لمدن الجنوب اللبناني، ثم تحرك براً وكان الهدف المعلن من قبل إسرائيل تدمير منظمة التحرير الفلسطينية. وبدأت المواجهة التي استبسل فيها أشبال ورجال فتح، فكانت قلعة شقيف شاهداً، وكان الصمود الأسطوري في بيروت والذي استمرّ ٨٨ يوماً من الحصار والقصف البري والجوي والبحري للمقاومة الفلسطينية التي فضّلت الموت على الاستسلام، لكن أمام الأوضاع الداخلية التي كان يعيشها الشعب اللبناني، ولوقف العمليات الإسرائيلية التي استهدفت المدنيين أيضاً، اضطرت منظمة التحرير للخروج من بيروت، فرحل ما يقارب ١٢ ألف مقاتل فلسطيني إلى بعض الدول العربية في شهر آب/ أغسطس ١٩٨٢م، وبدورها انتقلت القيادة الفلسطينية إلى تونس.

في عام ١٩٨٧م اندلعت انتفاضة الحجارة التي عمت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتصدرت حركة فتح الجماهير الفلسطينية لتدير دفة الانتفاضة، وكان الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) الموجه والقائد؛ ما دفع بالموساد الإسرائيلي إلى استهدافه واغتياله في تونس، إلا أن هذا لم يوقف لهيب الانتفاضة، فقبل أن تكمل عامها الثاني، كان المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨م يعلن على لسان الرئيس الراحل ياسر عرفات قيام دولة فلسطين.

خاضت فتح في مطلع تسعينيات حرباً سياسية فرضت من خلالها تواجداً وتمثيلاً للشعب الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١م، عندما شكّلت وفداً فلسطينياً برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي، وعضوية شخصيات فلسطينية من داخل الأراضي المحتلة، لتمثيل الشعب الفلسطيني في هذا المؤتمر.

وفي ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣م، وقع اتفاق أوسلو بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكانت عودة كوادر وقيادات الثورة من الخارج إلى أرض الوطن بتاريخ ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤م، ثم الرئيس الراحل ياسر عرفات في الأول من تموز/ يوليو من نفس العام، لتبدأ مرحلة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني بعد أن أقر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في تونس بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣م قيام أول سلطة وطنية فلسطينية على أرض الوطن، وانتخب أبو عمار من قبل الشعب الفلسطيني رئيساً لها في انتخابات ديمقراطية نزيهة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦م إلى جانب انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والذي فازت فتح بغالبية مقاعده.

بعد ٥٠ عاماً من النضال والتضحية والفداء، ما زالت حركة فتح التي نسجت خيوط الحلم الفلسطيني هي المعبرة عن ضمير الشعب بأفكارها الوطنية والوحدوية والواقعية، وما زالت بيدها الدفة، وبوصلتها اليوم تتجه نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعد أن تمكنت من المحافظة على الهوية الفلسطينية، واستقلالية القرار الوطني، وإعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة الضوء، وتحقيق الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني)، وبالسلطة الوطنية الفلسطينية، وما زالت تتمسك بالثوابت الفلسطينية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في حدود عام ١٩٦٧م، وحق اللاجئين في العودة والتعويض.

ورغم الضربات المتلاحقة التي كيلت لحركة المقاومة الفلسطينية التي انطلقت برصاصة فتح الأولى في الفاتح من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ خلال مسيرتها الطويلة، إلا أن صمودها المشهود في وجه المحن، واستماتة قادتها وكوادرها في صيانة القرار الوطني المستقل من كل محاولات الاحتواء والطمس والسيطرة، ونضالها الدؤوب من أجل تحقيق طموحات الشعب وتطلعاته، أوصلتها إلى ما هي عليه اليوم؛ رائدة في إدارة المؤسسة الفلسطينية العصرية وتدعيم أسس السلطة الوطنية والسير بثبات نحو الدولة العتيدة، تماما مثلما كانت لعشرات السنين تقود المسار الكفاحي والسياسي للشعب نحو تحقيق أهدافه الوطنية وحقوقه الشرعية.

المصدر: وكالة الأنباء الفلسطينية» وفا «: ٣١-١٢-٢٠١٤

بيانات أصدرها المجلس

المجلس طالب بمحاربة قانون يهودية الدولة

طالب المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يمسى بمشروع قانون "الدولة القومية اليهودية" الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية ، ومحاربة هذا المشروع التمييزي، والذي يضفي الطابع القانوني والتشريعي على سياستها وممارستها العنصرية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني وحقوقهم، ويلغي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة التحرك السريع من قبل برلمانات العالم والاتحاد البرلماني الدولي خاصة والجمعية البرلمانية الاورومتوسطية والجمعية البرلمانية المتوسطية وكافة الاتحادات والملتقيات البرلمانية الأخرى للبدء باتخاذ إجراءات لطرد الكنيست الإسرائيلي من عضويتها إذا أقدم على مناقشة مشروع القانون الذي يترجم الممارسة الفعلية للتمييز والعنصرية إلى قوانين تشرع لنظام الفصل العنصري في فلسطين وإقامة دولة دينية عنصرية في الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى إرساء أسس الديمقراطية ومنح مزيد من الحقوق للمواطنين.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتحدى العالم الحر والديمقراطي، حيث بدأت قانونيا بممارسة نظام الفصل العنصري الذي يكرس الطابع الديني لدولة إسرائيل ويصادر حقوق غير اليهود فيها، وعلى العالم ألا يقف صامتا أمام هذه العنصرية الصريحة والواضحة على مرأى ومسمع من الجميع، مطالبا بعزل سياسات إسرائيل وقوانينها العنصرية والبدء بمساءلتها.

في ذكرى إعلان وثيقة الاستقلال

المجلس دعا العالم لمحاربة الإرهاب الإسرائيلي

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي بالعمل على تحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني، باستصدار قرار ملزم من مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في ظل ما نشهده من تنامي الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره اليوم بمناسبة الذكرى ٦٢ لإعلان وثيقة الاستقلال التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨، انه آن الأوان للعالم معاملة إسرائيل كدولة خارجة عن القانون الدولي واعتبار ما تقوم به إرهاب دولة يجب محاربته كما يحارب غيره من أشكال الإرهاب في منطقتنا، حفاظا على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تشتعل فيها الحروب، ويعمل الاحتلال على زيادة اشتعالها بممارسته وإرهابه ضد شعبنا وأرضه ومقدساته.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن شعبنا ماض في طريق الاستقلال الذي قضى فيه آلاف الشهداء وعلى رأسهم الشهيد القائد المؤسس ياسر عرفات أبو عمار الذي يستحضر شعبنا ذكرى استشهاده العاشرة بكل فخر واعتزاز.

وأوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا وقيادته مصممون على إنهاء الاحتلال من خلال التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لوضع العالم عند مسؤولياته فإما إن يقبل بما أقرته قررا ت الأمم المتحدة وميثاقها الذي توافقت عليه امم وشعوب الأرض، وإما ان يرضخ لإملاءات الاحتلال الإسرائيلي والدول العظمى التي ترعى هذا الاحتلال .

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه إصرار شعبنا على تجسيد استقلاله من خلال التوجه لكل المؤسسات والمنظمات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ورفضه المطلق لكل ما ينتقص من حقنا الكامل في الاستقلال، وان شعبنا يواصل نضاله بكل الوسائل للوصول الى أهدافه المشروعة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني ان الدولة الفلسطينية لن تقوم إلا بالقدس الشرقية -بأقصاها وكنيستها- عاصمة لها، وان ما نشهده هذه الأيام من تصد بطولي من قبل شعبنا الصامد لكل محاولات المس بالمسجد الأقصى المبارك من قبل سلطات الاحتلال يجب أن يتواصل ويتصاعد، مطالبا الأمتين العربية والإسلامية أن تترجم أقوالها وتصريحاتها ومواقفها الى أفعال على الأرض لردع ووقف كل الاعتداءات الإسرائيلية على شعبنا.

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة من تموز ٢٠١٤ إلى كانون الأول ٢٠١٤ عددا من البيانات والتصريحات الصحفية التي عبرت عن مواقفه تجاه القضية الوطنية والقضايا العربية والإسلامية .

عمان-٣/٧/٢٠١٤

أدان المجلس الوطني الفلسطيني واستنكر بشدة الحرب العدوانية المفتوحة التي بدأ الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه بتنفيذها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وكان آخرها اختطاف وقتل وحرق الطفل محمد أبو خضير على يد عصابة من المستوطنين، وما تبعها حتى اللحظة من عمليات الدهم والاعتقال في مدينة القدس التي انتفضت انتصارا للكرامة الفلسطينية، إلى جانب استمرار الغارات الجوية الإرهابية الإسرائيلية على أهلنا في قطاع غزة.

عمان ٨-٧-٢٠١٤

طالب المجلس الوطني الفلسطيني دول العالم والمؤسسات الدولية التدخل الفوري والعاجل لوقف المجزرة البشعة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة المحتلة، والخروج من دائرة الصمت امام الحرب الشاملة التي أعلنتها إسرائيل ضد شعبنا وتقوم بقتل أطفاله ونسائه وشيوخه، ولن يقبل احرار العالم وأبناء امتنا العربية أن يستفرد الاحتلال بشعبنا الأعزل.

عمان-١٣/٧/٢٠١٤

عقد الاتحاد البرلماني العربي يوم الخميس ١٧/٧/٢٠١٤ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، جلسة طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني خاصة أهلنا في قطاع غزة، وما يتعرضون له من حملات إبادة منظمة وتطهير للعائلات الفلسطينية ومجازر يندى لها جبين الإنسانية.

عمان٢١/٨/٢٠١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن ما يجري في قطاع غزة من عدوان وما يجري في مدينة القدس والمسجد الأقصى هذه الأيام هو امتداد لجريمة إحراق المسجد الأقصى قبل ٤٥ عاما، وان هذه الجريمة ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

عمان-٢٤-٨-٢٠١٤

الزعنون يدعو الاتحاد البرلماني الدولي لمنع قرار إبعاد عضو المجلس التشريعي خالدة جرار

١٤/١٠/٢٠١٤

رحب المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون بتصويت مجلس العموم البريطاني بأغلبية ٢٧٤ صوتا مقابل ١٢ لصالح الاعتراف بدولة فلسطين التزاما بحل على أساس الدولتين.

٢٩/١٠/٢٠١٤

طالب المجلس الوطني الفلسطيني في رسالة عاجلة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الأخرى باتخاذ إجراءات عملية وعاجلة ورادعة ضد الكنيست الإسرائيلي، بعد طرحه لمشروع قانون تقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، وفرض السيادة الإسرائيلية عليه.

عمان-١/١١/٢٠١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن اللجوء والظلم والإرهاب والاعتداء على شعبنا الفلسطيني منذ ما يزيد على ٩٧ عاما كان نتيجة طبيعية لجريمة تطهير عرقي ولجريمة ضد الإنسانية تمثلت بوعد بلفور الاستعماري، ونتيجة لاستمرار صمت المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

عمان-٢/١١/٢٠١٤

ثمَّن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الموقف الحازم الذي اتخذته المملكة الأردنية الهاشمية خاصة الجهود الكبيرة التي بذلها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والتي أدت إلى إعادة فتح أبواب المسجد الأقصى ووقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الحرم القدسي.

٧/١١/٢٠١٤

أدان سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الجريمة البشعة التي ارتكبتها مجموعات إجرامية منظمة فجر اليوم الجمعة في قطاع غزة والتي استهدفت منازل وممتلكات قيادات فلسطينية في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.



في "اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا" المجلس الوطني الفلسطيني :

الشعب الفلسطيني سيواصل التمسك بحقوقه الوطنية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا ماض في مشواره النضالي والكفاحي حتى يتمكن من استعادة أرضه وتحقيق حريته واستقلاله ونيل حقوقه الوطنية ممثلة بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره اليوم بمناسبة إحياء " اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني " في ٢٩ من تشرين الثاني، على ضرورة أن يأخذ المجتمع الدولي دوره ويتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني بشكل فوري، من خلال اتخاذ اجراءات فاعلة تحمل حكومة تل أبيب على الالتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها ذات الصلة، حفاظا على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعات ونزاعات دامية، ويعمل الاحتلال على زيادتها وتوسيع نطاقها باعتداءاته وإرهابه المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

واكد المجلس الوطني الفلسطيني على تصميم شعبنا وإصراره على التوجه الى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يحدد تاريخا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، داعيا الأسرة الدولية الى دعم هذا التوجه لإنقاذ حل الدولتين الذي يتهدده خطر التلاشي جراء سياسات حكومة الاحتلال الرامية الى تدمير فرص السلام العادل من خلال مواصلتها البناء الاستيطاني، الى جانب استمرار عمليات القتل وحملات الاعتقال وتدنيس حرمة المسجد الأقصى وتصاعد اعتداءات قطعان المستوطنين على ابناء شعبنا الأعزل.

وسجل المجلس الوطني الفلسطيني تقديره العالي لاعتراف بعض البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية، مثمنا قرار دولة السويد مؤخرا الاعتراف بدولة فلسطين، داعيا البرلمانات والدول الأخرى التي لم تتخذ ذات القرار بعد الى التحلي بالشجاعة ومقاومة الضغوط التي تحول دون اعترافها بدولة فلسطين إحقاقا للحق وتأكيدا على التزامها بالشرعية الدولية بإنهاء الصراع وتحقيق السلام العادل والدائم القائم على تمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره أسوة بباقي شعوب المعمورة.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني أن مصادقة الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون "القومية" أو يهودية الدولة، تمهيدا لعرضه على الكنيست للتصويت عليه، أمر ينبغي النظر اليه بعين الخطورة، لما ينطوي عليه من دلالات سياسية وعنصرية، يرمي إلى مواصلة سرقة الأرض الفلسطينية وتهويد القدس والمقدسات والقضاء على حل الدولتين، إضافة الى أنه يشكل انتهاكا سافرا للقيم الحقوقية والإنسانية والحضارية والديمقراطية، من خلال اعتماد سياسات قائمة على التمييز والعنصرية في مختلف مناحي الحياة.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بتوجيه التحية الى شعبنا العظيم في كافة أماكن تواجده، الذي يواصل تصديه، بكل إباء وفداء وبسالة للاحتلال الإسرائيلي، متحديا قمعه وبطشه وإرهابه، مجددا التحية كذلك للشعوب والدول الشقيقة والصديقة على وقوفها الى جانب شعبنا في نضاله العادل من أجل دحر الاحتلال وإزالة الاستيطان واسترداد حقوقه كاملة غير منقوصة.



العقبات التي تواجه لجنة التحقيق الدولية

اعداد: عماد موسى/مكتب المجلس الوطني الفلسطيني – رام الله



لجنة التحقيق الأممية التي شكلها "مجلس حقوق الإنسان" في الأمم المتحدة للتحقيق في العدوان الأخير الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة جاء وفقا للقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، في سياق العمليات العسكرية الجارية منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤ على قطاع غزة

حيث نص القرار: "إن مجلس حقوق الإنسان، إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقرارَي مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

وإذ يعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعدم جواز حيازة الأراضي باستخدام القوة على النحو المنصوص عليه في الميثاق،

وإذ يؤكد انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩(١)، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة(١) احترام الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقية المذكورة وضمان احترام تلك الالتزامات فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويعيد تأكيد التزاماتها بموجب المواد ١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ فيما يتعلق بالعقوبات الجزائية والمخالفات الجسيمة ومسؤوليات الأطراف السامية المتعاقدة،

وإذ يساوره شديد القلق لعدم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة في عام ٢٠٠٩(٢)، واقتناعاً منه بأن عدم مساءلة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي يعزز ثقافة الإفلات من العقاب، ما يؤدي إلى تكرار الانتهاكات ويعرض صون السلم الدولي لخطر شديد،

وإذ يلاحظ أن يوم ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ صادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويلاحظ عدم إحراز تقدم على صعيد تنفيذه، ويؤكد الحاجة الملحّة إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان احترامهما في هذا الصدد،

واقتناعاً منه اقتناعاً راسخاً بأن العدالة واحترام سيادة القانون ركيزتان لا غنى عنهما للسلام، ويؤكد أن الإفلات البنيوي من العقاب السائد منذ زمن بعيد فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي خلَقَ أزمة عدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تستدعي اتخاذ إجراءات بشأنها، منها المساءلة عن الجرائم الدولية،

وإذ يلاحظ امتناع إسرائيل المنهجي عن إجراء تحقيقات حقيقية نزيهة ومستقلة وسريعة وفعالة، وفق ما يقتضيه القانون الدولي، فيما ترتكبه قوات الاحتلال والمستوطنون من عنف وجرائم بحق الفلسطينيين،





وامتناعها عن إخضاع أعمالها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، للمساءلة القضائية،

وإذ يؤكد التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بضمان رفاه وسلامة السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، ويلاحظ تخلي إسرائيل عن التزاماتها بهذا الشأن ورفضها إياها عمداً،

وإذ يلاحظ أن تعمد استهداف المدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين وارتكاب انتهاكات منهجية وصارخة وواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقَين في حالات النزاع المسلح يشكّلان مخالفات جسيمة وتهديداً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ تسوؤه العمليات العسكرية الإسرائيلية الهائلة المنفّذة منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي انطوت على هجمات غير متناسبة وعشوائية، وأدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للسكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك ما وقع في أحدث اعتداء عسكري إسرائيلي على قطاع غزة المحتل، وهو الأخير في سلسلة من أعمال العدوان العسكري الإسرائيلية، وعمليات إغلاق المناطق على نطاق واسع وحملات الاعتقال الجماعي وقتل المدنيين في الضفة الغربية المحتلة،

وإذ يعرب عن شديد قلقه للحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة، بما في ذلك تحديداً النزوح القسري لعشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وأزمة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي المناسبة التي تؤثر في ما يقرب من مليون شخص، والضرر البالغ الذي أصاب البنية التحتية للكهرباء ما أدى إلى عدم حصول ٨٠ في المائة من السكان على التيار الكهربائي إلا لمدة أربع ساعات في اليوم، ويشدد على أهمية تزويدهم وغيرهم من الضحايا بالمساعدات الإنسانية الطارئة،

وإذ يرحب بتشكيل حكومة توافق وطني فلسطيني في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ كخطوة مهمة نحو المصالحة الفلسطينية، هي حاسمة الأهمية لبلوغ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ وتحقيق سلام دائم، ويؤكد أن الحالة في قطاع غزة المحتل لا تحتمل ما بقي القطاع مفصولاً جغرافياً وسياسياً واقتصادياً عن الضفة الغربية،

١-يدين بشدة امتناع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إنهاء احتلالها المطول للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٢ -يدين بأشد العبارات الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، الناتجة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية المنفَّذة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ولا سيما آخر اعتداء عسكري شنته إسرائيل جواً وبراً وبحراً على قطاع غزة المحتل، وانطوى على هجمات غير متناسبة وعشوائية، شملت القصف الجوي للمناطق المدنية، واستهداف المدنيين وممتلكات المدنيين في عقاب جماعي مخالف للقانون الدولي، وغير ذلك من الأعمال، بما فيها استهداف الطواقم الطبية والإنسانية، التي قد تشكل جرائم دولية، والتي أدت بصورة مباشرة إلى قتل أكثر من ٥٠٠ فلسطيني، معظمهم من المدنيين وبينهم أكثر من ١٠٠ طفل، وجرح أكثر من ٥٠٠ ٣ شخص، وإلى التدمير الغاشم للمنازل والبنية التحتية الحيوية والممتلكات العامة؛

٣-يدين العنف ضد المدنيين بجميع أشكاله أينما ارتُكب، بما في ذلك قتل اثنين من المدنيين الإسرائيليين بنيران الصواريخ، ويحثّ جميع الأطراف المعنية على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٤-يدعو إلى وقف فوري للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى وضع حد للهجمات ضد جميع المدنيين، بمن فيهم المدنيون الإسرائيليون؛

يرحب بالمبادرة المصرية التي تؤيدها جامعة الدول العربية، ويدعو الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى تأييد هذه المبادرة بغية التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار؛

يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنهي فوراً وبالكامل إغلاقها غير القانوني لقطاع غزة المحتل، وهو الإغلاق الذي يشكل بحد ذاته عقاباً جماعياً للسكان المدنيين الفلسطينيين، وذلك بطرق منها فتح المعابر بشكل فوري ودائم وغير مشروط أمام تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من قطاع غزة وإليه، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني؛

- يهيب المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والأقاليمية، أن تقدم المساعدات والخدمات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بوسائل منها دعم النداء العاجل الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤؛

- يعرب عن شديد القلق إزاء تزايد حالات العنف والتدمير والمضايقة والاستفزاز والتحريض التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون الذين نُقلوا بشكل غير قانوني إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وممتلكاتهم، ويدين بأشد العبارات جرائم الكراهية المرتكبة نتيجة ذلك؛

- يعرب عن بالغ القلق إزاء حالة المعتقلين والمحتجَزين الفلسطينيين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، ولا سيما عقب اعتقال إسرائيل أكثر من ٠٠٠ ١ فلسطيني منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ويطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تطلق فوراً سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين الذين يخالف احتجازهم القانون الدولي، بمن فيهم الأطفال وجميع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؛

- -يُبرز أهمية ضمان حماية جميع المدنيين، ويؤكد امتناع إسرائيل المتواصل عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها على نحو ما يقتضيه القانون الدولي، ويدعو في هذا السياق إلى توفير حماية دولية فورية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- يوصي حكومة سويسرا، بصفتها الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة( )، بأن تدعو فوراً من جديد إلى عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان احترامها وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، مع مراعاة البيان الذي اعتمده مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ والإعلان الذي اعتمده المؤتمر في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١؛

- يطلب إلى جميع المعنيين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، كل منهم وفق ولايته، طلب وجمع معلومات بشكل عاجل عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وإدراج ملاحظاتهم في تقاريرهم السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان؛

- -يقرر أن يرسل على وجه الاستعجال لجنة تحقيق دولية مستقلة، يعيّنها رئيس مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة المحتل، في سياق العمليات العسكرية المنفّذة منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ سواء قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها، وتقرير الوقائع والظروف المحيطة بهذه الانتهاكات والجرائم المرتكَبة وتحديد المسؤولين عنها، وتقديم توصيات، ولا سيما توصيات بشأن تدابير المساءلة، وكل ذلك بغية تفادي الإفلات من العقاب ووضع حد له وضمان محاسبة المسؤولين، وتوصيات بشأن سبل ووسائل حماية المدنيين من أي اعتداءات أخرى، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين؛

- يطلب إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تتعاون، بحسب الاقتضاء، مع لجنة التحقيق في تنفيذ مهمتها، ويطلب مساعدة الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا الشأن، بطرق منها تقديم جميع المساعدات الإدارية والتقنية واللوجستية اللازمة لتمكين لجنة التحقيق والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من تنفيذ ولاياتهم بسرعة وكفاءة؛

- يطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك التدابير المتخذة لضمان المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين.

ولكن اسرائيل كعادتها لم تستقبل القرار بالترحاب بل بالرفض والمماطلة،لذا فان هذه اللجنة واجهت قبل مولدها وبعد تشكيلها عقبات ،اهمها:

اولا: . إن تأخير تشكيل لجنة التحقيق انطوى عليه خطأ فني، ومهني كبير، وبالذات فيما يتعلق بمسرح الجريمة والأدلة والإثباتات والأسلحة والضحايا.

مما يؤكد على أنه لا يمكن إجراء تحقيق موضوعي، ومهني مستقل بدون تواجد اللجنة في مسرح الجريمة الرئيس، أي في قطاع غزة، وبدون وقوف لجنة التحقيق المباشر على حجم الجرائم ضد المدنيين والأعيان المدنية والدينية والتعليمية..الخ.

ثانيا:منع إسرائيل، وهي القوة المحتلة، اللجنة من الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة – المسرح الرئيس لجريمة العدوان..

ثالثا: عدم تمكن منظمات حقوق الإنسان والضحايا وشهود العيان في قطاع غزة من المشاركة في الجلسات التي تعقدها لجنة التحقيق الدولية في عمان. واستمرار قوة الاحتلال الاسرائيلي منع اللجنة من الوصول إلى القطاع سوف يلقي بظلال من الشك على عملها ويقوض مصداقيتها، ومصداقية آليات الأمم المتحدة،مما يفسح المجال امام المشككين الى التشكيك في اليات عملها؛ وبالتالي الطعن في نتائج عملها.

رابعا: .ان منع اللجنة من الدخول الى قطاع غزة يهدف الى عدم تمكين اللجنة من الاطلاع على وثائق الجرائم الاسرائيلية،وبهدف أن تمنح الحكومة الاسرائيلية نفسها مزيدا من الوقت للتلاعب بالحقائق، وهناك وقائع على الارض تراهن اسرائيل على تغييرها بفعل الطبيعة(فصل الشتاء) او بفعل الانسان لانه سيشرع في ازالة الدمار للبدء في عملية الاعمار.

ولانه كما هو معلوم ان اي تحقيق بدون هذا التوثيق قد يضيع الأدلة، فتتلاشى الآثار، وتختفي البيانات، والمعلومات، وتصبح أي محاولة لمقاضاة المسئولين الإسرائيليين مستقبلاً عن هذه الجرائم مجرد سراب.

ومن الجدير بالذكر هنا ،انه قد نشر في ١ أبريل ٢٠١١، ريتشارد غولدستون مقالة في واشنطن بوست قال فيها: "أنه لو كان يعلم ما يعلمه اليوم لكان تقريره وثيقة مختلفة عما هو عليه، وأن ادعاءات المس المتعمد بالمدنيين التي تضمنها التقرير كانت ستكون مغايرة لو تعاونت إسرائيل مع بعثته" من الواضح ان اسرائيل تحاول استباق الزمن عبر تقديم إثبات أن الفصائل الفلسطينية، خصوصا «حماس»، استخدمت المدنيين في القطاع دروعاً بشرية، من خلال العمل في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين، وهذا هو العامل الذي وقف وراء ازدياد حجم الإصابات في صفوف المدنيين، خصوصاً داخل المنشآت التابعة للأمم المتحدة وحولها.الا ان الذي يحسم أمر كل الروايات هو ان تسمح بل إن تذعن إسرائيل للإرادة الدولية ؛فتسمح للجنة بالدخول، وتوفر لها التسهيلات اللازمة لإنجاح عملها وبعد ذلك فلينتظر الجميع تقرير اللجنة قرارها،الذي سترفعه إلى مجلس حقوق الإنسان.

ولكن استمرار إسرائيل في منع لجنة التحقيق الدولية من الدخول الى قطاع غزة، يعد انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وعدم احترام للدول السامية المتعاقدة.

فالمشكلة ليست في تركيبة لجنة التحقيق او رئاستها وعضويتها. ولكن المشكلة في السياسة الإسرائيلية الهادفة لمنع الوصول للحقائق والسعي نحو تغييب الأدلة والإثباتات بهدف تغييب العدالة الجنائية للتستر على جرائمها.

وقيام اللجنة التحقيق في عمان بعملها بعيدًا عن مسرح الجريمة يجعل من التحقيق من الناحية العلمية وفق المعايير الفنية والقانونية، ناقصا إذ انه لا يمكن نقل عشرات الأشخاص للأردن للقيام بالتحقيق معهم أو أخذ إفاداتهم .في ظل الحصار الإسرائيلي البري والبحري والجوي وغياب حرية الحركة والتنقل.

وعلى الرغم من محاولة لجنة التحقيق الدولية القيام بعملها ومباشرة التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية وحرصها الدائم على الدخول الى غزة عن طريق مصر،الا انها لم تتمكن نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة في سيناء والشريط الحدودي مع قطاع غزة. هذه الأوضاع الأمنية تعد ضمن معايير الأمن عند الأمم المتحدة، خطيرة لأنها تعرض حياة أعضاء لجنة التحقيق الدولية للخطر.

ومن العقبات الفنية أيضا، عدم تمكن الشهود والضحايا من الوصول إلى جنيف أو الأردن بسبب الحصار الإسرائيلي بالإضافة ان إسرائيل تمنع وصول طواقم فنية(خبراء عسكريين) مما يؤثر على التحقيق، ويحرم اللجنة من الحصول على تقارير فنية من متخصصين.وتهدف إسرائيل من وراء ذلك طمس الحقيقة،وعدم تمكين اللجنة من ممارسة صلاحياتها في تسمية الجهة المسؤولة عن الجرائم وتحديد الأسماء من المسؤولين الإسرائيليين عن الجريمة بحيث تحرم اللجنة من آليات المساءلة وفقا للمادة "٤٦" من اتفاقية جنيف الرابعة.والتي تنص على: "تلغى التدابير التقييدية التي اتخذت إزاء الأشخاص المحميين بأسرع ما يمكن بعد انتهاء الأعمال العدائية، ما لم تكن قد ألغيت قبل ذلك.

وتبطل التدابير التقييدية التي اتخذت إزاء ممتلكاتهم بأسرع ما يمكن بعد انتهاء العمليات العدائية طبقاً لتشريع الدولة الحاجزة."

معطيات وأرقام حول الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال

اعداد: شيرين غنام/مكتب المجلس الوطني الفلسطيني – رام الله

لم تستثن سلطات الاحتلال الاسرائيلي اي فئة او شريحة فلسطينية من حملات الاعتقالات التي قامت بها ولا تزال حتى اللحظة، حيث طالت الاعتقالات الأطفال والشيوخ والطلاب والنساء والمرضى على اختلاف فئاتهم العمرية، ليكون الناتج ٧آلاف معتقل يقبع حالياً في سجون الاحتلال.

وتستمر حملات الاعتقالات بشكل يومي بمعدل ٢٠-٣٠ حالة، خاصة منذ حزيران الماضي (في أعقاب اختفاء المستوطنين الثلاثة) وكان من ضمنهم أسرى محررين ضمن (صفقة شاليط). واعتماداً على الاحصائيات فإن ٧٠٪ من العائلات الفلسطينية تعرض أحد أفراد أسرتها أو أكثر للأسر أو الاحتجاز، كما تعرض ٩٥٪ من المعتقلين الفلسطينيين لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، وتشير البيانات الى وجود ٤٧٧ أسيراً صدر بحقهم أحكام بالسجن المؤبد (مدى الحياة) لمرة واحدة أو عدة مرات.

وحسب التصنيف السكاني الجغرافي فإن ٨٤,٨٪ من المعتقلين هم من الضفة الغربية، وقرابة ٩,٥٪ من القدس ومناطق عام ٤٨، أما الباقي فهم من قطاع غزة ويشكلون ما نسبته ٥,٧٪ ، من بينهم ٢٢ مواطناً اعتقلوا خلال الاجتياح البري للمناطق الحدودية جنوب قطاع غزة خلال العدوان الأخير ومعظمهم يقبعون في سجن عسقلان .

وبالنسبة للأسرى البرلمانيين واعتمادا على احصائيات هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فان من بين المعتقلين برلمانيون ووزراء سابقون، حيث يوجد ٢٢ نائباً من المجلس التشريعي في المعتقلات وعلى رأسهم المناضل مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمناضل أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية. ومن الوزراء السابقين عيسى الجعبري وزير الحكم المحلي الاسبق، ووصفي كبها وزير الأسرى الأسبق. ويذكر الجدول التالي أسماء نواب المجلس التشريعي المعتقلين.

الاسم	الحكم	العنوان
مروان البرغوثي	محكوم	رام الله
أحمد سعدات	محكوم	رام الله
عبد الجابر فقها	اداري	رام الله
حسن يوسف	اداري	رام الله
فضل حمدان	اداري	رام الله
محمد جمال النتشة	اداري	الخليل
حاتم قفيشة	اداري	الخليل
نزار رمضان	محكوم	الخليل
محمد بدر	اداري	الخليل
عزيز دويك	—	الخليل
عزام سلهب	اداري	الخليل
نايف رجوب	اداري	الخليل
باسم الزعارير	اداري	الخليل
سمير القاضى	اداري	الخليل
حسنى البورينى	محكوم	نابلس
داوود أبو سير	محكوم	نابلس
محمد أبو طير	اداري	القدس
ابراهيم أبو سالم	اداري	القدس
عبد الرحمن زيدان	اداري	طولكرم
رياض رداد	محكوم	طولكرم
فتحى قرعاوي	اداري	طولكرم
عمر عبد الرازق	اداري	سلفيت

الأسرى القدامى: وعددهم ٣١ أسيراً وهم المعتقلون منذ ما قبل اوسلو ويطلق عليهم عمداء الأسرى ومن بينهم ١٦ أسيراً ضمن قائمة (جنرالات الصبر) وهو المصطلح الذي يطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم اكثر من ربع قرن، ومن بينهم كريم وماهر يونس المعتقلان منذ ٣٢ عاما. وكان من المفترض اطلاق سراح هؤلاء الأسرى ضمن الدفعة الرابعة أواخر آذار الماضي في اطار التفاهمات الثنائية، الا أن حكومة الاحتلال تنصلت من ذلك كعادتها.

وبالنسبة للأسيرات الفلسطينيات وبحسب نادي الأسير، فان عدد الأسيرات في سجون الاحتلال بلغ ١٨ أسيرة وعدد المحكومات منهن وصل ل ٧ أسيرات و الموقوفات ١١ أسيرة. جميعهن محتجزات في سجن «هشارون». وفيما يختص بالوضع الصحي لهن فقد ذكر النادي أن عدداً من الأسيرات تعاني من مشاكل صحية حيث يعانين الأسيرة لينا الجربوني من التهابات شديدة في المرارة، ونهيل أبو عيشة من الروماتزم، وفداء الشيباني تعاني من مشاكل الكلى وفقر الدم، ورسمية بلاونة من ارتفاع الضغط و السكري، والأسيرة ياسمين شعبان تعاني من الربو ومشاكل في الغدة الدرقية.

أما بخصوص المرضى و الشهداء: فقد وصل عدد الأسرى المرضى في السجون الى ١٥٠٠ أسير. ١٨ حالة منها مصابة بأعراض نفسية وعصبية، و٢٥ حالة مصابة بالسرطان والأورام الخبيثة، و٦٥ حالة اعاقة وشلل، اضافه الى ٢٠ أسيراً يقبعون في مستشفى الرملة بشكل دائم، منهم: خالد الشاويش، وناهض الأقرع، ومنصور موقدة، ورياض العمور، ومعتز عبيد، وأيمن طبيش، ومحمد براش، وفؤاد الشوبكي وهو أكبر الأسرى عمرا حيث يبلغ ٧٥ سنة، ويعاني من عدة أمراض خطيرة. كما تشير الاحصائيات الى أن ١٧٠ أسيراً بحاجة الى اجراء عمليات عاجلة وضرورية نظراً لأوضاعهم الصحية المزرية.

ووصل عدد الأسرى الفلسطينيين الذين استشهدوا في السجون الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ الى (٢٠٦) شهداء، وذلك جراء التعذيب والقتل العمد بعد الاعتقال، والاهمال الطبي، والاصابة بالرصاص الحي. وكان آخرهم الشهيد رائد الجعبري. وتشير البيانات أن ٧٢ أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب، و٥٣ نتيجة الاهمال الطبي، و٧٤ أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة، و٧ أصيبوا بأعيرة نارية وهم داخل المعتقلات. بالاضافة الى عشرات الأسرى الذين استشهدوا بعد تحررهم بفترات وجيزة جراء أمراض ورثوها من السجون نتيجة سوء الأوضاع الحياتية وظروف الاحتجاز اللاانسانية والاهمال الطبي .

الأسرى الأطفال: ليس غريبا على اسرائيل ان تتجاوز كل الشرائع والقوانين الانسانية والدولية وأن تنتهك حقوق الانسان كعادتها حيث لم يسلم آلاف الأطفال من الاعتقال وقد تعرضوا الى معاملة قاسية ومهينة ولا انسانية رغم صغر سنهم، وتم التنكيل بهم واعتقالهم بطريقة وحشية وارهابية بشعة بالاضافة الى الضرب والتهديد، كما حول العديد منهم الى الاعتقال الاداري. وقد تعرض أكثر من ٩ آلاف طفل دون سن ١٨ للاعتقال خلال انتفاضة الأقصى حيث شهدت هذه الفترة تصعيدا غير مسبوق حيث ارتفع عدد الأطفال المعتقلين الى ٣٠٠ موزعين على سجون «عوفر» و«هشارون» و«مجدو» ويوجد من بينهم ٢٥ طفلاً يعانون من أوضاع صحية صعبة.

الاعتقال الاداري: وهو اعتقال تعسفي تلجأ اليه سلطات الاحتلال مستندة في ذلك على قانون الطوارئ البريطاني وعلى التشريعات العسكرية الصهيونية، حيث تقوم باعتقال أشخاص دون توجيه لائحة اتهام محددة، ودون تقديمهم للمحاكمة، حيث يتم اصدار الحكم الاداري أو تمديده عن طريق اجراءات ادارية معتمدة على ملف سري، لا يحق للأسير أو محاميه الاطلاع عليه. وفي فترة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ أصدرت اسرائيل حوالي ١٩ الف حكم اداري. ومنذ انتفاضة الاقصى ولغاية هذا العام أصدرت اكثر من ٢٣ ألف قرار اعتقال اداري .

وفي هذا الاطار يعتبر الاعتقال الاداري انتهاكا لحقوق الانسان، وهو ليس الانتهاك الوحيد الذي تمارسه سلطات الاحتلال داخل السجون، اذ تؤدي المعاملة القاسية التي تمارسها ادارة السجون بحق المعتقلين الى مضاعفات صحية و نفسية خطيرة كالتعذيب بأساليبه المختلفه الجسدية والنفسية، والعزل وهو أقسى أنواع العقاب، والاهمال الطبي، والايذاء المعنوي، والمعاملة اللاانسانية المهينة والمذلة، والتنكيل ومنع زيارة الأهالي، وجميعها تترك آثارا كبيرة على نفسية الأسير وصحته، لا تزول لسنوات طوال.

السجون الاسرائيلية

يمكن تصنيفها حسب الجدول التالي:

اسم المعتقل	الموقع	السعة
سجن "جلبوع"	منطقة بيسان	٨٠٠ سجيناً
سجن "شطة"	بجانب جلبوع	٨٠٠ سجيناً
سجن "مجدو"	غرب مدينه العفولة	١٢٠٠ سجيناً
سجن "الدامون"	على جبال الكرمل	٥٠٠ سجيناً
سجن "هشارون"	شمال فلسطين	٤٠٠ سجين+ قسم للأسيرات
سجن "هدارين"	قرب سجن هشارون	٨٥٠ سجيناً
سجن "ايالون"	الرملة	٨٠٠ سجين+ قسم عزل للأسرى
سجن "اوهالي كيدار"	شمال بئر السبع	٤٥٠ سجيناً
سجن "ايشل"	قرب اوهالي كيدار	٩٠٠ سجين
سجن "عسقلان"	مدينة عسقلان	٦٥٠ سجيناً
سجن "نفحة"	جنوب متسبية رمون	٨٥٠ سجيناً
سجن "رامون"	قرب سجن نفحة	٩٢٠ سجيناً
سجن "النقب"	شمال غرب النقب	٢٢٠٠ سجين
سجن "عوفر"	غرب رام الله	١٠٠٠ سجين

و بالنسبة لمراكز التوقيف و التحقيق فتقع في كل من «كيشون» الجلمة القدس «المسكوبية» و«بيتح تكفا» و«غوش عتسيون» و«افرايم» و«بنيامين» و حوارة و سالم و«كيدوميم» و«كفار عتسيون» ، اضافة الى مركز توقيف عند حاجز «ايرز» و مركز توقيف «نتسان» ويتسع لـ ٧٥٠ سجيناً.

محمد الأعـرج "أبو الرائد"

اعداد: رقية يونس/مكتب المجلس الوطني الفلسطيني – عمان



حلم بالعودة إلى قريته التي ولد فيها مجدل الصادق للرجوع إليها لكن قدره أن ينصرف من عمره ٦٦ عاما مهجراً أو مشرداً عن وطنه إلا أنه بقي في جهاد متواصل مدافعاً مقارعا عن قضيته حتى أنفاسه الأخيرة ولكنه لم يتمكن من تحقيق حلمه في العودة إلى وطنه مات وفلسطين في قلبه ولم ينساها أبداً.

محمد علي الأعرج (أبو الرائد)من الرعيل الأول لحركة فتح وقد شغل عدة مناصب وهو أول أمين سر للمجلس الثوري لحركة فتح وفي الستينات شغل عضو لجنة إقليم تنظيم فتح في الأردن وكان أول سفير لفلسطين في بكين وشغل في الثمانينات والتسعينات عضوية اللجنة العليا للانتفاضة.

عندما انطلقت الثورة الفلسطينية بقيادة حركة فتح عام ١٩٦٥. أبو الرائد من مواليد قرية مجدل الصادق عام ١٩٣٦ نزحت عائلته إلى قرية سرطة قضاء نابلس عام ١٩٤٨ أنهى دراسته الثانوية وحصل على دبلوم دار المعلمين.

سافر إلى المملكة العربية السعودية في نهاية الخمسينات وعمل في شركة أرامكو للبترول .

التحق في حركة فتح في بداية الستينات أثناء عمله في السعودية بعدها ترك السعودية وسافر إلى الكويت وعمل هناك حتى تفرغ للعمل بالحركة عام ١٩٦٧.

أبو الرائد كان من الرواد الأوائل الذين التحقوا بالحركة في السعودية حيث ساهم في تنظيم مئات الشباب في الحركة.

أول أمين سر للمجلس الثوري لحركة فتح بعد المؤتمر الثاني للحركة الذي عقد في عام ١٩٦٨ في الزبداني بسوريا.

كما شغل في السيتينات عضو لجنة إقليم حركة فتح في الأردن هو أول سفير لدولة فلسطين في الصين

في السبعينات وعند تشكيل هيئة مكتب التعبئة والتنظيم لحركة فتح كان عضوا في الهيئة ومشرفاً على تنظيم الحركة في كل من العراق والجزيرة العربية.

بعد الخروج من بيروت عام ١٩٨٢م أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان وانتقال قيادة الثورة إلى تونس عمل أبو الرائد الأعرج في التعبئة والتنظيم/ قسم التعبئة الفكرية وحتى العودة إلى أرض الوطن، وكذلك شغل في الثمانينات والتسعينات عضوية اللجنة العليا للانتفاضة الفلسطينية، وكان يشغل في أيامه الأخيرة عضوية المجلس الوطني الفلسطيني.

شارك أبو الرائد الأعرج في العمل الوطني منذ نعومة أظفاره وشارك في كافة محطات الثورة الفلسطينية.

عرف عن أبو الرائد بصدقه وتفانيه ودفاعه عما يؤمن به من مواقف وأفكار ورؤى وتقبله للرأي الآخر، لقد كان أبو الرائد يحظى بمحبة الجميع من يختلف معهم، كما من يتفق معهم، لقد كان الرجل الأمين الصلب الشجاع.

كان أبو الرائد الأعرج نموذجاً يحتذى به في العطاء والمسؤولية التنظيمية حيث كان مثالاً للالتزام التنظيمي واستطاع بحنكته ودرايته ووعيه تنفيذ كافة المهام التنظيمية التي كلف بها طول عمله في الحركة.

هؤلاء الرعيل الأول من القادة والمؤسسين ومنهم فقيدنا الراحل/ أبو الرائد الأعرج ساهموا مساهمة فعالة في انبلاج فجر جديد وصنعوا تاريخاً مجيداً لهذا الشعب.

هؤلاء الرواد مشاعل على الدرب سنظل أوفياء لدورهم الطليعي قولاً وفعلاً، حيث حفظنا دورهم الطليعي عن ظهر قلب لما بذلوه طوال هذه المسيرة الطويلة فانطبعت هذه الرموز في الوجدان والقلب والعقل.

نقول ذلك ونحن نودع واحداً من اولئك الرعيل الأول المؤسس، ذلك الرجل الذي غادرنا دون دعاء ودون عزاء دون أن يعرف أحداً عن دوره في عملية التأسيس والبناء..

كان ابو الرائد الأعرج فلسطينياً حتى النخاع وصادقاً في انتمائه الوطني وحبه لعمل الخير.

سيرة ابو الرائد الاعرج سيرة نضالية طويلة حيث بقيَ وفياً للقضية والحركة، مناضلاً من أجل شعبه ووطنه رغم تقدمه في السن ورغم مرضه الطويل.

في هذا اليوم ونحن نستذكر السيرة النضالية العطرة لهذا القائد رفيق درب القادة الشهداء الأكرم منا جميعاً، حيث أن سيرته كانت حافلة قبل انطلاقة الثورة وفي مرحلة التأسيس والإعداد وبعد الانطلاقة الأولى والثانية للحركة، كانت مليئة بالعمل والنضال والتنظيم المستمر.

كان أبو الرائد الأعرج حريصاً على الوحدة الوطنية ومتمسكاً بها إلى أقصى درجاته وضد أي انقسام في الساحة الفلسطينية.

وفي وداع ابو الرائد الأعرج المليء بالمعلومات الذي عايش الحدث الوطني في أضيق حلقاته منذ البدء والنشأة، عميق الأفكار والمعلومات، نقول ونحن في وقت قل فيه الوفاء وانقطع حبل الود لمن كانوا سباقين في مسيرة الرفاق الطويلة ولم يعد أحد يذكرهم ولا يكرمهم، او يذكر من كانوا من الرواد الأوائل لحركة فتح هؤلاء كثير من أمثاله في كافة الساحات والذين عملوا في كل الميادين من أجل القضية والشعب، وبعد أن يغيبهم الموت لا أحد يتذكر سيرتهم، أن اقل حق لهم علينا هؤلاء الرواد الأوائل أن ندون أسماءهم البارزة الكبيرة ونحفرها في ذاكرة أبناء شعبنا الفلسطيني حتى لا ينسوا الهدف الكبير الذي انطلقوا من أجله هؤلاء الرواد ودفعوا حياتهم من أجل ذلك.

طوبى لك أيها القائد الباقي حياً في عقولنا وقلوبنا لأن ما أمنت به لا نزال نسعى إلى تحقيقه.

ومن المؤكد أن الوطن يتذكر أبناءه باستمرار، فأبناء الوطن قد يهرمون ويشيخون ويفقدون الذاكرة، اما الوطن لا يهرم ولا يفقد الذاكرة ويبقى هؤلاء القادة الرواد نبراساً في تاريخ هذا الوطن.

ابو الرائد الأعرج أيها القائد ستظل في قلب كل محبيك ومن عرفك فقد كنت مخلصاً على الدوام للقضية والوطن وأفنيت جل حياتك في خدمتها

سلام عليك يا أبا الرائد وعلى صحبك الأولين وعلى كل الشهداء الأبرار.

بوفاة هذا المناضل خسرت فلسطين أحد الرواد الأوائل الذين التحقوا بالحركة والثورة الفلسطينية مبكراً في منتصف الستينات من القرن الماضي، وأنتخب كأول أمين سر للمجلس الثوري لحركة فتح في المؤتمر الحركي الثاني الذي عقد في الزبداني عام ١٩٦٨م، وأضاف البيان للقائد الراحل مسيرة نضالية طويلة تنتقل خلالها في مواقع الثورة الفلسطينية وبقي حتى النفس الأخير يواصل نضاله من أجل شعبه ووطنه فلسطين.

رحم الله فقيد حركة فتح فقيد الشعب الفلسطيني وأمتنا العربية وأسكنه فسيح جنانه.

رحمك الله يا أبا الرائد

...فقدتك حركتك حركة فتح الرائدة

فقدتك منظمة التحرير الفلسطينية بل فقدتك فلسطين كلها.

المجلس الوطني الفلسطيني

نعى الشاعر الوطني الكبير سميح القاسم



نعى المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون الشاعر الوطني الكبير سميح القاسم ، معتبرا رحيله خسارة كبيرة للشعب الفلسطيني الذي كرس كل أعماله الشعرية في خدمة قضيته ونضاله العادل، وخسارة لا يمكن تعويضها لامتنا العربية.

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠-٨-٢٠١٤ أن تراث فقيد الشعب الفلسطيني وأعماله سيبقى في ذاكرة شعبنا الفلسطيني الوطنية يهتدي به أجيال شعبنا الفلسطيني في مسيرة النضال والمقاومة ضد الاحتلال والظلم والعدوان.

وأضاف المجلس الوطني الفلسطيني: إن شعبنا الفلسطيني سيبقى يردد قول شاعر ثورتنا الفلسطينية ... منتصب القامة امشي.... مرفوع الهامة امشي حتى تحرير فلسطين وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني الذي أحبه القاسم والتصق به حتى فارقت روحه جسده.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: سيبقى شعبنا الفلسطيني يقاوم ويناضل حتى يتحقق حلمه في العودة إلى وطنه وهو يخلد أعمال شاعر فلسطين ويستذكر قصيدته الخالدة: تقدموا .... تقدموا .... يموت منا الطفل والشيخ ... ولا يستسلم، وتسقط الأم على أبنائها القتلى ولا تستسلم ... تقدموا .. مهما هددوا وشردوا ويتموا وهدموا ... لن تكسروا أعماقنا .. لن تهزموا أشواقنا.....نحن القضاء المبرم ... تقدموا .. .

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: ونحن ننعى شاعرنا الكبير نستذكر ما قاله عن غزة خاصة في هذه الأيام وهي تتعرض للعدوان الهمجي الإسرائيلي حيث قال سميح القاسم: غزة تبكينا لأنها فينا ... من شارع لشارع .. من منزل لمنزل .. من جثة لجثة .. تقدموا ... الموت لا الركوع .. موت ولا ركوع... تقدمت أبواب جنين ونابلس... أتت نوافذ القدس.

السيرة النضالية

للشهيد زياد أبو عين



زياد محمد أحمد أبو عين من مواليد ٢٢/١١/١٩٥٩م، اعتقل للمرة الأولى بتاريخ ٤/١١/١٩٧٧م ، كما اعتقل للمرة الثانية بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٩م، وأفرج عنه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٥م ، ثم أعيد اعتقاله للمرة الثالثة بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٥م، وكان أول معتقل ضمن حملة سياسة القبضة الحديدية ، وبعد ذلك اعتقل أكثر من مرة اعتقالاً إدارياً ولسنوات طويلة، ومنع من السفر لسنوات طويلة، واعتقل في الانتفاضة الثانية إدارياً عام ٢٠٠٢م.

أهم المناصب التي شغلها ابو عين هي: عضو اتحاد الصناعيين الفلسطينيين عام ١٩٩١، ومدير عام هيئة الرقابة العامة في الضفة الغربية عام ١٩٩٤م ، ومدير هيئة الرقابة الداخلية في حركة فتح في الضفة الغربية ١٩٩٣م، رئيس رابطة مقاتلي الثورة القدامى ١٩٩٦م، عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح ١٩٩٥م ، عضو هيئة التعبئة والتنظيم (رئيس لجنة الأسرى) في مجلس التعبئة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧ ، وكيل وزارة الأسرى والمحررين ٢٠٠٦ حتى تم تعيينه رئيسا لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان عام ٢٠١٤ ، وهو عضو منتخب في المجلس الثوري لحركة فتح.

ومن ابرز محطاته النضالية، انه اعتقل في السجون الأمريكية والإسرائيلية لمدة ثلاثة عشر عاماً، وأول معتقل عربي فلسطيني يتم تسليمه من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل عام ١٩٨١م ، صدرت لصالحه، سبعة قرارات من هيئة الأمم المتحدة تطالب الولايات المتحدة بالإفراج عنه ،مثل قرارها رقم ٣٦| ١٧١ بتاريخ ١٦-١٢-١٩٨١، والذي أبدت خلاله هيئة الأمم المتحدة أسفها الشديد لمبادرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسليم السيد زياد ابو عين للسلطات الإسرائيلية المحتلة، وأول أسير يحكم عليه بالسجن المؤبد بدون أي اعتراف منه بالتهم المنسوبة أليه من قبل إسرائيل عام ١٩٨٢م، ودعا إلى تطبيق فحوى قرار الأمم المتحدة حق العودة ١٩٤ وذلك من خلال المبادرة الشهيرة التي طرحها في ربيع العام ٢٠٠٨م، باسم مبادرة العودة والعيش المشترك، له العديد من المساهمات الفكرية والإبداعية والأبحاث الفكرية والسياسية.

وقبل شهرين أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتعيين القائد أبو عين رئيسا لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

المجلس الوطني الفلسطيني:

ما تعرض له الشهيد أبو عين إرهاب دولة يجب التصدي له



أكد المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون إن ما تعرض له الشهيد زياد أبو عين هو عمل إرهابي بامتياز مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلي بكل عنصرية.

واستنكر المجلس الوطني الفلسطيني الاعتداء الهمجي الذي أدى إلى استشهاد المناضل ورئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان زياد أبو عين.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني بمحاسبة إسرائيل على هذه الجريمة البشعة وعلى غيرها من الجرائم التي يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص أن تبادر فورا لوضع الشعب الفلسطيني تحت الحماية الدولية.

زياد أبو عين

المواطـن والفدائـي والوزيــر.. والقائد الشـهيد

بقلم: حسن البطل/كاتب صحفي - جريدة الأيام الفلسطينية



سقط زياد أبو عين في مسافة ما بين أجمل القرى وأبشع مستوطنة.. وبينهما طريق رام الله. نابلس.

أو أبدأ الرثاء بالقول إن الوزير "قائد" هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أو أنه مات في غير أيام الجمع (يوم حقوق الإنسان)، التي كانت تقليداً أسبوعياً، انطلق من قرية بلعين، وصار يوم احتجاج ومقاومة شعبية على مدار أيام الأسبوع، وشهور السنوات منذ العام ٢٠٠٦.

لا أعرف المسافة الفاصلة بين أجمل القرى الفلسطينية ومستوطنة بشعة، يقال إن المقيمين فيها من أسوأ "أوباش" المستوطنين، وآخر أفعالهم ضد القرية الجميلة قطع جذوع عشرات من أشجار الزيتون، كما فعلوا، أيضاً، في حقول قرية سنجل.. وجاء الشهيد ليزرع الزيتون.

كيف يكون لقرية جميلة مدخل جميل، تظلله عشرات أشجار النخيل، وشارع متفرع عن الشارع العام، ومضاء بأعمدة الكهرباء، وحتى شارع مخطط كأنها مشروع مدينة صغيرة.

أهلها، المقيمون فيها أو في المهجر، يحبونها وأسخياء كرام عليها وعلى تجميلها ما جعلها مثار غيرة المستوطنين، الذين كانوا يزورونها.. ربما للتعلم كيف يكون العمران الفلسطيني جميلاً وصديقاً للبيئة.

إنها كسائر القرى الفلسطينية ذات فضاء مفتوح، دون أسوار (أو بأسوار الزيتون)، خلاف المستوطنات، التي تشبه القواعد العسكرية، إما في شكل البناء، أو في أسوارها وأبوابها الإلكترونية.

«القدوة تقود" والشهيد الجديد فدائي قديم وقائد في المقاومة الشعبية للجدار والاستيطان، وقائد ميداني فلسطيني. فتحاوي.

قصة القرية والمستوطنة من قصة الصراع على الأرض، ومن تفاصيل هذه القصة الطويلة العلاقة بين مفهوم "الأمن" الإسرائيلي، ومفهوم "المستوطنة"، كما تتجلى، أيضاً ومثلاً، في قصة مستوطنة "بيت إيل".»

كانت "بيت إيل" معسكراً لجيش الانتداب البريطاني، ثم للجيش الأردني، وصارت مقراً للحكم الإسرائيلي للضفة، ثم مستوطنة إلى جانب المعسكر.

آخر فصول قصة "بيت إيل" والمستوطنة، أنها تمددت بعيداً خارج محيطها وأسوارها، وأقام مستوطنون منها "بؤرة أولبانه" غير الشرعية، والمقامة على أرض خاصة فلسطينية، أي ليست "أرض دولة" في المفاهيم الإسرائيلية لوراثة الأرض!

المحكمة العليا الإسرائيلية قررت إزالة "البؤرة" غير الشرعية، والحكومة الإسرائيلية توصّلت إلى أسلوب "التفافي" على الحكم: فكرت بنقل بيوت البؤرة إلى المستوطنة الأم عن طريق "نشر" بيوتها بكلفة عالية جداً، ثمّ نقلها.

كان في "البؤرة" حوالي ٣٠ بيتاً، لكن "العقل الاحتلالي" وجد حلاً، بإقامة ٣٠٠ بيت إضافي في مستوطنة "بيت إيل" للذين سوف يخلون من البؤرة، واستيعاب مستوطنين آخرين.

من أجل لعبة "طاق.. طاق طاقية" بين "الأمن" والاستيطان، سيتم نقل معسكر "بيت إيل" إلى مكان آخر، أي إلى أرض فلسطينية خاصة، وهذا جائز في العدالة الإسرائيلية، وغير جائز في قوانين القضاء الإسرائيلي!

أسلوب أمني إسرائيلي آخر في خدمة التوسع الاستيطاني، وهو إغلاق مناطق فلسطينية واسعة بحجة "منطقة عسكرية مغلقة" أو منطقة لتدريبات إطلاق النار.

مناطق إطلاق النار تبقى محظورة على الفلسطينيين، ولو زالت أسبابها، لكن ليست محظورة على الاستيطان اليهودي.

حسب قانون الأراضي العثماني، فإن كل أرض لا تجري فلاحتها ١٠ سنوات، تصبح من حقّ من يفلحها، ومن ثم فإن الجيش يمنع الفلسطينيين من فلاحتها، ولا يمنع المستوطنين عن ذلك!

مثلاً، في اليوم السابق لاستشهاد القائد الميداني زياد أبو عين، منع جيش الاحتلال والمستوطنون جمهوراً يقوده محافظ طوباس والأغوار الشمالية من فلاحة وحراثة منطقة مساحتها ١٠ آلاف دونم، بعدما كانت تعتبر مناطق أمنية مغلقة لعشرات السنوات، رغم إبراز الفلسطينيين وثائق رسمية لملكية أهل طوباس للأراضي.

بمزيج من ذرائع الأمن ودوافع تمدد وتوسيع الاستيطان وربط نقاطه بمناطق إطلاق نار ومناطق عسكرية مغلقة، تمكنت إسرائيل من رفع عدد المستوطنين في المنطقة (ج) إلى ٤٠٠ ألف مستوطن، بينما تحول دون الفلسطينيين واستثمارها والسكن فيها وإعمارها، حيث وصل عددهم إلى ٩٠ ألفاً فقط.

يمكن للمواطن أن يصير فدائياً ثم وزيراً، ويمكن للوزير أن يقود مقاومة شعبية للجدار والاستيطان، ويمكن للوزير والمواطن وقائد المقاومة أن يفقد حياته دفاعاً عن الأرض، وأن يبدأ مقاومة الاحتلال بالسجن ١١ عاماً.

وداعاً زياد أبو عين. المجد لك شهيداً في الدفاع عن الأرض.

